The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـجـــــــــــارة
ماجستير اقتـصـاديـــات التنـــميـــة

آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الإنتاجي في فلسطين

Prospects of developing credit and financing facilities in Islamic banks for the development of the productive Activity in Palestine

إِعدَادُ البَاحثِ

عبد الرحمن وسيم داود

إِشرَافُ

الدكتور

علاء الدين عادل الرفاتي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة.

أغسطس/2017 م – ذو القعدة/ 1438هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الإنتاجي في فلسطين

Prospects of developing credit and financing facilities in Islamic banks for the development of the productive Activity in Palestine

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**عبد الرحمن وسيم داود**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/36/ Ref:

التاريخ: 2017/08/30 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عبدالرحمن وسيم حسين داود** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الإنتاجي في فلسطين

Prospects of developing credit and financing facilities in Islamic banks for the development of the productive Activity in Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 08 ذو الحجة 1438هـ، الموافق 2017/8/30م الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمد ابراهيم مقداد	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. معين محمد رجب	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التسهيلات الائتمانية والتمويلية لدى المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وتأثيرها على النشاط الإنتاجي خاصة قطاع الصناعة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة، لتطويرها وتوجيهها بشكل أكثر فاعلية نحو القطاعات الإنتاجية لتصبح جزءاً من العملية التنموية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي واعتمد طريقتين:

1- استخدام المنهج القياسي وتحليل البيانات الخاصة لبعض محاور الدراسة وهم تمويل المرابحة وباقي التمويلات الأخرى وآجال التمويل القصيرة والمتوسطة والطويلة ودورهم في التأثير على القطاعات الإنتاجية.

2- استخدام طريقة المقابلة والتي ضمت مدراء ورؤساء أقسام تلك المصارف وعددهم 4 أشخاص بالإضافة إلى استعانة الباحث بالخبراء ذوي الاختصاص بهذا المجال وعددهم 2 وذلك للبحث بصورة أكثر عمقاً باتخاذ محوري الدراسة موضوع المقابلة وهما (تنوع الاستثمارات، إجراءات الحماية للتمويل).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- وجود أثر إيجابي لتمويل المرابحة وباقي التمويلات الأخرى على قطاع الصناعة وقطاع السياحة ولكن لم يكن هناك تأثير على قطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الزراعة.

2- لم يكن هناك تأثير لآجال التمويل المختلفة على القطاعات الإنتاجية والسبب في ذلك هو طريقة تقديم الخدمات التمويلية.

ولتطوير الخدمات التمويلية لتلك المصارف تم تقديم عدة توصيات أهمها:

1- تفعيل صيغ التمويل غير المطبقة كتمويل المزارعة كونه الأنسب في التأثير على قطاع الزراعة والذي يمكن تلك المصارف بالمشاركة في نموه.

2- إعداد صيغة تمويل خاصة بالمشاريع التي تطلقها الحاضنات التكنولوجية وتبنيها من تلك المصارف مما يسهم بتعزيز دور تلك المصارف في التأثير على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- اتباع أسلوب زيادة التمويل بشكل تراكمي عبر السنوات وليس الاهتمام فقط بتقسيط مبلغ التمويل وذلك يسهم برفع قدرة تأثير آجال التمويل وخاصة الأجل الطويل على القطاعات الإنتاجية.

Abstract

This study aims at identifying the status of the credit and financing facilities of the Islamic banks operating in Palestine and its impact on the productive Activity, especially the industrial sector, agriculture, information and communications technology, tourism, so as to develop them and guide them more effectively towards productive sectors to become part of the development process.

To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method and relied on two approaches:

1. Using the standard methodology and analyzing the specific data of some of the study axes, namely, Murabaha financing and other financing methods, short and medium term financing, and their role in influencing the productive sectors.
2. Using the interview method, which covered the managers and heads of departments of these banks whose number was 4 people. The researcher also used the help of 2 experts in this field to look more deeply in determining the two main subjects of the study and the interviews which are (the diversity of investments, protection measures for financing).

The most important findings of the study:

1. There is a positive impact for Murabaha financing and other funding on the sectors of the industry and tourism, but there was no impact on the information technology sector and the agriculture sector.
2. There has been no impact for the shot and long term financing on the productive sectors because of the way financing services are provided.

The most important recommendations for developing the financing services of these banks

1. Activating of the forms of the not applied funding as the financing of the farming as being the most appropriate to influence the agricultural sector, which enables these banks to participate in its growth.
2. Preparing a financing method for projects launched by technological incubators and to be adopted by those banks, which contributes to enhancing the role of these banks to influence the IT and communication sectors.
3. Adopting the method of increasing the funding cumulatively over the years, and not only paying attention to installment of the amount of fund, which increases the capacity of the effect of the funding term, especially the long term, on the productive sectors.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[المجادلة:11]

الإهـــــداء

إلى والدي العزيز **(وسيم)** ووالدتي الغالية **(منال)**.

إلى أخواتي **(أفنان، نور)** الأعزاء على قلبي.

إلى أصدقائي وزملائي جميعًا.

إلى الذين حملوا الأمانة وصاروا بها وتحملوا أعباءها.

إلى الذين نذروا أموالهم وأنفسهم لهذا الوطن.

إلى أرواح شهدائنا الأبرار.

إلى كل من سهر معي ودعا لي بالتوفيق والنجاح.

إلى أساتذتي الكرام والأفاضل الذين قاموا بتوجيهنا وأرشدونا إلى الطريق الصحيح

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا البحث المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي بفضله تزول الصعاب، والحمد لله الذي أنعم علي بإتمام هذه الرسالة وأنا بأحسن حال.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لكل من قدم لي يد العون والمساعدة طوال فترة الدراسة وأخص بالذكر مشرفي ومحاضري ومعلمي الأستاذ الدكتور/ **علاء الدين عادل الرفاتي** الذي بذل معي الغالي والنفيس من أجل الوصول إلى ما أنا فيه من نعمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من ساعدني في إنجاز رسالتي من المحكمين وزملاء وأصدقاء وأقارب فلكم مني جميعا جزيل الشكر والعرفان.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل في برنامج اقتصاديات التنمية في الجامعة الإسلامية، واسأل الله العلي القدير أن تكون جهود هؤلاء جميعاً في ميزان حسناتهم.

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

الملخص ..... **ت**

Abstract ..... **ث**

الإهـــــداء ..... **ح**

شكر وتقدير ..... **خ**

فهرس المحتويات ..... **د**

فهرس الجداول ..... **ش**

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... **ض**

فهرس الملاحق ..... **ط**

مصطلحات الدراسة ..... **ع**

الفصل الأول الاطار العام للدراسة **1**

1.1 المقدمة: 2

1.2 مشكلة الدراسة: 3

1.3 أهداف الدراسة: 3

1.4 أهمية الدراسة: 4

1.5 الأدبيات والدراسات السابقة: 4

1.5.1 الدراسات المحلية والعربية: 4

1.5.2الدراسات الأجنبية: 8

1.6 تحليل الدراسات السابقة: 10

1.7 التعقيب على الدراسات السابقة: 10

1.8 ما الذي اضافته الدراسة: 11

1.9 ملخص الفصل الأول: 12

الفصل الثاني النشاط الانتاجي في ظل التنمية الاقتصادية **13**

2.1 المقدمة: 14

المبحث الأول مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية 15

2.1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية: 15

2.1.2 خصائص التنمية الاقتصادية: 16

2.1.3 أهداف التنمية الاقتصادية: 16

2.1.4 مؤشرات التنمية الاقتصادية: 17

2.1.5 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية: 18

2.1.5.1 مصادر التمويل الداخلية: 19

2.1.5.2 مصادر التمويل الخارجية: 21

المبحث الثاني واقع النشاط الإنتاجي في فلسطين في ظل عملية التنمية 22

2.2.1 واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين: 22

2.2.2 معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين: 22

2.2.3 واقع النشاط الإنتاجي في فلسطين 23

2.2.3.1 مفهوم النشاط الانتاجي: 23

2.2.3.2 القطاعات الإنتاجية في فلسطين: 24

2.2.4 أهمية النشاط الانتاجي في فلسطين: 31

2.3 ملخص الفصل الثاني: 33

الفصل الثالث واقع القطاع المصرفي في فلسطين 34

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي التقليدي في فلسطين 35

3.1.1 مقدمة: 35

3.1.2 مفهوم القطاع المصرفي: 36

3.1.2 أهمية المؤسسات المصرفية: 36

3.1.3 تصنيف المؤسسات المصرفية: 36

3.1.4 تطور القطاع المصرفي في فلسطين: 37

3.1.4.1 القطاع المصرفي الفلسطيني قبل عام 1948م: 37

3.1.4.2 القطاع المصرفي الفلسطيني 1948-1967م: 37

3.1.4.3 القطاع المصرفي الفلسطيني أثناء الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967م إلى 1994م: 38

3.1.4.4 تطور القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في فترة 1994م واتفاق باريس: 38
3.1.4.5 واقع القطاع المصرفي الحالي 2017م: 39
3.1.5 إحصاء المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2017م: 40
3.1.5.1 المصارف المحلية في فلسطين 40
3.1.5.2 المصارف الوافدة في فلسطين: 41
3.1.6 الخدمات الَّتي تقدمها المصارف الحالية (2017م) في فلسطين: () 41
3.1.7 تطور التسهيلات الائتمانية الكلية: 43
3.1.8 المعيقات التي تحد من زيادة حصة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية: 47
3.1.9 ملخص المبحث الأول: 51
المبحث الثاني: المصرفية الإسلامية وواقع عملها في فلسطين 52
3.2.1 المقدمة: 52
3.2.2 التعريف بالمصارف الإسلامية: 52
3.2.3 نشأة وتطور المصارف الإسلامية: 53
3.2.4 خصائص وصفات المصارف الإسلامية: 54
3.2.4.1 عدم التعامل بالربا: 54
3.2.4.2 توجيه الأموال بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية: 54
3.2.4.3 الدور الاجتماعي والديني للمصارف الإسلامية: 54
3.2.4.4 العمل من أجل الكسب: 55
3.2.4.5 المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية: 55
3.2.5 الأشكال القانونية للمصارف الإسلامية: 55
3.2.5.1 شركة تجارية: 55
3.2.5.2 مؤسسة دولية: 55
3.2.6 الموارد المالية للمصارف الإسلامية: 56
3.2.6.1 المصادر الداخلية (الذاتية): 56
3.2.6.2 المصادر الخارجية: 57

3.2.7 صيغ التمويلات المقدمة من قبل المصارف الاسلامية: 59
3.2.7.1 تمويل المرابحة للآمر بالشراء: 60
3.2.7.2 تمويل المشاركة: 61
3.2.7.3 تمويل المضاربة: 63
3.2.7.4 تمويل الاستصناع: 65
3.2.7.5 الاجارة المنتهية بالتمليك "التأجير التمويلي": 67
3.2.7.6 بيع السلم: 68
3.2.8 نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين: 69
3.2.9 المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين: 71
3.2.10 ملخص المبحث الثاني: 73
الفصل الرابع الإطار العملي لتحليل متغيرات الدراسة 74
المبحث الأول: الطريقة والاجراءات 75
4.1.1 المقدمة: 75
4.1.2 منهجية الدراسة: 75
4.1.3 مجتمع الدراسة: 75
4.1.4 طرق جمع البيانات: 75
4.1.5 فرضيات البحث: 76
4.1.6 متغيرات الدراسة: 76
4.1.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة. 77
4.1.8 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: 79
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج 83
4.2.1 اختبار فرضيات الدراسة 83
4.2.1.1 الفرضية الرئيسة الأولى: 83
4.2.1.2 الفرضية الرئيسة الثانية: 88
4.2.1.3 الفرضية الرئيسة الثالثة: 93
4.2.2 تحليل فرضيات المقابلة: 104

4.2.2.1 الفرضية الرئيسة الرابعة: 104
4.2.2.2 الفرضية الرئيسة الخامسة: 104
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 107
5.1 النتائج: 108
5.2 التوصيات: 109
المراجع 110
الملاحق 117

فهرس الجداول

جدول (2.1): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي) 25
جدول (2.2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)... 27
جدول (2.3): مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي) 28
جدول (2.4): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي).... 30
جدول (2.5): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي). 31
جدول (3.1): العمل المصرفي في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل الحكم المصري والأردني ... 37
جدول (3.2): البنوك المحلية في فلسطين 40
جدول (3.3): البنوك الوافدة في فلسطين 41
جدول (3.4): توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الإنتاجية 44
جدول (3.5): المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين 69
جدول (3.6): ترتيب المصارف الإسلامية من حيث الحصة السوقية لصافي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين (مليون دولار أمريكي) 70
جدول (4.1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 79
جدول (4.2): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة 80
جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة 81
جدول (4.4): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرئيسة الأولى 83
جدول (4.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى 84
جدول (4.6): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية 85
جدول (4.7): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة 86
جدول (4.8): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الرابعة 87
جدول (4.9): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرئيسة الثانية 88
جدول (4.10): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى 90
جدول (4.11): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية 90
جدول (4.12): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة 92
جدول (4.13): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الرابعة 92
جدول (4.14): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى 94
جدول (4.15): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى 94
جدول (4.16): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية 95

جدول (4.17): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة 96
جدول (4.18): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة 96
جدول (4.19): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية 97
جدول (4.20): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى 98
جدول (4.21): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية 98
جدول (4.22): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة 99
جدول (4.23): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة 99
جدول (4.24): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة 100
جدول (4.25): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى 101
جدول (4.26): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية 102
جدول (4.27): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة 102
جدول (4.28): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة 103
جدول (4.29): ملخص لنتائج التحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة: 104

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي) 32
شكل (3.1): التسهيلات الائتمانية الكلية من سنة 2010م الى سنة 2016م (بالمليون دولار امريكي) 43
شكل (3.2): نسبة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية الكلية 46

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الزراعي..118
ملحق رقم (2):الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع الزراعي ..119
ملحق رقم (3): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع الزراعي ...120
ملحق رقم (4): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الزراعي ..121
ملحق رقم (5): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع الزراعي....122
ملحق رقم (6): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الصناعي 123
ملحق رقم (7):الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات في نمو القطاع الصناعي.....124
ملحق رقم (8): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع الصناعي..125
ملحق رقم (9): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الصناعي .126
ملحق رقم (10): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع الصناعي.127
ملحق رقم (11): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات 128
ملحق رقم (12): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات 129
ملحق رقم (13): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات 130
ملحق رقم (14): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات 131
ملحق رقم (15): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات 132
ملحق رقم (16): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع السياحي133
ملحق رقم (17): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع السياحي 134
ملحق رقم (18): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع السياحي .135
ملحق رقم (19): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع السياحي 136
ملحق رقم (20): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع السياحي..137
ملحق رقم (21): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو النشاط الانتاجي138
ملحق رقم (22): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو النشاط الانتاجي 139

ملحق رقم (23):الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الاجل في نمو النشاط الانتاجي ..140
ملحق رقم (24): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو النشاط الانتاجي 141
ملحق رقم (25): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو النشاط الانتاجي..142
ملحق رقم (26): تفاصيل العاملين بالمصارف الاسلامية 143
ملحق رقم (27): تفاصيل الخبراء 144

مصطلحات الدراسة

التسهيلات الائتمانية: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض وبمفهومه الاقتصادي هو" الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، وذلك بمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد"، هذا هو تعريف الائتمان بشكله المجرد ولكن ما إن تم إضافة مصطلح **التسهيل** يضاف إلى التعريف السابق أنه "منح مبلغاً من المال خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد المبلغ المالي".

إن مصطلح التسهيلات الائتمانية يستخدم في جميع أنواع المصارف سواءً في المصارف التقليدية أو المصارف الإسلامية وللخروج من هذا التعبير العام فأن هناك نوعان للتسهيلات الائتمانية وهما التسهيلات **الائتمانية الغير مباشرة** والتي لا يقصدها الباحث والتي تدخل في مجالات عديدة أهمها الأوراق المالية والثانية هي **التسهيلات الائتمانية المباشرة** والتي يقصدها الباحث والتي تتخذ مسميات كثيرة ولكن من أكثر المصطلحات انتشاراً في المصارف الإسلامية هي **التمويلات المباشرة** والتي يقصدها الباحث وتعني " كافة أدوات التمويل الممنوحة للعميل بحيث يتم استخدام التمويل بشكل مباشر للعميل من المصرف والتي يندرج تحتها صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة، المضاربة، الاستصناع، المساومة، الإجارة، وغيرها".

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

لقد شهد القطاع المصرفي اهتماماً كبيراً على مستوى العالم لما لهذا القطاع من حجم تأثير لا يستهان به على اقتصاد أي دولة، حيث كانت هناك تحولات وقفزات سريعة في تطور الخدمات المصرفية المقدمة ليس هذا فقط فقد ظهرت أنواع مختلفة من المصارف منها المصارف الإسلامية التي دخلت وبقوة بالتحديد في الربع الأخير من القرن العشرين حيث أعدت هذه الفترة حركة انطلاق لمسيرة المصارف الإسلامية.

تمكنت المصارف الإسلامية من بناء مؤسساتها بشكل نشط وإثبات نفسها في ظل وجود منافسة شديدة بينها وبين المؤسسات الأخرى في العمل المصرفي فقد ارتادت مجالات عمل متنوعة وتقديم خدمات عديدة وجديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي كان القطاع المصرفي متعطشاً لها.

يرى الخبراء والباحثون أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو الشعور الجديد بدور الدين الإسلامي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى العديد من المسلمين خاصةً في البلاد العربية حيث تنتشر بها الثقافة الإسلامية والتي تعد دولة فلسطين جزءاً منها.

كان لفلسطين نصيباً من هذا التجدد في القطاع المصرفي اذ ظهرت المصارف الإسلامية خجولة في بداية نشأتها ولكن اليوم أصبحت حقيقة ملموسة وظاهرة استحوذت تفكير العديد من الباحثين.

أعد الباحث هذه الدراسة للبحث في آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية للمصارف الاسلامية الموجهة لتنمية النشاط الإنتاجي حيث أُجريت الدراسة على دولة فلسطين وما تحتويه من مصارف إسلامية وأفرعها واستعراض لمقترحات تساعد تلك المصارف بالتوجه نحو النشاط الانتاجي لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية من خلال تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية للمصارف الإسلامية وتوجيهها نحو هذا الهدف الذي كان لها من البداية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات وبرامج التمويل والاستثمار في مختلف المجالات بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والذي كان واضحاً من الهدف الرئيسي عند إنشاء هذه البنوك "تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا" (البنك الإسلامي العربي، 1995م) ، ولكن لا يزال الحجم الأكبر من التمويل الإسلامي يتجه باتجاه التمويل بنظام المرابحة الذي لا يحقق إلا زيادة في معدلات الاستهلاك، ولم يحدث أي تطور في عمل تلك المصارف بما يخدم تنمية النشاط الإنتاجي، ولذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي:

ما هي آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية في المصارف الإسلامية لتنمية النشاط الإنتاجي في فلسطين؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات التالية:

ما هو واقع التمويل في المصارف الإسلامية؟

هل هناك آفاق لتطوير وتنويع التسهيلات الائتمانية المقدمة؟

ما المشكلات والمخاطر التي تعيق البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الانتاجية؟ والإجراءات المتبعة؟

كيف يمكن للبنوك الإسلامية تطوير استراتيجيتها وخدماتها التمويلية لتنمية النشاط الانتاجي؟ وما هي المقترحات؟

1.3 أهداف الدراسة:

- تحليل وتقييم واقع المصارف الإسلامية وأنشطتها في فلسطين.
- التعرف على واقع النشاط الإنتاجي واحتياجاته.
- الوقوف على الأسباب والمعيقات التي تواجه البنوك الإسلامية لتنمية النشاط الانتاجي.
- معرفة حجم ومصادر الإيرادات التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية ومدى توظيفها في النشاطات الانتاجية.
- إيضاح الاستراتيجيات والبرامج والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية وآفاق تطويرها لتنمية النشاط الإنتاجي.
- إيضاح حجم مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز وتنمية النشاط الانتاجي.

- تقديم مقترحات لتطوير التسهيلات الائتمانية والخدمات التمويلية المقدمة من قبل تلك المصارف من خلال تقديم التوصيات.

1.4 أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي:

- توضح الدراسة أهمية تطوير وتنويع الخدمات المصرفية لتنمية النشاط الانتاجي.
- تكشف الدراسة عن مستقبل المصارف الإسلامية بواسطة النشاطات الحالية.
- معرفة أثر القطاع المصرفي الإسلامي على الاقتصاد الفلسطيني وذلك بدراسة أثرها على النشاطات الإنتاجية.
- تقديم مقترحات تسهم في تعزيز دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية.
- تقديم أحدث البيانات المنشورة والمعلومات والمؤشرات حول دور المصارف الإسلامية التنموي في النشاط الانتاجي للمصارف الإسلامية وأصحاب القرار.

1.5 الأدبيات والدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات والادبيات السابقة التي تحدثت عن دور المصارف الإسلامية في عمليات التنمية الاقتصادية وتطور خدماتها خاصة في العشر سنوات السابقة نظراً لسرعة توسع القطاع المصرفي الإسلامي وتحقيق نجاحات لم تكن متوقعة لذا لجأ أصحاب الفكر الناضج الى ملاحظة هذا الأمر وباشروا بالإسراع في دراسة هذا المجال وقد جمع الباحث العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة وجاءت الدراسات المختارة كالتالي:

1.5.1 الدراسات المحلية والعربية:

1- نسيبة، سنوسي .(2016م). " مساهمة المصارف الاسلامية في التنمية الاقتصادية "

هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الأهداف التنموية من خلال دراسة حالة على بنك البركة في دولة الجزائر معتمدة على قياس الجوانب المعنوية سواءً لسلوك هذه المصارف او الأشخاص المتعاملين معها وخلصت الدراسة الى ان المصارف الإسلامية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من اعمال استثمارية وتوجهيها الى المسار الصحيح على خلاف البنوك التقليدية.

أهم التوصيات:

- ضرورة استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصالات لتسهيل العمل بدقة أفضل وفي أسرع وقت وجهد.
- على المصرف الإسلامي ألا يركز على صيغة واحدة من التمويل وان عليه توسيع نشاطه عن طريق المشاركات.

2- درويش، مروان جمعة .(2016م). " تحليل جودة الخدمات المصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في فلسطين "

هدفت الدراسة هذه الدراسة الى تحليل جودة الخدمات المصرفية الإسلامية من وجهة نظر العملاء عن طريق استخدام مقياس SERVQUEL لتحديد ابعاد الجودة المقدمة حيث خلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين الخدمة المدركة والخدمة التي يتوقعها العملاء للأبعاد الخمسة للمقياس.

أهم التوصيات:

- ضرورة إعادة النظر في جميع الابعاد بهدف تحسينها والارتقاء بمستوى الخدمات وهم كالتالي (الملموسية، الاعتمادية، الأمان، سرعة الاستجابة، الاهتمام).

3- عبدالله، صادق أحمد .(2016م) ." إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3 : دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة قدرة المصارف الإسلامية على تلبية ما هو منصوص في اتفاقيات بازل 3 خاصة وأنها موجهة نحو المصارف التقليدية التي لا يوجد بها قيود في النشاطات والخدمات المصرفية مثل المصارف الإسلامية واكتشفت الدراسة ان المصارف الإسلامية استطاعت اجتيازها بشكل ممتاز فهي لم تواجه مشكلة في ندرة السيولة وانما في فائض السيولة.

أهم التوصيات:

- ضرورة تفعيل صيغ تمويل جديدة للتخلص من مشكلة فائض السيولة.
- عدم اللجوء للمشتقات المالية وان تلتزم بالنصوص التي بدأت بها.

4- عبد الله، شكري عمار عبد القادر .(2014م) ." النظام المصرفي الإسلامي في السودان ودوره في التنمية الاقتصادية في الفترة : 1992 – 2012م "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية ومصادر تمويليها ودور النظام المصرفي الإسلامي فيها من خلال التمويل والودائع كمقياس للتنمية الاقتصادية وخلصت الدراسة على ان النظام المصرفي الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الأثر الإيجابي لنمو اجمالي الودائع ولكن لا يوجد أثر فعال لأجمالي التمويل على الناتج المحلي.

أهم التوصيات:

- ضرورة انتقاء واختيار صيغ التمويل المناسبة للعملية التنموية.

5- محمد، عزيز، وآخرون .(2013م). " التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية "

هدفت الدراسة الى معرفة أثر التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية على الاقتصاد وقد خرج البحث بعدة نتائج أهمها ان التمويل الاستثماري في البنوك الإسلامية لا يؤثر بالسلب على الاقتصاد كما هو الحال في البنوك التجارية.

أهم التوصيات:

- يجب اعتماد المنهج الإسلامي كبديل للعمل المصرفي التقليدي.
- ضرورة تأسيس مصرف حكومي إسلامي لزيادة ثقة الزبائن بالمصارف الإسلامية.
- عمل ندوات وورشات عمل لزيادة الوعي حول خدمات المصرف الإسلامي.

6- مشتهى، بهاء الدين (2011م) " دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين " (1996-2008م)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على عمل المصارف الإسلامية من حيث نشاطاتها وصيغ التمويل فيها وكذلك التعرف على الاستثمارات المحلية وربطها بعلاقة بينها وبين المصارف الإسلامية.

اهم التوصيات:

- ضرورة منح التمويلات للاستثمار والإنتاج بعيداً عن الاستهلاك.
- العمل على تنويع صيغ التمويل بشتى المجالات.
- ضرورة معاملة المصارف الإسلامية معاملة خاصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

7- عبد الرحيم، نادية .(2011م). "تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تأثير الخدمات المصرفية على النشاط الاقتصادي عبر المراحل الزمنية بالاعتماد على المنهج التاريخي وقد تلخصت الدراسة انه يوجد تأثير متزايد للنشاط الاقتصادي مرتبط بتطور الخدمات المصرفية المقدمة.

أهم التوصيات:

- التحول وبشكل جدي من المصارف التقليدية الى المصارف الشاملة.
- تنويع الخدمات المصرفية بشكل يستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي.
- تحديث نظم الإدارة والسياسيات المصرفية.

8- قشعور، احمد نديم .(2010م) ."ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية الجديدة: دراسة مقارنة بين بعض المصارف السورية العامة والخاصة"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اهم العوامل المؤثرة في عملية انتاج وابتكار خدمات جديدة في القطاع المصرفي السوري والكشف عن المعيقات وسبل التغلب واقتراح منهجيات جديدة تساعد على إدارة هذه الخدمات بما يحقق الميزة التنافسية وتحقيق أكبر استفادة ممكنة.

أهم التوصيات:

- ضرورة تهيئة البيئة الملائمة لإطلاق عملية الابتكار.
- العمل على جعل القوانين والإجراءات في المصارف أكثر مرونة.
- ضرورة دراسة البيئة المحيطة وما تحتاجه قبل الخروج بالخدمات الجديدة.

9- المشهراوي، أحمد (2003م) " تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين " (1996-2001م)

هدفت هذه الدراسة الى تقييم واقع البنوك الإسلامية وادائها واهم المعيقات والمشاكل التي تواجهها في منح التمويل والتسهيلات اللازمة والتي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية وكانت هناك ايضاً القطاع الزراعي المهمش بسبب ارتفاع المخاطر.

اهم التوصيات:

- ضرورة قيام رجال الاعمال وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى يتم منح التسهيلات الائتمانية.
- ضرورة مراسلة الجهات المعنية لسن قوانين خاصة لحل النزاعات بين البنك والعملاء.

- حث رجال الاعمال وأصحاب المشاريع الى اللجوء لمراكز متخصصة لأعداد دراسات الجدوى على أسس علمية.

10-أبو معمر، فارس (2000م) " دور البنوك في الاستثمار في فلسطين "(1990-2000م)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على حجم الودائع والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية وأسباب محدودية هذا القطاع في تقديم خدماته لبعض القطاعات مثل القطاع الزراعي.

أهم التوصيات:

- السعي بجدية نحو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الاجل.
- قيام البنوك بتطوير أجهزتها الداخلية واستحداث صيغ تمويل جديدة.

1.5.2الدراسات الأجنبية:

1. **Kangni Kpodar, Patrick A. Imam (2016) " Islamic banking: Good for growth? "**

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي وتم استخدام عينة من 52 دولة مع الاعتماد على البيانات المنقحة من الفترة 1990-2010 وأوضحت نتائج الدراسة على الرغم من صغر حجم النظام المالي الإسلامي الا انه يرتبط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي.

أهم التوصيات:

- يجب على الدول الإسلامية التي تعاني من انخفاض النمو والتطوير في القطاع المصرفي ان يهتموا بالمصارف الإسلامية.
- تحديث البيئة التشريعية والتنظيمية للمصارف الاسلامية.

2. **Musaeva , Gulzhan And Other (2015) " Research on Islamic Banking in Malaysia : A Guide for Future Directions "**

عملت هذه الدراسة على إعادة النظر في المصارف الإسلامية وخدماتها منذ نشأتها عام 1980 في ماليزيا واخذ الباحثون مصرف بيرهاد الماليزي كحالة دراسة لمعرفة سلوك هذه المصارف في النشاط الاقتصادي وقد قدم الباحثون هيكلية ونموذج لسير هذه المصارف مستقبلاً عبر توقعات معتمدة على الأنشطة الحالية والسابقة وكانت نتائجهم إيجابية بأن

المصارف الإسلامية سوف يكون لها الحصة الأكبر من السوق المصرفي في المستقبل نظراً للتوسعات المتزايدة في نشاطاتها.

أهم التوصيات:

- الاستمرار في ابتكار وتجديد الخدمات من قبل المصارف الإسلامية.
- ضرورة الاهتمام بتبسيط وتسهيل الاجراءات المتبعة لمتلقي الخدمات.
- الخوض في المشاريع الاستثمارية الجديدة والخروج من الأنظمة المحافظة المتبعة.

3. **Laurent Gheeraert, Laurent Weill (2014) " Does Islamic banking development favor macroeconomic efficiency? "**

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كان تطوير العمل المصرفي الإسلامي يؤثر على كفاءة الاقتصاد الكلي عن طريق تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال اختيار عينة عشوائية من 70 دولة مثلت جميع المصارف الإسلامية في العالم وقد تم جمع البيانات للفترة (2000–2005) وتم الخروج بعدة نتائج كانت أهمها ان زيادة تطوير العمل المصرفي الإسلامي يعزز كفاءة الاقتصاد عند نقطة معينة ولكن التوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية يخفف من هذه الكفاءة فتصبح بعيدة عن النقطة.

اهم التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطور.
- التركيز على خدمات محددة وتطويرها وتقليل التوسع في الخدمات لأنه يساعد في التشتت.

4. **Donsyah yudistira (2004) "Efficiency in Islamic Banking: An Empirical Analysis of Eighteen Banks"**

هدفت الدراسة الى معرفة كفاءة البنوك الإسلامية في تطوير خدماتها في ظل العولمة والتطورات المتزايدة من خلال وضع معايير موحدة لقياس كفاءة هذه البنوك من خلال التطبيق على ثمانية عشر بنكاً.

أهم التوصيات:

- ضرورة مواجهة البنوك الإسلامية التحديات والتطورات الناجمة عن العولمة.
- زيادة حجم البنوك الإسلامية في التمويل والاستثمار وضرورة الاندماج.

1.6 تحليل الدراسات السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة دور البنوك الإسلامية في النشاطات الاقتصادية ومدى تأثيرها وكيف نشأت هذه البنوك والبعض الاخر لجأ إلى مراقبة الخدمات المقدمة من تلك المصارف ومدى فعاليتها وأيضاً تطرقت الى دراسة أداء وكفاءة هذه البنوك.

اتفقت معظم الدراسات على أن البنوك الإسلامية لها دور في دفع العجلة الاقتصادية ولكن بتفاوت التأثير نظراً للمعوقات الكثيرة التي تواجه تلك البنوك وقصورها في تنمية القطاعات الإنتاجية فبعضهم عزى تلك المعوقات الى البنوك الإسلامية نفسها وسوء تصرفها والبعض الاخر وجهها نحو البيئة المحيطة والعولمة وآثارها، لذلك فإن الباحث يتفق مع كلاهما دون تفرد وذلك من اجل النظر بصورة أوسع لتحقيق اهداف هذه الدراسة من اجل تقديم المقترحات ذات الفاعلية الحقيقة وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع.

1.7 التعقيب على الدراسات السابقة:

فضل الباحث التعليق على الدراسات السابقة ليس انتقاصاً منها فلكل دراسة أهداف محددة سعى الباحثون لتحقيقها شاكراً إياهم ولمجهوداتهم، واختصاراً لما تم عرضه وجد الباحث أن هناك محاولات عديدة درست القطاع المصرفي الإسلامي ولكن نظراً للتطور السريع لهذا القطاع فإن أموراً جديدة طرأت عليه.

يرى الباحث أن الدراسات السابقة افتقدت إلى:

أ- التحديث وذلك نظراً إلى اختلاف الزمان والمكان على حداً سواء.

ب- العدالة في تقييم المصارف الإسلامية والتي كانت واضحة من خلال التوصيات المقدمة من بعض الدراسات ويرجع السبب في ذلك إلى إهمال بعض العوامل الهامة التي يعتقد الباحث وجود تأثير ليس بالبسيط على أداء تلك المصارف والتي تجعلها غير قادرة على تطوير خدماتها التمويلية بالشكل المطلوب.

إن الأمر الأهم والذي يراه الباحث من الضروريات والتي افتقدته بعض الدراسات هو عدم واقعية بعض المقترحات فهناك ارتباطات لهذه المصارف سواءً بالقوانين التي تحكمها أو بالودائع الخاصة بالمتعاملين مع المصارف الإسلامية والتي من خلالها تستطيع ممارسة أعمالها والذي يشكل عبء على هذه المصارف عند استخدامها.

1.8 ما الذي اضافته الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على سد الفجوات التي سبق وتحدثنا عنها، وتقديم المقترحات الأكثر واقعية وانسجاماً مع ظروف دولة فلسطين وأيضاً تقديم المقترحات الأكثر عدلاً لتحقيق التوازن بين مصالح تلك المصارف مع الاخرين والتي أخذتها هذه الدراسة بالحسبان لتساعد تلك المصارف في تطوير خدماتها التمويلية الموجهة لتنمية النشاط الإنتاجي وأخيراً إثراء هذا المجال خاصة مع قلة هذه الدراسات في فلسطين حيث ان الدراسة معتمدة على أحدث البيانات المنقحة من المصادر الرسمية.

1.9 ملخص الفصل الأول:

هدف هذا الفصل إلى التعرف على موضوع الدراسة بصورة عامة وذلك من خلال توضيح مشكلة الدراسة عن طريق صياغتها على شكل أسئلة والإجابة عنها والتي اعتبرها الباحث موضوع الدراسة وما الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه من خلال وضع أهداف للدراسة والتي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال الفرضيات والتي تعتمد على عدة متغيرات يعتقد الباحث وجود تأثير لها، للبحث بصورة أكثر عمقاً حول آفاق تطوير التسهيلات الائتمانية والتمويلية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وأثرها على تنمية النشاط الإنتاجي والتي تشمل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع السياحة ولا يمكن البدء بذلك إلا من خلال النظر على الدراسات السابقة بداية بالمحلية مروراً بالعربية ثم الأجنبية لتحليلها ومعرفة آرائهم ثم التعقيب عليها بصورة علمية من أجل مساعدة الباحث في إضافة الأمور الجديدة والتي غفلت عنها بعض الدراسات وأيضاً لتعزيز آراء بعض الباحثين.

الفصل الثانـي
النشاط الانتاجي في ظل التنمية الاقتصادية

2.1 المقدمة:

تسعى الدول للتقدم وتحسين ترتيبها بين دول العالم والإفلات من حالة الضعف إلى حالة القوة أو لتعزيزها قوتها ولا يكون ذلك إلا للدول التي اتخذت التنمية بمفهومها الشامل عنواناً لها، تختلف الطرق والأساليب التي تتبعها الدول باختلاف أهدافها التنموية والخطط الموضوعة ولكن ما هو متفق عليه أن النتيجة المرجوة للعملية التنموية تكون إيجابية، شهدت دول عديدة نجاحات باهرة في العملية التنموية حتى أصبحت مثار جدل ومحل اهتمام ودراسة للعديد من الباحثين بموضوع التنمية بأنواعها سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية او السياسية وغيرها من مجالات التنمية المتعددة حتى أصبحوا هم انفسهم جزءاً من العملية التنموية، لذلك خصص الباحث هذا الفصل الدراسي لموضوع التنمية ولكن بمجال التنمية الاقتصادية بالتحديد في النشاط الإنتاجي لما له من دور لا يستهان به في تحسين الأوضاع الاقتصادية فهو يشمل العديد من القطاعات التي تشكل اقتصاد الدول كالصناعة والزراعة والسياحة وتكنولوجية المعلومات وغيرها، فما إن تم رفع قدرة الإنتاج لهذه القطاعات سيشهد بشكل مباشر تحسن بالاقتصاد وهذا ما تحتاجه دولة فلسطين حيث ما تعانيه من أزمات واضرابات اقتصادية متتابعة يستلزم ضرورة الاهتمام بهذه القطاعات والتعرف عليها أكثر حتى يكون بالإمكان وضع خطط تنموية ملائمة تساعد في التخفيف من المعيقات الاقتصادية التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي والخروج من التبعية الاقتصادية الملتصقة به للوصول الى حالة الازدهار الاقتصادي.

وسيتم معالجة هذا النشاط في مبحثين وهما:

- مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية.
- واقع النشاط الإنتاجي في فلسطين في ظل عملية التنمية.

المبحث الأول

مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية

2.1.1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

لا يوجد مفهوم ثابت ومحدد للتنمية، ولكن ما ان نظرنا اليها بشكل عام فيمكن القول بانها عملية حضارية شاملة.

ظهر الاهتمام بمفاهيم التنمية بشكل كبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث كان لابد على البلدان النامية والمتضررة بعد ان تم الحصول على الاستقلال ان تركز جهودها للتخلص من التبعية الاقتصادية وتحقيق زيادة في معدلات النمو لإنقاذ اقتصادها من التدهور.

اختلفت المدارس الاقتصادية حول مفهوم التنمية، الا ان المفاهيم الحديثة أجمعت على ان التنمية: عملية حضارية شاملة تؤدي الى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وان الانسان هو الهدف الأساسي فيها.

ويمكننا عرض عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية:

- هي عملية تهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق وضع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التي تؤثر على المجتمع بشكل إيجابي (عريقات، 1992م).
- هي سعي المجتمعات الى زيادة قدرتها الاقتصادية للاستفادة من الثروات المتاحة في بيئتها (U.S. Department of Housing and Urban Development, 2017).
- عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن (خلف، 1986م).

ويرى آخرون انها زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم (المعموري، 2013م).

والواضح من خلال التعريفات السابقة أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية هادفة وشاملة ومخططة وتنفذ بإيجاد انسب الاستراتيجيات التنموية عن طريق استغلال الثروات المتاحة بصورة سليمة لتحقيق زيادة إيجابية في نمو الناتج المحلي للانتقال الى حالة الاستقرار والقوة الاقتصادية.

2.1.2 خصائص التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الاقتصادية بخصائص كثيرة أهمها:

1- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية أهمها الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب.
2- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي، وتطويرهما.
3- الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار (الشريف، 2017م).
4- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة.
5- الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، والمساهمة في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها: الأبحاث، والتّعليم.

2.1.3 أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف عملية التنمية الاقتصادية مجموعة من الأهداف أهمها:

1- زيادة الناتج المحلي:

يعتبر زيادة الناتج المحلي من اهم الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية لما له الأثر الكبير على زيادة قوة المركز الاقتصادي للدولة، حيث تساهم في تطوير مستوى المعيشة للمجتمع، وتعمل على تحسن الأوضاع الصناعية والتجارية الامر الذي يساهم في دفع عجلة اقتصاد الدولة.

2- استغلال الموارد المتاحة:

تركز عملية التنمية الاقتصادية على الاستفادة من الموارد المتاحة سواءً العنصر البشري او المادي او الطبيعي التي تجعل عملية التنمية أسهل في التطبيق وأفضل في النتائج اذ ان كثيراً من الدول حول العالم تضع هذا المحور من ضمن أولوياتها لأنها تعرف مدى اهميتها، ولا شك ان الحروب التي نشأت مع دول العالم سواءً في الماضي او الحاضر ما هي الا صراعات من اجل المنافسة على موارد المجتمعات الأخرى وسلب اقصى ما يمكن حتى تستمر في عملية التنمية، مع مراعاة بالصورة الصحيحة دون استنزافها من اجل ضمان بقائها.

3- التخفيف من الفقر والبطالة:

يعتبر التخفيف من حالة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة من أهم الأهداف وذلك من خلال تنشيط ودفع عجلة الاقتصاد وتوجيه دعم رؤوس الأموال لزيادة المشاريع وتسهيل عملية انشاء المشاريع الذي سيوفر المزيد من فرص العمل داخل الدولة وحل مشكلة البطالة للتخفيف من معدلات الفقر.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

لا بد أن يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية بتحقيق العدالة الاجتماعية حيث من الصعوبة تحقيق ذلك دون وجود تنمية اقتصادية حقيقة تعمل على زيادة التقدم الاقتصادي ثم يأتي تباعاً تحقيق العدالة الاجتماعية (الحسون، 2015م).

2.1.4 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

هناك مجموعة كبيرة من الطرق الوسائل المستخدمة لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية أهمها:

1- الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):

(GDP) وهو عبارة عن القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (المعموري، 2013م)، يعتبر مؤشر لنجاح التنمية الاقتصادية فقد تعتبر هذه الزيادة ناتجة عن سلوك غير طبيعي او مؤقت بسبب ما.

2- الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product):

(GNP) وهو القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواءً كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة (خالد، 2014م).

إن هذه المؤشرات تساعد صناع القرار في قياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية وهناك مؤشرات أخرى يتم استخدامها مثل (متوسط دخل الفرد، نسبة العاملين والبطالة، القدرة الشرائية، السيولة النقدية والايرادات، زيادة التصنيع بالإضافة الى هياكل الإنتاج) لذلك ان عملية القياس تختلف بحسب الأهداف الموضوعة لعملية التنمية الاقتصادية وما المراد تحقيقه.

2.1.5 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية لتنفيذ الخطط والبرامج المعتمدة حيث يصعب المضي قدماً في عملية التنمية الاقتصادية في ظل غياب التمويل في الدول النامية التي تحتاج بأن ترفع مستوى النشاط الاقتصادي وتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل عملية التنمية، ويتطلب من الدولة استخدام السياسة المالية بالشكل الصحيح وتوفير هذه الموارد، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب اتباع سياسة مالية فاعلة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية وتوجيهها لمجالات التنمية التي تسهم بشكل جدي في تحسين النشاط الاقتصادي.

إن المصادر التمويلية متنوعة ومتعددة وغير مقتصرة على طريقة معينة، لذلك على أصحاب القرار اختيار الأنسب منها والحذر في استخدامها والمعرفة الجيدة لتبعياتها ذلك انها من الممكن ان تلحق الضرر وتزيد من تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية، ويقسم التمويل إلى مصادر محلية داخلية كالادخار، القروض، الضرائب، الإصدار النقدي...الخ، ومصادر اجنبية كالقروض الخارجية، الهبات، الاستثمارات الأجنبية...الخ (الزيتوني، 2007م)، وتعتبر المصادر الداخلية للتمويل أفضل من المصادر الخارجية نظراً لان الأخيرة تتطلب شروطاً قد تجعل من عملية التنمية الاقتصادية صعبة المنال ناهيك عن التبعات التي تثقل كاهل الدولة خاصة ما اذ افترضنا زيادة المديونية الخارجية للدولة الامر الذي يعمل على زيادة التحكمات الخارجية وضعف سلطة الدولة في التحكم بمجريات الأمور وزيادة التبعية الاقتصادية، لذلك من المفضل استخدام الوسائل المحلية واعطائها الأولوية، والاستفادة من تجارب كثير من الدول في عملية التنمية التي ركزت على المصادر المحلية للتمويل، ولكن هذا ليس شرطاً في اتباع هذا النهج فلكل مجتمع سياسته الخاصة التي تناسبه، ونستعرض هنا ابرز المصادر التمويلية ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي يمكن من خلالها تعبئة الموارد المالية وهي على النحو التالي:

2.1.5.1 مصادر التمويل الداخلية:

أ- الادخار

يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري (محمد، 2003م).

تواجه دول العالم الثالث صعوبة في تكوين المدخرات والسبب الرئيسي هو انخفاض الدخل القومي الامر الذي يعمل على زيادة الميل الحدي للاستهلاك ونتيجة لذلك انخفاض الادخار وعدم قدرة الدولة على تعبئة المدخرات اللازمة للاستثمار.

هناك عدة أنواع للادخار ويمكن التفرقة بينهما على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ويساعد هذا التقسيم على فهم النظام المالي المصرفي للدولة، أهم أنواع المدخرات: (الزيتوني، 2007م)

- مدخرات القطاع العائلي: وتتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه يؤدي لزيادة المقدرة على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تؤثر في حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى مجالات الاستثمار المعتمدة على خطط التنمية الشاملة.
- مدخرات قطاع الأعمال: وهي ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، ففي الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، ولكن تتوقف على طبيعة السياسة المالية المتبعة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، ويساهم إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها في رفع حجم مدخرات هذا القطاع .
- مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

ب-القروض الداخلية:

إن الاغلب في القروض الداخلية هي لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية، وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح التنمية المرجوة.

أن القروض الداخلية لا تترتب عليها أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع.

ت-الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي):

ويقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها: (القطاربي، 2011م).

- إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار لكنه من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يشكل خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية .
- استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر معقول لتشجيع التنمية، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى

تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر.

إن الاندفاع في سياسة التمويل التضخمي أثرها محدود في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة بينما أثرها الأكبر هو ارتفاع مستوى الأسعار واستفحال التضخم وانهيار القوة الشرائية للنقود وبالتالي فان المتاعب المترتبة لا تتناسب مع المتاعب والصعوبات.

2.1.5.2 مصادر التمويل الخارجية:

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب يتم اللجوء إلى استيراد رأس المال الأجنبي كمصدر تمويل للخروج من هذا المأزق والمضي في عملية التنمية الاقتصادية.

ويكون رأس المال الأجنبي مفيداً لتمويل برامج التنمية التي تحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دوراً مساعداً قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو في بداياته حيث تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات قد لا تكون جاهزة وقادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية ملحة وعظيمة(عبدالحميد، 2001م).

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما موجهة لتمويل تنميتها الاقتصادية.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد النامية غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

المبحث الثاني

واقع النشاط الإنتاجي في فلسطين في ظل عملية التنمية

2.2.1 واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين:

تشكل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر التي هددت وحدَت من قدرته على التطور وتحقيق التنمية المستدامة أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني مع الجانب الإسرائيلي والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية المرتبطة بالمواقف السياسية وتزايد درجات عدم التأكد سواء السياسية أو الاقتصادية.

لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع العديد من الخطط والبرامج التنموية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانت ترتكز معظم هذه الخطط على المساعدات والهيئات الدولية للتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التشوهات في البنية الاقتصادية الفلسطينية، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان، وعادة ما كانت هذه الخطط تصطدم بالبيئة المحيطة للتنمية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي.

2.2.2 معوقات التنمية الاقتصادية في فلسطين:

ما زال الاحتلال الإسرائيلي يضعف مساعي السلطة الفلسطينية نحو تحقيق تنمية مستدامة وبناء اقتصاد فاعل وملائم لبناء دولة فلسطينية كاملة الأركان، فالسلطة الوطنية الفلسطينية عملت طوال هذه الفترة وهي تواجه عقبتين رئيسيتين هما: (حلس، 2016م)

- اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يمثل الإطار المرجعي والمنظم للاقتصاد والعلاقات الاقتصادية للسلطة خاصة مع إسرائيل والذي لم يوفر صلاحيات كافية لصياغة السياسات الاقتصادية والتنموية الملائمة والداعمة لبناء مؤسسات الدولة، بل وضع آليات تعمل على استمرار حالة التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي.
- الحصار الشامل: الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي في اضعاف أي عمل تنموي يهدف بشكل إيجابي لتحسين الظروف الاقتصادية الفلسطينية، فهو يعمل على عزل دولة فلسطين عن العالم الخارجي الامر الذي يشكل صعوبة وثقل في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

لذلك فإن مستقبل التنمية في فلسطين مرهون بزوال الاحتلال الإسرائيلي، لكي نستطيع التحكم بمواردنا، والتي بدونها سنوضع رهينة للمساعدات الخارجية والعجز الدائم في الموازنة

وبالتالي بطء في عملية التنمية ولا يمكن ان يكون هناك تنمية اقتصادية بوجود احتلال فهما مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض.

2.2.3 واقع النشاط الإنتاجي في فلسطين

2.2.3.1 مفهوم النشاط الانتاجي:

إن المفهوم الاقتصادي للإنتاج مشتق من مفهوم الإنتاج بشكله المجرد، لذا يعرف الإنتاج على انه " خلق للمنفعة أو للقيمة المتمثلة في صورتها النهائية في شكل سلع وخدمات، يستفيد المجتمع عموماً من المنتج وتحقق المنشأة عائدا ماديا مجزياً "(العلي، 2000م)، ويعرفه آخرون " هي تلك الأنشطة المرتبطة بعملية توفير السلع والخدمات، من خلال تحويل المدخلات إلى مخرجات" يتضح من خلال التعاريف السابقة للإنتاج على انه إيجاد لمنفعة يستفيد منه المجتمع من خلال تحويل المدخلات الى مخرجات، اذاً ما هو المفهوم الاقتصادي للإنتاج بشكله الدقيق؟؟

والإنتاج بمفهومه الاقتصادي يعني " هو نشاط يمارسه أفراد المجتمع مستعينين بكافة عناصر الإنتاج وهي (العمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم) بهدف خلق وإيجاد أو تغيير أو إضافة سلع وخدمات لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق منافع اقتصادية منعكسة على زيادة نمو الناتج المحلي، وتسمى هذه السلع والخدمات الإنتاج أو الناتج "(الحسين، 2004م)، يستنتج من التعريف ان الإنتاج بدايته استغلال للموارد وعناصرها الأخرى ونهايته تحقيق منفعة اقتصادية يستفيد منها المجتمع كمعالجة لمشكلة البطالة، الفقر، التضخم، ..إلخ او لتحسين النمو الاقتصادي وحمايته وزيادة التقدم في الدولة، ويوجد فرق بين الإنتاج والإنتاجية التي تعني الأخيرة " قياس للكفاءة التي تحول بها المنشاة المدخلات إلى مخرجات. وتقاس الإنتاجية بمقارنة كمية المخرجات من السلع والخدمات بكمية المدخلات المستخدمة في إنتاجها"(العلي، 2000م)، كما يقصد بها " مقياس لقدرة المنشاة او الاقتصاد القومي على إنتاج أكبر كمية ممكنة من مدخلات معينة " من خلال التعاريف السابقة يتضح ان الإنتاجية تعتبر مقياس ولكن للكيفية وليست مقياس للقيمة.

لا يختلف مفهوم النشاط الانتاجي كثيراً عن الإنتاج بمفهومه الاقتصادي مع بعض الاختلاف الإضافي وليس الجوهري فالنشاط الانتاجي اشمل وأعم، فهو يحتوي على كافة الأنشطة الإنتاجية كالصناعة والزراعة والخدمات، ...إلخ، وهناك العناصر الإنتاجية التي تختلف من قطاع انتاجي الى آخر ولكن بالعموم فإن أغلب الأنشطة الإنتاجية تحتاج الى العناصر الإنتاجية التي ذكرت سابقاً.

2.2.3.2 القطاعات الإنتاجية في فلسطين:

لا شك ان للقطاعات الإنتاجية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى جميع المجتمعات لها ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف وهشاشة بشكل عام وان زيادة الاستثمار في النشاط الانتاجي قد يعمل على تحسين ورفع الاقتصاد الفلسطيني وزيادة الترابطات بين القطاعات الاقتصادية ويرى بعض الباحثين حاجة لتطوير البنية التحية والقانونية كشرط ضروري لتطوير تلك القطاعات، يطالب آخرون الجهات المختصة بالتركيز على دعم تلك القطاعات لزيادة مساهمتها في الدخل القومي والناتج المحلي الفلسطيني، وسيتم عرض القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني:

2.2.3.2.1 القطاع الزراعي:

لا تقل أهمية القطاع الزراعي عن القطاعات الأخرى كونه يؤثر ويتأثر بالاقتصاد، ويمكن وصف العلاقة بين القطاع الزراعي والاقتصاد بعلاقة متبادلة، حيث أن تحسن هذا القطاع الزراعي سيعمل على رفع الناتج المحلي وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي الامر الذي سيعمل على زيادة الدخل للفرد، ومتى ما تحسّن الاقتصاد في دولة ما انعكس هذا الأمر على المجتمع ككل، وفي هذه الحالة ستتحسّن أحوال المزارعين ممّا يجعلهم يزيدون من إنتاجهم ويضاعفون من مجهوداتهم، وقدرة القطاع الزراعي على استيعاب وتوفير فرص عمل قابلة للتحسن، فالعمل في القطاع الزراعي لا ينتهي نظراً لترابطه مع القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، حيث تمتاز الأراضي الزراعية في فلسطين بالخصوبة والمناخ الملائم الذي يحفز على الاستمرار في هذا المجال.

وعلى الرغم من ذلك يعاني القطاع الزراعي من أزمات ومشكلات متجددة وغير متوقفة تعود الى الكثير من الأسباب والتي تحتاج الى مزيد من النظر بصورة أكثر دقة حيث أن القطاع الزراعي ما زال يعاني من ضعف سواءً في عمليته الإنتاجية او بتصريف الإنتاج نفسه وهذا ما تظهره النتائج اذ ان القطاع الزراعي يشهد عملية ذوبان سريعة في حصته من الناتج المحلي، على الرغم من ان فلسطين تعتبر من البلدان الزراعية، أما عن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني، فالجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (2.1): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

السنة	القطاع الزراعي	الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
2010	497.7	8,913.1	5.5%
2011	624.5	10,465.4	5.9%
2012	524.7	11,279.4	4.6%
2013	517.3	12,476	4.1%
2014	494.0	12,715.6	3.8%
2015	450.1	12,677.4	3.5%
2016	395.1	13,397.1	2.9%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية، 2016م)

يوضح الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني عبر السنوات 2010-2016م، تشير البيانات السابقة أن هناك حالة من الضعف يشهده القطاع الزراعي وذلك أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي تقل باستمرارية اذ ان عام 2010م كان القطاع يساهم بنسبة 5.58% في الناتج المحلي الفلسطيني ثم شهدت زيادة واحدة فقط بنسبة بسيطة في عام 2011م وهي 5.97% ولكن لم تستمر هذه الزيادة اذ بدأ القطاع ينسحب تدريجاً الى ان وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الى 2.95% في عام 2016م وذلك ان دل فانه يدل على عزوف المزارعين عن ممارسة أعمال الفلاحة والزراعة وذلك للأسباب عديدة ومتراكمة مع مرور الوقت منها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي مقارنة بالسلع الزراعية المستوردة، ضعف دور الجهات المختصة في حماية المزارعين من انخفاض أسعار منتجاتهم بشكل يعرضهم للخسارة ولا يستثنى ايضاً ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على الضم والتوسع والاستيلاء وتجريف الأراضي الفلسطينية كمثال ذلك جدار الفصل في الضفة الغربية اذ نتج عنه ضم لآلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة بالإضافة إلى تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالموارد الأساسية التي يحتاجها هذا القطاع كالسيطرة على الموارد المائية والتي يصعب التقدم بهذا القطاع من دونها وأهم ما في الأمر هو التحكم بالمنافذ التجارية والتي تعيق تصدير المنتجات الزراعية أو استيراد الاحتياجات، جميع تلك المشكلات وغيرها من مشاكل مالية وقانونية وأخرى أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ما يجعل من تقدم هذا القطاع رهينة للاحتلال الإسرائيلي، وقد بينت التقارير أن القطاع الزراعي لا يعمل سوى بـ 25% من قدرته (سلطان، 2016م) وهذا يؤكد ان القطاع الزراعي يمكن أن ينمو بأكثر من 4 أضعاف في المستقبل، ما يسهم في زيادة الدخل القومي بشكل ملحوظ بالإضافة إلى زيادة تشغيل الأيدي

العاملة وذلك ما إن تم التخلص من المعيقات واستغلال القطاع الزراعي بالشكل المطلوب، إن عملية التحسين ورفع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني ممكنة اذا ما تم الاهتمام به وتوجيه الموارد وبالأخص المالية للاستثمار فيه بالشكل المطلوب وتوفير غطاء استثماري مستقر نسبياً لتسهل عمل المصارف في تقديم الخدمات وتحفزها من اجل الوصول الى معدلات نمو مرتفعة في الانشطة الزراعية وهذا ما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة حقيقية معبرة عن واقع اقتصادي جيد.

2.2.3.2.2 القطاع الصناعي:

ويمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث فهو النشاط الإنتاجي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسيرة النهضة الاقتصادية وحتى الاجتماعية نظراً لطبيعة العلاقة بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع (سلطان، 2016م)، حيث لا يوجد اختلاف على أهمية وأولوية الاعتماد على الصناعة في عملية التنمية الحضارية الشاملة، بل يكمن الاختلاف في نوعية هذه الصناعات التي يتعين البدء بها لتحقيق التجانس بين ما هو مطلوب تحقيقه وبين ما هو موجود فعلياً، وسبب اعتبار القطاع الصناعي بأنه أهم قطاع انتاجي لأي دولة لأنه يلعب دوراً رئيسياً مع باقي القطاعات الإنتاجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة من جهة وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الاعتماد على السلع المستوردة من جهة أخرى، لما لذلك من أهمية اقتصادية واجتماعية على الدولة.

إن ما تعرض له القطاع الصناعي في كل من الضفة العربية وقطاع غزة منذ بداياته وحتى الوقت الحالي من معوقات متعددة وفقاً لسياسيات الاحتلال الإسرائيلي بالدرجة الأولى وحتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والمتمثلة باتفاقية باريس الاقتصادية، ما زال يعاني من تآكل في الاستثمارات المتراكمة وضعف تعبئة المدخرات إضافة الى ضعف في الإنتاجية والربحية في غالبية فروع القطاع الصناعي الناتج عن تشتت المنشآت الصناعية وضعف التكامل بينها والاعتماد على الشركات الإسرائيلية في تلبية الاحتياجات الصناعية والذي أدى إلى تدهور كثير من الفروع الصناعية وتبعيتها وضعف قدرتها التنافسية بالرغم من محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية انقاذ هذا القطاع ولكن ما يحتاجه اكبر بكثير حيث ان توفير البيئة الاستثمارية المستقرة يعد من اصعب التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، لذا فان رسم السياسات الصناعية

والاقتصادية الواضحة والتي تعتبر أساسا لنجاح عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية تباعاً اعتبرت الأهم خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق بناء القطاع الصناعي على تنفيذ الدور الحقيقي في عملية التنمية الشاملة ومواكبة التطورات التكنولوجية الصناعية.

جدول (2.2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

السنة	القطاع الصناعي	الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
2010	1,442.1	8,913.1	%16.1
2011	1,593.7	10,465.4	%15.2
2012	1,864.9	11,279.4	%16.5
2013	1,964.4	12,476	%15.7
2014	1,788.5	12,715.6	%14
2015	1,656.7	12,677.4	%13
2016	1,850.1	13,397.1	%13.8

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية، 2016م)

يوضح الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الفلسطيني عبر السنوات 2010-2016م ويلاحظ ان القطاع الصناعي يساهم بالمتوسط بـ 15% من الناتج المحلي اذ تعتبر النسبة منخفضة مقارنة مع عام 1994م حيث كان يمثل القطاع الصناعي ما نسبته 23% من الناتج المحلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)،هذا الانخفاض الذي جاء تدريجياً يعزى الى أسباب عديدة ابرزها الحصار الإسرائيلي الذي تسبب بالعديد من المشكلات أهمها سد قنوات التجارة التي تؤثر بالسلب سواءً باستيراد المواد اللازمة للصناعة او بتصدير المنتجات وهذا ما أثر وبشكل ملحوظ في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى التدمير الذي خلفه الاحتلال الإسرائيلي بعدوانه وحروبه على قطاع غزة والذي تسبب بتدمير كثير من المصانع الفلسطينية وتوقفت عن العمل والبعض الاخر لحقت به الأضرار بشكل متفاوت، وبلغت التقديرات الإجمالية للأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة إثر الحرب سنة 2014م على قطاع غزة 106 ملايين دولار(وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2014م)، وهذا ما انعكس بالسلب اذ انخفضت نسبة المساهمة للقطاع الصناعي عام 2014م الى 14% ثم لحقتها عام 2015م بانخفاض ايضاً حيث كانت النسبة 13%، وهذا يؤكد بان البنية التحتية للقطاع الصناعي مدمرة وتحتاج الى تحسين وإعادة هيكلة وتطوير لهذا القطاع للمحافظة على استقراره، وجاءت النسبة في العام 2016م مقاربة جداً لما قبلها اذ

وصلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الفلسطيني إلى 13.80% حيث كان هناك زيادة في نمو هذا القطاع ولكن بشكل ضعيف.

2.2.3.2.3 قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

مما لا شك فيه ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له دور هام في النشاط الاقتصادي وخاصة في العصر الحديث اذ انه ينمو بشكل متسارع ومتزايد حيث اعتبره البعض المرآة التي يمكن ان يتم الحكم على اقتصاد دولة ما نظراً لاعتباره الركيزة التي تستند إليها القطاعات الأخرى كافة (سلمان، 2017م)، بما فيها الصناعة والزراعة والنقل والصحة والتعليم والتجارة والمصارف والسياحة، مما ينعكس ايجابياً على نمو الناتج المحلي، ولأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر وسيلة لنقل المعلومات بطرق فعالة من حيث الجهد والتكلفة وغيرها، فإنه يعتبر أساسياً لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة.

ولا نبالغ إذا ما وصفنا هذا القطاع بأنه الأداة الأكثر نشاطاً في أي دولة، ولعل أبرز المعيقات التي تواجه هذا القطاع في فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يجعل من الصعب إتمام وتطوير بنية القطاع التحتية ومنها القيود المفروضة على المعدات والآلات الأساسية.

جدول (2.3): مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

السنة	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
2010	526.6	8,913.1	5.9%
2011	593.2	10,465.4	5.6%
2012	629.8	11,279.4	5.5%
2013	735.8	12,476	5.9%
2014	504.7	12,715.6	3.9%
2015	515.7	12,677.4	4%
2016	739.4	13,397.1	5.5%

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية، 2016م)

كما أسلفنا القول منذ البداية بأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتبط بكثير من القطاعات، تظهر بيانات هذا القطاع بانها تنمو بشكل متغير وتعاني حالة من التذبذب، فتظهر البيانات تذبذباً واضحاً في سلوك وإسهام هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني وهذا ما يفسر صعوبة تقدير ما سيكون عليه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل، ان ما

يشهده هذا القطاع الاقتصادي من معيقات ومشكلات لا تختلف عن بقية القطاعات الأخرى بشكل نسبي لكن ما يميزه هو إمكانية تخطيه لإجراءات الحصار الإسرائيلي والاستفادة من هذا القطاع من الناحية الغير مادية او ما يسمى بـ (Software) أي البرمجيات التي تساهم في تحسين العملية الإنتاجية وأدارتها لتسهيل المهام وسرعة الانجاز نظراً لتعدد الطرق في استخدامه ولكن يحتاج بعضها إلى المعدات المادية والتي هي الأساس في تطوير هذا القطاع ورفع مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني ذلك ما اذ تحدثنا عن المشاريع والشركات الضخمة المبنية على تقديم الخدمات التكنولوجية، ومع الضغوط الإسرائيلية في منع هذه الآلات والمعدات حدثت هذه التذبذبات.

2.2.3.2.4 القطاع السياحي:

يعد من أكثر القطاعات قدرة على جذب الاستثمارات والعملات الأجنبية والتي تعمل على زيادة الموارد للدولة وبالتالي تمكنها من تحقيق أهدافها ومشاريعها الإنمائية، كما أن السياحة ليست فقط مساهماً مادياً يخلق فرص العمل ويحسن من مستويات الدخل بل هي أيضاً منبر حضاري إعلامي يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المميزة للشعوب، فدولة فلسطين تحتاج لذلك وتملك مقومات ومكانة مميزة كبلد غني بتنوع التراث الثقافي، الديني، الحضاري، بالإضافة الى التنوع البيئي والمظاهر الطبيعية المميزة، ولكن العدد الكبير من المواقع الأثرية والأماكن الدينية المتنوعة يقع ضمن المناطق الخارجة عن السيطرة الفلسطينية تماما، ما جعلها تتعرض للتدمير والتشتيت بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وأصبح عامل الاستقرار الأمني والسياسي التي تحتاجه الأنشطة السياحية يسبب أزمة حقيقة وبالتالي ارتفاع المخاطر في هذا القطاع، فمنذ عام 2000م وحتى عام 2005 م شهد القطاع السياحي خسائر فادحة وانخفاض في اعداد السياح وذلك نتيجةً لأحداث الانتفاضة الثانية والمواجهات المسلحة التي حدثت بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي فأصبحت السياحة آنذاك شبه متوقفة في فلسطين(فلاح، 2012م)، بالإضافة إلى عدم السيطرة على المعابر والحدود والمطارات والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة حد من إمكانية تطور السياحة وجعلها مرتبطة بالمصالح والقرارات الإسرائيلية، جميعهم تسببوا في ضعف الموارد المالية المتجهة نحو أحياء البنية التحتية لهذا القطاع حيث ان اتخاذ قرار بالاستثمار في هذا القطاع لا يعتبر بسيط بسبب المخاطر والعواقب التي تأتي منه ما جعل المصارف في فلسطين بتبنيها سياسات ائتمانية محافظة وذلك بسبب المخاطر المرتفعة لهذا القطاع ينعكس سلباً على نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع ولم تنجح المصارف حتى الآن في توفير قروض طويلة الأجل للأنشطة الاستثمارية السياحية وذلك

بسبب تركيزها على الضمانات المالية كأساس لسياساتها الإقراضية (جمعية البنوك الفلسطينية، 2014م).

جدول (2.4): مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

السنة	القطاع السياحي	الناتج المحلي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي
2010	246.6	8,913.1	%2.7
2011	215.6	10,465.4	%2
2012	326.2	11,279.4	%2.8
2013	279.5	12,476	%2.2
2014	363.7	12,715.6	%2.8
2015	241	12,677.4	%1.9
2016	213.6	13,397.1	%1.5

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية، 2016م)

لا يمكن القول سوى أن القطاع السياحي يساهم بصورة ضئيلة في الناتج المحلي الفلسطيني بالرغم من ان دولة فلسطين تملك المقومات التي تجعل القطاع السياحي أفضل مما هو عليه الان، بالنظر إلى الجدول السابق تشير النتائج الى عدم قدرة القطاع السياحي على التماسك في ظل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي السلبية تجاه هذا القطاع، ولم يشهد هذا القطاع تحسناً مستمراً اذ يظهر الجدول السابق حجم الانخفاض والإضرابات في نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الفلسطيني ولكن عام 2016م كان الأسوأ اذ وصلت مساهمة القطاع السياحي بنسبة 1.59% في الناتج المحلي الفلسطيني، ويرجع ذلك الى المعيقات التي تواجه القطاع السياحي والتي ذكرت سابقاً.

2.2.4 أهمية النشاط الانتاجي في فلسطين:

جدول (2.5): مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القطاع السياحي	مجموع القطاعات الاقتصادية	الناتج المحلي	اجمالي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي
2010	497.7	1,442.10	526.6	246.6	2713	8,913.10	%30.4
2011	624.5	1,593.70	593.2	215.6	3027	10,465.40	%28.9
2012	524.7	1,864.90	629.8	326.2	3345.6	11,279.40	%29.6
2013	517.3	1,964.40	735.8	279.5	3497	12,476	%28
2014	494	1,788.50	504.7	363.7	3150.9	12,715.60	%24.7
2015	450.1	1,656.70	515.7	241	2863.5	12,677.40	%22.5
2016	395.1	1,850.10	739.4	213.6	3198.2	13,397.10	%23.8

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية، 2016م)

يلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي تتراجع بصورة ملحوظة فقد كانت النسبة تشكل 30.44% في عام 2010م من اجمالي مساهمة القطاعات الإنتاجية وبدأت تتراجع بصورة تدريجية الى ان وصلت النسبة الى 23.87% في عام 2016 أي بانخفاض وصل الى 6% تقريباً في غضون 5 سنوات ولا تعتبر هذه النتائج إيجابية اذ ان هذا الانخفاض يدلل على ان مستوى التنمية في فلسطين اخذ بالتدهور باعتبار ان القطاعات الإنتاجية المتمثلة بالصناعة، الزراعة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، جزءاً من العملية التنموية التي لا غنى عنها، وتعزى الأسباب التي اثرت وما زالت تؤثر سلبياً الى العوامل التي سبق ذكرها.

إن التراجع في أحد القطاعات الإنتاجية ينتج عنه تأثر القطاعات الأخرى وهذا ينعكس على الناتج المحلي الإجمالي حتى وان كان بارتفاع ولكنه يعتبر قليل نسبياً حتى أنه انخفض في عام 2015م مقارنة بالعام السابق 2014م، وتؤكد بيانات عام 2016م ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية مما أثر على زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ويرى الباحث ان

التركيز ولو على قطاع انتاجي واحد أي باتباع أسلوب النمو الغير متوازن يمكن ان يحسن من القطاعات الإنتاجية الأخرى باعتبارها مترابطة وهذا يمثل الميزة التي تمكننا من استغلالها.

ويمكن إيضاح مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة في الناتج المحلي الفلسطيني كالتالي:

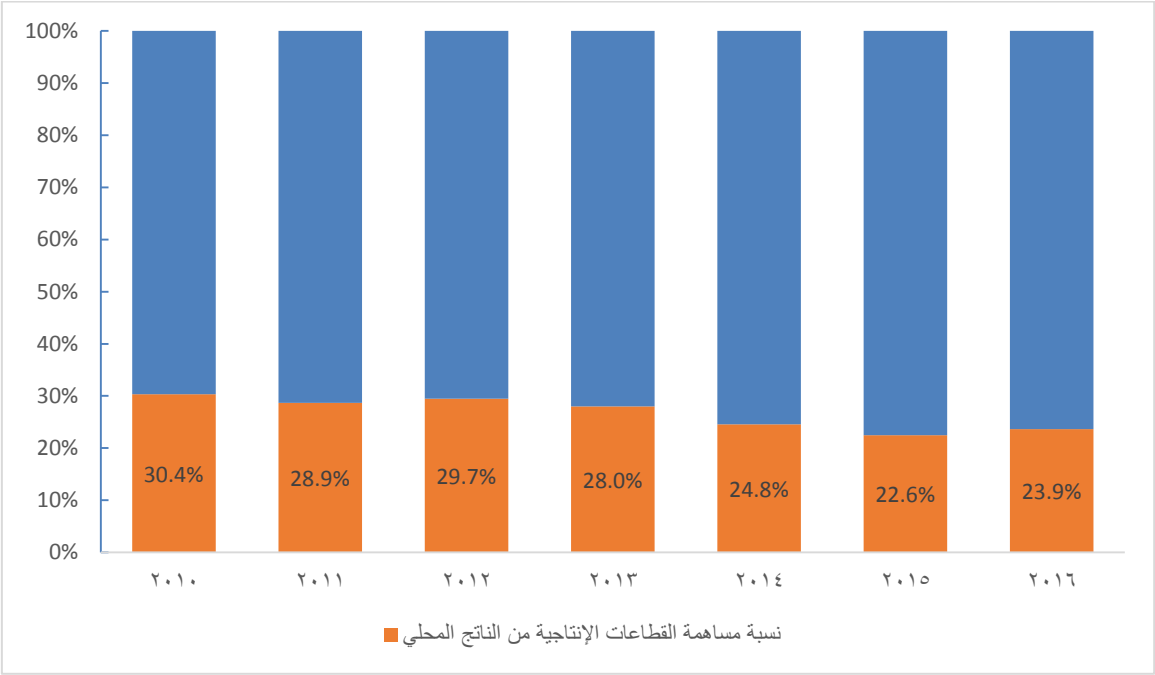

شكل (2.1): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الفلسطيني (بالمليون دولار امريكي)

2.3 ملخص الفصل الثاني:

هدف هذا الفصل الى التعريف بالتنمية الاقتصادية بشكل عام ثم التطرق الى واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين ولمحة عن بدايتها وما هي أبرز المعيقات المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي وأطماعه، ثم تم ربط التنمية الاقتصادية بالقطاعات الإنتاجية كمحرك أساسي لازدهار الاقتصاد كما تم تبيان مفهوم النشاط الانتاجي واهم مرتكزاته واهميته وترابطها وان عملية تحقيق التنمية الاقتصادية لا بد وان تشارك القطاعات الإنتاجية بها ليتم الوصول الى اقصى درجات النجاح في العملية التنموية، وابرز ما تم ايضاحه في هذا الفصل هي القطاعات الإنتاجية وما تشكله في الاقتصاد الفلسطيني ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي وتحليل البيانات التي اخذت من المصادر الموثوقة كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وظهرت عدة نتائج استخلصت من البيانات واهمها وجود تذبذبات وانخفاض ملحوظ في القطاعات الإنتاجية التي يعتبرها الباحث ذات أهمية وتأثير على النمو الاقتصادي وعامل مهم في سير العملية التنموية وانعكس ذلك الانخفاض على اجمالي الناتج المحلي الفلسطيني التي أُخذ بالأسعار الجارية التي تم القياس عليها وأوضحت النتائج وجود ارتفاع قليل جداً حتى انه انخفض عام 2015 م عن الأعوام السابقة ويرى الباحث ان السبب الرئيسي هو الانخفاض الحادث في القطاعات الاقتصادية، مع العلم ان عام 2016م سجل ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي سببه التعافي النسبي لبعض القطاعات الإنتاجية من الازمات التي مرت بها.

يشهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التشوه وعدم الاستقرار والتبعية الاقتصادية ومن الصعب تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار وللتخفيف من وقع الصدمات المتتالية للاقتصاد الفلسطيني وتحسينه لا بد من التركيز والاهتمام بالاستثمارات والطرق التمويلية وتنوعها في هذه القطاعات والتي يعتبر القطاع المصرفي وسيط في هذه العملية وهذا ما سيتم ايضاحه في الفصول التالية بشكل أكثر دقة.

الفصل الثالث

واقع القطاع المصرفي في فلسطين

المبحث الأول: واقع القطاع المصرفي التقليدي في فلسطين

التعريف بالقطاع المصرفي

3.1.1 مقدمة:

لا شك ان القطاع المصرفي في أي دولة كانت يمثل محوراً أساسياً في دعم الاقتصاد والتخفيف عن كاهل الحكومات وتسير الامور المالية للأفراد وانه يؤثر على تطبيق السياسات الإنمائية، حيث تسعى الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع، فواقع البنوك العاملة في فلسطين قد يأخذ بعض الانحرافات والتي تؤثر بشكل مباشر على النهوض بالاقتصاد وجعل فلسطين دولة منتجة قادرة على الصمود امام المعيقات التي تواجها واهمها الاحتلال الإسرائيلي، ان المؤشرات المبدئية لا تعطي حالة من الإيجابية تجاه القطاعات الإنتاجية التي تسعى الدول الى تسخير طاقتها نحوها، بالنظر الى بعض المؤشرات نجد أن نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل تصل إلى 92% من مجموع القروض الممنوحة من البنوك(عودة، 2017م)، وذلك على حساب القطاعات الزراعية والصناعية التي تعتبر أساسا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وازدادت أيضاً الاستثمارات في القطاعات الآمنة حيث تصل نسبة الاستثمار في البناء السكني والتجاري إلى 80% ، بينما يعتبر الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية من قبل البنوك العاملة في فلسطين منخفضا للغاية حيث يمثل الاستثمار في السلع الرأسمالية حوالي 5% من الناتج الإجمالي المحلي، وأثر هذا الانخفاض على محدودية توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان حيث يتراوح معدل البطالة في فلسطين حوالي 26% عام 2016م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م)، إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لن يتم إلا من خلال التحول الهيكلي للاقتصاد والتوجه نحو إنتاج وتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة والتكنولوجيا المرتفعة، ولغاية تحسين بيئة الأعمال لا بد من تحفيز المصارف على توجيه تمويلاتها نحو القطاعات الإنتاجية والنشاطات الاقتصادية الأكثر قدرة على الاستدامة، والتي من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة التشغيل، من أجل النجاح والوصول إلى اقتصاد مستقل ومنتج، بالإضافة إلى تنويع الأساليب التمويلية والاستثمارية من خلال تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل المحفزة والمناسبة والتي تعمل على خلق فرص استثمارية الأقدر على الاستمرارية.

3.1.2 مفهوم القطاع المصرفي:

يمكن تعريف القطاع المصرفي على أنه "مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية والقوانين المنظمة لعملها وعلاقاتها في المجتمع والخاضعة للرقابة من جهة محددة في دولة ما "(شاهين،2014م)، من التعريف السابق يتضح ان مكونات القطاع المصرفي هي مؤسسات مالية ومؤسسات مصرفية تنظم بقوانين تحكم علاقتها مع المجتمع وتشرف على عملها جهة رقابية في الدولة هو البنك المركزي، وفي فلسطين فإن سلطة النقد هي المشرفة على عمل المصارف.

3.1.2 أهمية المؤسسات المصرفية:

1. تمويل المشروعات والتي تساعد الدولة في تخفيف الثقل وزيادة الإيرادات الحكومية (عربيات، 2007م).
2. تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة التي تؤدي إلى تسهيل وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية (شاهين، 2014م).
3. تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمتها في تنفيذ خطط التنمية التي تضعها الدولة.
4. التشجيع على الادخار والاحتفاظ بالنقود من خلال عمليات الإيداع المالية.
5. تسهيل التعاملات المالية سواءً على مستوى الأفراد والشركات وحتى الحكومات وغيرها.

3.1.3 تصنيف المؤسسات المصرفية:

إن المؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات الاخرى تتنوع وتختلف، ويمكن ان تصنف هذه المؤسسات عن طريق عدة معايير ومنها: (شاهين، 2014م)

1. حسب النشاط وتصنف إلى: (تجارية، متخصصة، شاملة، إسلامية، مركزية)
2. حسب الجنسية وتشمل: (وطنية، أجنبية، مختلطة)
3. حسب القطاع وتشمل: (مصارف قطاع خاص، مصارف قطاع عام، مختلطة بين القطاعين)
4. التفرع والإدارة: (مصارف السلسلة، مصارف المجموعة)

3.1.4 تطور القطاع المصرفي في فلسطين:

3.1.4.1 القطاع المصرفي الفلسطيني قبل عام 1948م:

شهد القطاع المصرفي في فلسطين مناخات مختلفة منذ تأسيسه ويعزى هذا الاختلاف الى مرور فلسطين في مسارات حكم متنوعة اثرت على سلوكه الاقتصادي وبالتالي تأثر القطاع المصرفي بها، فقبل عام 1948م كانت اهم ملامح الجهاز المصرفي الفلسطيني آنذاك وجود العملة الفلسطينية الصادرة عن مجلس النقد الفلسطيني على غرار اليوم إضافة الى وجود مجلس النقد الفلسطيني الذي كان يشرف على أعمال المصارف في فلسطين وإمارة شرق الأردن، تميزت هذه الفترة بوجود العديد من المصارف مختلفة الجنسيات منها (العربية، والأجنبية، واليهودية) وكان من اهم المصارف العربية في حينها البنك العربي الذي تأسس سنة 1930م على يد الحاج عبدالحميد شومان وكان رأس مال البنك في ذلك الوقت 15 ألف جنيه فلسطيني بالإضافة إلى وجود بنوك أخرى كبنك باركليز البريطاني، بنك الأمة العربية، البنك الزراعي العربي، وغيرها من البنوك ومؤسسات التمويل كصندوق الأمة، بيت المال العربي، شركة التأمين العربي (معهد ماس، 2014م).

3.1.4.2 القطاع المصرفي الفلسطيني 1948-1967م:

في هذه الفترة شهد القطاع المصرفي عدة تغييرات أدت الى تحويل مساره حيث بدأت الايدي العربية بالظهور على الساحة الفلسطينية والخروج عن السيطرة الخارجية، وكانت أبرز المناطق التي شهدت هذا التأثير قطاع غزة والضفة الغربية نوجزها كالتالي:

جدول (3.1): العمل المصرفي في قطاع غزة والضفة الغربية في ظل الحكم المصري والأردني

الناحية	قطاع غزة	الضفة الغربية
السياسية	تحت ادارة مصر	تحت إدارة الاردن
القانونية	منفصلاً من الناحية الإدارية عن مصر	خاضعة للقوانين والأنظمة الأردنية
العملة	الجنيه المصري	الدينار الاردني
القوانين الضابطة للعملة	تحت القوانين والأنظمة المالية المصرية	خاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني
الخدمات الموجودة	الحوالات، فتح الحسابات، قبول الودائع، التسهيلات الائتمانية	الحوالات، فتح الحسابات، قبول الودائع، التسهيلات الائتمانية

المصدر: معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

3.1.4.3 القطاع المصرفي الفلسطيني أثناء الاحتلال الإسرائيلي من عام 1967م إلى 1994م:

فرض الاحتلال الإسرائيلي سياسات أفقدت النظام المصرفي الفلسطيني جميع مقوماته، حيث توقفت جميع المصارف عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك طبقاً للقرار العسكري الإسرائيلي رقم(7) الصادر بتاريخ 1967/6/7م والذي نص على عدة نقاط من اهمها إغلاق جميع المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة وكان الهدف من وراء هذا القرار فتح المجال أمام المصارف الإسرائيلية للعمل المصرفي في الضفة والقطاع، وقد كان ذلك بموجب القرار العسكري رقم(225) والذي صدر بعد عام واحد من قرار إغلاق المصارف العربية في الضفة والقطاع، وذلك بتاريخ 1968/6/8م، وقد استمر تواجد المصارف الإسرائيلية بشكل قوي في الضفة والقطاع حتى بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث واجهت تلك المصارف رفضاً جماهيرياً قوياً، وأغلقت مراكزها داخل المدن والتجمعات السكنية، ففي قطاع غزة أغلقت المصارف الإسرائيلية فروعها وفتحت لها فروع في المنطقة الصناعية شمال قطاع غزة، وفي عام 1996م أغلقت تلك الفروع، وكذلك الأمر بالنسبة للضفة الغربية، كما أعيد افتتاح البنوك المغلقة كبنك فلسطين وبنك القاهرة عمان (عاشور، 2003م).

الخدمات التي قدمتها المصارف الإسرائيلية في تلك الفترة (ماس، 2014):

1. فتح الحسابات الجارية والمؤجلة خاصة لموظفي الدوائر الحكومية الذين يتسلمون رواتبهم عبر المصارف.
2. فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار الكفالات.
3. منح التسهيلات الائتمانية والقروض.
4. الحوالات الصادرة والواردة.
5. قبول الودائع.

3.1.4.4 تطور القطاع المصرفي الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في فترة 1994م واتفاق باريس:

شهدت هذه المرحلة ولادة الجهاز المصرفي الفلسطيني الذي يعمل وفقاً لقوانين وتعليمات، وقد جاءت اتفاقية باريس لترسم الاطار العام الذي يحكم الجهاز المصرفي بالترتيبات التي نصت عليها هذه الاتفاقية، وكان أهمها انشاء سلطة النقد الفلسطينية للإشراف على المؤسسات المصرفية فقد قامت العديد من المصارف المحلية والعربية والأجنبية في ظل السلطة الوطنية بتقديم طلبات للعمل وتم افتتاح العديد من المصارف وعادت المصارف الأردنية للعمل في

الضفة الغربية قبل عام 1967م (ماس، 2014م) الامر الذي اعطى دفعة قوية لها بالافتتاح من جديد وتقوية نشاطها، وكذلك بنوك أخرى محلية كبنك فلسطين الذي افتتح فروعاً له في الضفة الغربية.

3.1.4.5 واقع القطاع المصرفي الحالي 2017م:

الإطار القانوني للعمل المصرفي في فلسطين:

لا يمكن ممارسة الاعمال المصرفية إلا في إطار القوانين والتشريعات التي تضبط العلاقة بين المؤسسات المصرفية والمجتمع او الجهة الرقابية، لذا شرعت سطلة النقد الفلسطينية منذ نشأتها على وضع قوانين تحكم هذه العلاقة وأهمها مواد قانون المصارف رقم (2) الصادر بتاريخ 15/9/2001 على النحو كالتالي: (سلطة النقد الفلسطينية، 2016م)

1. المادة رقم (3): يحظر على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أي عمل من أعمال المصارف دون الحصول على ترخيص بذلك من سلطة النقد وفقاً لأحكام هذا القانون وأي أنظمة أو قرارات تصدر تنفيذاً له.
2. المادة رقم (4): لا يجوز لأي شخص غير مرخص له باستعمال كلمة (مصرف) ومشتقاتها ومرادفاتها أو أي تعبير يماثلها في أي لغة سواء في أوراقه أو مطبوعاته أو عنوانه التجاري أو اسمه أو في دعايته.
3. المادة رقم (6): تقوم سلطة النقد بتسجيل المصارف والشركات المالية ومكاتب التمثيل وفروع البنوك الأجنبية.
4. المادة رقم (14): إذا رغبت مجموعة من الأشخاص في إنشاء شركة لمزاولة أعمال مصرفية فلا يجوز تسجيلها بمقتضى قانون الشركات إلا بعد حصولها على موافقة سلطة النقد.
5. المادة رقم (15): لسلطة النقد وضع أية أنظمة أو تعليمات تراها ملائمة لعمل الشركات المالية.

ثم أصدرت سلطة النقد الفلسطينية قانون بشأن المصارف رقم (9) من العام 2010م والذي ينص على حق سلطة النقد الفلسطينية في اصدار تعليميات لتحديد ما يلي:

1- أنواع واشكال الائتمان والتمويل.
2- القواعد المتعلقة بتوثيق الائتمان، وسقفه، والشروط المرتبطة به.
3- الحدود الدنيا والعليا لأسعار الفوائد أو العوائد والعمولات التي تتقاضاها المخصصات على جميع أنواع الائتمان والتمويل، كذلك العمولات والرسوم على جميع أنواع الخدمات الأخرى، التي تقدمها المصارف.

4- حجم الائتمان والتمويل الممنوح في فلسطين من المصرف، كنسبة من ودائع العملاء لدى المصرف.

كما تم اصدار قرار بقانون يحمل رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولكن ما زال هناك العديد من الاسئلة المتعلقة بكفاءة هذه القوانين والتشريعات، وقدرتها على تحويل المؤسسات المالية التي تشرف عليها إلى أداة استثمارية فعالة تخدم القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية، فما زالت الإجراءات الخاصة بتحصيل الديون تأخذ وقتاً طويلاً في المحاكم الفلسطينية، مما يستدعي من سلطة النقد الفلسطينية بالمشاركة مع السلطة الفلسطينية بأنشاء محاكم خاصة بالأمور التجارية للإسراع في العملية القانونية وتنفيذ تعاقدات البنوك مع المقترضين منها.

3.1.5 إحصاء المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2017م:

3.1.5.1 المصارف المحلية في فلسطين

لقد نما القطاع المصرفي المحلي في فلسطين وأصبح لديه قاعدة واسعة من البنوك والافرع الموزعة في الدولة الفلسطينية، فوصلت تعداد البنوك المحلية الى 10، وموضحة كما في الجدول التالي:

جدول (3.2): البنوك المحلية في فلسطين

اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع والكاتب
بنك فلسطين م.ع.م.	1960	56
البنك التجاري الفلسطيني	1994	8
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	15
بنك القدس	1995	31
البنك الاسلامي العربي	1995	16
البنك الاسلامي الفلسطيني	1997	29
البنك الوطني	2006	13
البنك الوطني الإسلامي *	2008	4
بنك الانتاج الفلسطيني *	2013	1
مصرف الصفا	2016	1

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، إحصاء المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2017م (غير منشورة)

(*): المعلومة مصدرها الباحث.

3.1.5.2 المصارف الوافدة في فلسطين:

لا شك أن البنوك الوافدة تسعى إلى أخذ نصيبها في السوق الفلسطيني منذ بدء القطاع المصرفي لفلسطين ولكن لم يستمر ذلك كثيراً حيث توقفت البنوك عن الوفود بعد عام 1995 فكان آخر بنك وافد إلى فلسطين البنك الأردني الكويتي ولم يأتِ بعده أي بنك لممارسات الأعمال المصرفية من الممكن أن يرجع السبب إلى ازدياد قوة البنوك المحلية والمنافسة القوية بينها ما جعل تلك البنوك تفكر بعواقب دخول السوق الفلسطيني آخذة بعين الاعتبار المضايقات من قبل الاحتلال الإسرائيلي وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري في فلسطين التي أخذت بالتقلب بالأوضاع السياسية والاقتصادية إضافة إلى المنافسة الشديدة بين البنوك نظراً لضيق الرقعة الجغرافية والسكانية في فلسطين.

جدول (3.3): البنوك الوافدة في فلسطين

اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع والمكاتب
البنك العربي	1930	29
بنك القاهرة عمان	1986	21
بنك الاردن	1994	35
البنك العقاري المصري العربي	1994	6
البنك التجاري الاردني	1994	5
البنك الأهلي الاردني	1995	6
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1995	13
البنك الاردني الكويتي	1995	2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، إحصاء المصارف العاملة في فلسطين لسنة 2017م (غير منشورة)

3.1.6 الخدمات الَّتي تقدمها المصارف الحالية (2017م) في فلسطين: [1]

1. فتح الحسابات بأنواعها: الجارية ولأجل والتوفير، بثلاث عملات رئيسية، وهي: الدينار الأردني والدولار الأمريكي والشيقل الإسرائيلي الجديد، كما تفتح بعض المصارف حسابات بعملات أخرى كاليورو.
2. إصدار الشيكات بالدينار الأردني والشيقل الإسرائيلي والدولار الأمريكي.
3. قبول الودائع بجميع أشكالها: جارية ولأجل وتوفير.
4. منح القروض للأفراد والمؤسسات والتسهيلات الائتمانية للتجار وغيرهم.

(1) إعداد الباحث نفسه من مصادر مختلفة بالإضافة إلى البحث الميداني في قطاع غزة.

5. القيام بتنفيذ الحوالات الصادرة، واستقبال الحوالات الواردة.
6. إصدار خطابات الضمان وإصدار الكفالات وفتح الاعتمادات المستندية.
7. القيام بالاكتتاب للشركات المساهمة الجديدة.
8. تأجير الخزانات الحديدية للعملاء.
9. إصدار وبيع الشيكات السياحية.
10. دفع شيكات مسحوبة على المصرف، وتحصيل الشيكات المسحوبة على مصارف أُخرى لعملاء المصرف.
11. شراء وبيع (مبادلة) العملات الأجنبية خاصة الدينار والشيقل والدولار.
12. تمويل لشراء سيارات وأثاث بالأقساط.
13. القيام بسداد الفواتير نيابة عن العملاء.
14. الخدمات الإلكترونية مثل الانترنت البنكي والبنك الناطق وخدمات الرسائل المصرفية القصيرة (SMS).
15. تقديم الاستشارات والدراسات للعملاء، وإدارة ممتلكات العملاء.
16. تمويل المشاريع المتخصصة: الإسكان، الصناعي، الزراعي، العقارات.
17. خصم الأوراق التجارية للعملاء.
18. شراء وبيع الأوراق المالية وتحصيل الكوبون.
19. المساهمة في مشاريع التنمية ومشاريع البنية الأساسية.
20. تقديم خدمات تمويلية مصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

الجدير بالذكر أن الخدمات التي كانت تقدمها المصارف العاملة في فلسطين منذ الانتداب البريطاني مروراً بالاحتلال الإسرائيلي في بداياته تعتبر محدودة مقارنة باليوم عام (2017م) والتي تعتبر متنوعة نوعاً ما بالرغم من استمرار بقاء الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.

3.1.7 تطور التسهيلات الائتمانية الكلية:

إن التعرف على واقع القطاع المصرفي الفلسطيني يستلزم التعرف على حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها تلك المصارف في السوق الفلسطيني ومدى تطورها والشكل (3.1) يوضح ذلك:

شكل (3.1): التسهيلات الائتمانية الكلية من سنة 2010م الى سنة 2016م (بالمليون دولار امريكي)

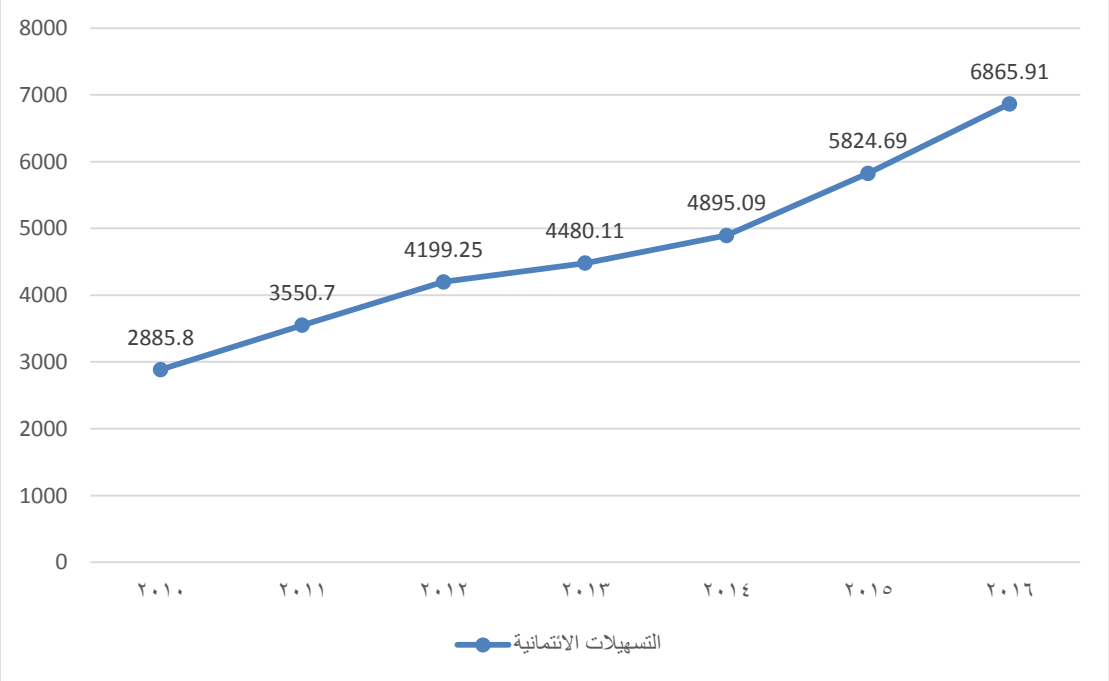

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، 2016م)

أن هناك تطورات واضحة في التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف العاملة في فلسطين بمعدلات نمو متزايدة كما يظهر في الشكل، في البداية عام 2010م كانت القيمة 2 مليار و885.8 مليون دولار امريكي موزعة على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف القطاعات ثم جاء عام 2011م بتزايد اذ كانت التسهيلات الائتمانية 3550.7 مليون دولار امريكي وهذا ما يمثل زيادة بنسبة 23.04% عن العام 2010م تعطي هذه النتائج المبدئية سلوك إيجابي للمصارف العاملة في فلسطين ولم يتوقف هذا النمو كما في حال البيانات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر متذبذبة بل جاءت قيمة التسهيلات الائتمانية في عام 2012م بـ 4199.25 مليون دولار امريكي أي بزيادة عن العام 2011م بنسبة 18.27%،أن هذه المؤشرات بشكلها العام تعطي نظرة على ان القطاع المصرفي في فلسطين قادر وبقوة على رفع الاستثمارات في الدولة وتحسين الأوضاع الاقتصادية، استمر النمو في التسهيلات الائتمانية حتى وصلت عام 2016

بقيمة 6865.91 مليون دولار امريكي مسجلة افضل قيمة لها على مدار هذه السنوات حيث ان نسبة النمو وصلت الى 17.88% مقارنة بالعام 2015 وزيادة بنسبة 137.92% مقارنة بالعام 2010م.

تعبر النتائج عن حالة جيدة حيث ان جميع الأعوام السابقة سجلت نمواً ايجابياً بداية من عام 2010م وحتى عام 2016م، وهذا يشير إلى أن القطاع المصرفي يعمل بشكل جيد وبتحسين مستمر في أدائه ولكن هل انعكست تلك الزيادة على تحقيق التنمية الاقتصادية؟؟ وهل ازدادت حصة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية والتي تعتبر جزءً من العملية التنموية؟ للإجابة عن هذه التساؤلات نعرض الجدول التالي وهو توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الإنتاجية.

جدول (3.4): توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الإنتاجية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القطاع الصناعي	257.8	303.7	173.8	222.1	257.2	264.3	310.2
القطاع الزراعي	45.2	33.7	35	38.3	46.4	73.3	95.7
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	107.9	79.5	80.1	61.7	137.2	109.5	181.7
قطاع السياحة	47.9	50	57.9	58.9	59.8	71.9	87.7
مجموع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الإنتاجية	459	466.9	346.9	381.1	500.7	519.1	675.5
نسبة تغيير مجموع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الانتاجية	####	1.7%	-25.7%	9.8%	31.4%	3.6%	30.1%

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، 2016م)

حسب النتائج فإن النشاط الانتاجي المسيطر عام 2010م هو القطاع الصناعي ثم يليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ثم القطاع السياحي وفي المرتبة الأخيرة يأتي القطاع الزراعي الذي جاء كأقل قطاع يتحصل على التسهيلات الائتمانية وأكثر قطاع يشهد انخفاض

في إنتاجيته في الاقتصاد الفلسطيني ويعود ذلك لعدة أسباب تم ايضاحها سابقاً في هذا الفصل، تلتها عام 2011م بنفس الترتيب للقطاعات الإنتاجية ولكن باختلاف قيمة التسهيلات الائتمانية اذ زادت ولكن بشكل يعتبر طفيف فقد جاءت نسبة النمو 1.74% عن العام السابق، ما جاء عام 2012 م يعكس الصورة رأساً على عقب حيث انخفضت النسبة الى 25.70% عن عام 2011م، ان الملاحظ لتطور التسهيلات الائتمانية الكلية قد يتوقع زيادة في حصة القطاعات الإنتاجية ولكن لم تعكس بيانات التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف في فلسطين ذلك التوقع، مع العلم ان جميع القطاعات الإنتاجية عام 2012م جاءت بزيادة حتى القطاع الزراعي ولكن باستثناء القطاع الصناعي الذي يعتبر المسبب الرئيسي الانخفاض الكبير الذي حدث، عادت التسهيلات الائتمانية للقطاعات الانتاجية بالنمو في عام 2013م حيث كانت النسبة 9.83% عن العام 2012م ولكن لم تتجاوز قيمة التسهيلات الائتمانية عام 2011م و2010م ولكن يعطي هذا النمو مؤشراً على ارتفاع حصة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية وهذا ما أكدته البيانات في العام 2014م حيث سجلت نمواً بنسبة 31.40% عن العام 2013م وتجاوزت الأعوام السابقة التي تظهر في الجدول مما يعطي سلوكاً ايجابياً من المصارف العاملة في فلسطين تجاه القطاعات الإنتاجية، استمر هذا النمو حتى عام في عام 2015م ثم لحقتها عام 2016م ايضاً بالنمو ويلاحظ ان حصص القطاعات الإنتاجية اختلفت عما كانت عليه حيث اصبح القطاع الزراعي متفوق على القطاع السياحي في العام 2015م و 2016م من حيث حصة التسهيلات الائتمانية.

بالمجمل ان التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الإنتاجية في فلسطين تشهد تطورات ربما بطيئة نوعاً ما ومنخفضة احياناً أخرى كما في عام 2012م، ولكن يرى الباحث استجابة مقبولة تحتاج الى تحفيز من اجل عمل الأفضل لتحقيق النمو الأفضل في الاقتصاد الفلسطيني عبر رفع حصص القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية، والتوجه نحو الاستثمار بها بدلاً من توجيها نحو المجالات الاستهلاكية التي لا تقارن مع القطاعات المنتجة من نتائج جيدة لتسمح بمرور العملية التنموية بشكلها الصحيح والمحققة لأقصى درجات الاستفادة على الأصعدة المختلفة وخاصة الاقتصادية.

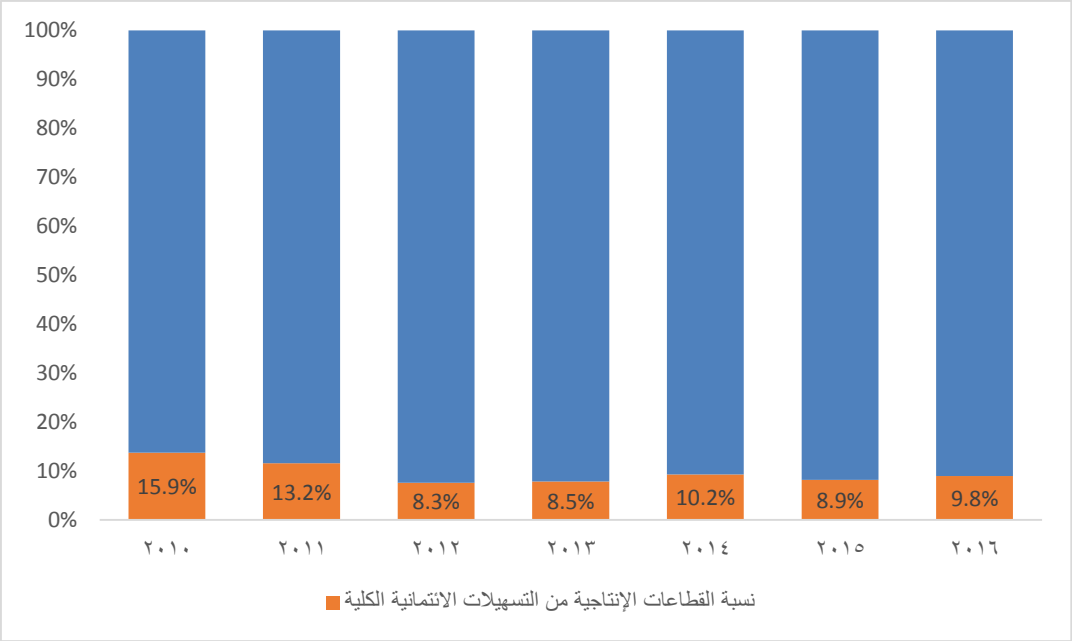

شكل (3.2): نسبة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية الكلية

المصدر: (إعداد الباحث من منشورات مختلفة لسلطة النقد الفلسطينية، 2016م)

ان الشكل في الأعلى يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية الكلية من عام 2010 الى عام 2016، اذ ان هناك انخفاض واضح بدء في عام 2010 حيث كانت النسبة 15.91% يليها انخفاض في عام 2011 حيث جاءت النسبة بـ 13.15% وهذا ما يجعل من الامر سلبياً اذ ان دعم القطاعات الإنتاجية يعتبر اساساً لنهوض الاقتصاد وتحقيق التنمية المرجوة، تباعاً فقد جاء عام 2012 ايضاً بانخفاض في نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الإنتاجية ووصلت النسبة الى 8.26% ان تفسير هذا الامر هو عدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية كما يجب ذلك لان دعم هذه القطاعات قد تعتبرها بعض المصارف خطراً خاصة بالتعثر في السداد من قبل متلقي هذه التسهيلات اذ ان البيئة سواء الداخلية او الخارجية في فلسطين غير مستقرة نسبياً ما يضع أصحاب القرارات في خوف دائم لدعم مثل هذه المشاريع الإنتاجية وبخاصة القطاع الزراعي ولا يستثنى من ذلك خوف أصحاب المشاريع الإنتاجية انفسهم من تراكم ديونهم واللجوء للتسهيلات الائتمانية، يرى في عام 2013 ان نسبة التسهيلات وصلت الى 8.51% أي بزيادة ولكن تعتبر طفيفة للغاية ولكن مؤشراً على وجود ارتفاع قد يستمر وهذا ما تؤكده بيانات عام 2014 حيث ارتفعت النسبة ووصلت الى 10.23% قد لا تعتبر النسبة بالعموم جيدة ولكن ما هو جيد بالأمر ان هذا

الارتفاع في نسبة التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاعات الإنتاجية يدلل على وجود اهتمام في هذا المجال، ما جاء عام 2015 يشكل صدمة نتيجة انخفاض النسبة عن ما هو متوقع ووصلت الى 8.91% ان السبب الذي يراه الباحث اقرب الى الحقيقة هو الحرب التي جاءت على قطاع غزة في أواخر سنة 2014 ما جعل التأثير السلبي يلحق بعام 2015 وهذا ما يمكن الاستدلال عليه في عام 2016 حيث ارتفعت النسبة ووصلت 9.84% وهذا يعني ان القطاعات الإنتاجية راغبة في النمو ولكن ما تحدثه البيئة الغير مستقرة لدولة فلسطين تشكل أزمات وصعوبات تؤثر على نمو القطاعات الإنتاجية، الجدير ذكره ان المصارف العاملة في فلسطين تخصص جزء بسيط جداً لهذه القطاعات وجل اهتمامها في تقديم القروض الاستهلاكية التي تظهر في الحسابات القومية للناتج المحلي ولكن لا تعبر عن تنمية مستدامة حقيقة تحول الشعوب من مستهلكة الى شعوب منتجة ذات اقتصاد جيد.

3.1.8 المعيقات التي تحد من زيادة حصة القطاعات الإنتاجية من التسهيلات الائتمانية:

1 – تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية:

من اهم الركائز الأساسية التي ينبني عليها قرارات الاستثمار وتوفير المناخ الجيد لها هو الاستقرار السياسي والاقتصادي كلاهما دون تفرد نظراً للارتباط الشديد بينهم، ففي فلسطين تعتبر الظروف السياسية المحيطة بالبيئة من الأمور التي تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي منها (أبو معمر، 2000م)، بالإضافة الى القيود المفروضة على حركة انتقال الأفراد والسلع والمركبات لعب دوراً كبيراً في تردد المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية المناسبة لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة، وتجدر الإشارة ان ما تعانيه البنية التحتية في فلسطين من هشاشة وضعف والتي تؤثر على المناخ الاستثماري بالسلب والتي تحتاج إليه أي دولة حتى تشجع وتحفز من توسيع القاعدة الاستثمارية المقدمة من قبل البنوك (شاهين، 2014م)، أن جميع الأسباب التي ذكرت أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي الفلسطيني مما زادت التحديات امام صناع القرار وتعقد الأمور اكثر فاكثر خاصة مع وجود الاحتلال الإسرائيلي كأكبر عقبة بل هو المسبب الرئيسي بداية من النكبة التي عاشها الفلسطينيين مروراً بالانتفاضات واستمراراً بالحروب والتعديات.

2 – عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية:

تعتبر الأنظمة والقوانين من اكثر المسائل جدلاً على الاطلاق بين متخذي القرار خاصة في المجالات الاستثمارية حيث ان عدم مرونة القوانين وصعوبة تطبيق الأنظمة تنعكس بشكل مباشر على تقديم التسهيلات الائتمانية ونمو معدلات الاستثمار، وباتت هذه المسائل المطروحة محل دراسة لكثير من الباحثين في فلسطين حيث أن التشريع المصرفي المتعلق بإيجاد حل للخلافات ونزاعات المصارف مع عملائها يمتاز بوجود فراغ تشريعي (عاشور، 2003م) يؤدي إلى تفاقم الازمات وظهور الضعف وانتشار الفوضى سواء كانت فوضى في الأنشطة المتعلقة بالعمل أو ضعف في الكوادر البشرية المسؤولة عن تطبيق القوانين المعنية (عورتاني، 1997م).

3 – عدم القدرة على توفير الضمانات:

من أكثر المشكلات المطروحة لدى البنوك والتي تحد من توفير التسهيلات المالية للاستثمار في فلسطين حيث أن إدارة هذه البنوك ترفض منح أي تسهيل إلا بوجود ضمانات عينية لتجنب تعثر السداد والمحافظة على حقوقها ولكن ما تغفل عنه إدارة البنوك ان هناك ضمانات أخرى تسمح بتوفير تلك التسهيلات بالشكل الذي يلبي مصالح البنوك ومصالح المستثمرين ومنها (مدى ربحية المشروع، مصداقيته، كذلك كفاءة القائمين على العمل وقدراتهم الفنية والإدارية) (بشناق، 2011).

4 – تحيز مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق:

لا تستثنى أيضاً تلك المكاتب التي تُعتبر بعضاً من أنشطتها من المعيقات المؤثرة في منح التسهيلات الائتمانية وذلك متمثل بمشكلة رئيسية وهي التلاعبات في الأوراق المحاسبية، ويرجع ذلك الى عدة أسباب من أهمها عدم استقلال تلك المكاتب بشكل كامل الأمر الذي يمثل بعض الشك في موضعيتها إضافة الى نقص الكفاءة المهنية لممارسي هذه المهنة والتي تتمثل في تحقيق الربح بشكل رئيسي (جربوع، 2002م)، كذلك ضعف الأنظمة الرقابية الذاتية والتي تسمح بمرور وبالتالي مرورها وعدم اكتشاف الغش والخطأ في الوقت المناسب، جميع تلك الأسباب تؤثر بشكل مباشر في قرار المنح او عدمه.

5 – ضعف دور سلطة النقد الفلسطينية:

إن المحور الذي يعتبر أساسياً في عملية تسهيل منح التسهيلات الائتمانية هي سلطة النقد الفلسطينية لما لها من أدوار وصلاحيات عديدة تساعد على ضبط ودفع العجلة

الاستثمارية، فكان لا بد من الوقوف على اهم المشكلات التي تعمل على الحد من منح تلك التسهيلات والتي تعتبر من مسؤولية سلطة النقد الفلسطينية وكان أهمها:

- ضعف المؤسسات المالية المساندة لسلطة النقد (سوق مالي نشط – مؤسسات ضمان القروض – مؤسسات ضمان الودائع – قوانين التمويل الآمن).
- ممارسات البنوك في تحويل ودائع العملاء واموال المدخرات للخارج والتي تعمل على خفض نشاطاتها المتعلقة في منح التسهيلات الائتمانية والتي تحد من الاستثمارات داخل فلسطين (المدهون، 2014م).
- عدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية على لعب دور المقرض الأخير للبنوك (حامد، 1995م).

6 – عدم وفاء المستثمرين بالمتطلبات:

تلتصق بالمستثمرين عدة مشكلات باعتبارهم الطرف المتلقي للتسهيلات الائتمانية، تمثلت المشكلات من البداية أي طلب العملاء المستثمرين لتلك التسهيلات والمتمثلة بعدم تقديم العملاء لدراسات الجدوى الاقتصادية بشكل جدي يمكن الاعتماد عليها وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها ضعف المعرفة لدى العملاء بكيفية كتابة تلك الدراسة بشكل جيد والسبب الاخر هو عدم اللجوء للمكاتب الاستشارية والتي يمكنها المساعدة في اعداد تلك الدراسة بالشكل المطلوب وهناك حالات أخرى يقوم بها العملاء كقيامهم بإخفاء بياناتهم الحقيقية من أجل التهرب الضريبي وعدم استجابة العميل لطلبات البنوك المتكررة التي تتعلق بمراقبة حسابات المشروع.

7 – ضعف صلاحيات إدارة البنوك الوافدة:

تعتبر الصلاحيات الممنوحة للإدارة في البنوك ذات الافرع من الأمور ذات الحساسية العالية خاصة ما دام الحديث عن البنوك الأجنبية ومنح التسهيلات الائتمانية التي يجب الرجوع فيها الى الإدارة العليا ذات الصلاحيات المفتوحة نسبياً، ان ذلك النموذج يتمثل في فروع البنوك الأجنبية في فلسطين والذي يحد من التوسعة في منح التسهيلات الائتمانية في ظل وجود ضعف للصلاحيات الممنوحة لمدراء الفروع في فلسطين، ان نتائج استخدام ذلك الأسلوب يترتب عليه الرجوع الى الإدارة العليا في كثير من القضايا وهذا يعيق عملية اتخاذ القرار بالاستجابة المطلوبة وذات الفعالية خاصة أن الإدارة العامة لا تعطي الرد بسرعة (عاشور، 2003م)، ان استخدام نموذج الإدارة المركزية متزامنة مع البيروقراطية في اتخاذ القرارات يشكل حاجزاً بين البنوك والمستثمرين وهو أمر غير مرغوب به في ظل احتياج الاقتصاد للمرونة في منح التسهيلات الائتمانية والإسراع في اتخاذ القرارات.

لا تتوقف المعيقات عند هذا الحد فقط والتي تحد من حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاعات الإنتاجية الأقدر على تنشيط اقتصاد أي بلد فدولة فلسطين تشهد تقلبات خاصة بنظام الحكم كالانقسام الفلسطيني عام 2007م والمستمر الى اليوم 2017م ويضاف إليها تبعياتها كإغلاقات المنافذ الحدودية والبحرية وحتى الجوية الحاصلة في قطاع غزة ولا تستثنى الضفة الغربية من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وغيرها الكثير والمتجدد.

3.1.9 ملخص المبحث الأول:

هدف هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم القطاع المصرفي وبيان أهميته لتحقيق التنمية المراد الوصول إليها وأبرز المراحل التاريخية التي مر بها القطاع المصرفي في فلسطين واستعراض لهيكلها وأهم الخدمات التي تقدمها وتأثير التقلبات السياسية والاقتصادية وضعف الأنظمة والقوانين التي كانت تسيطر في زمن المحتلين لفلسطين ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م واتفاق باريس الاقتصادي، ما زال الاحتلال الإسرائيلي يشكل الحاجز الأكبر في فلسطين وجعل العملية التنموية في الاقتصاد أكثر صعوبة، إن واقع القطاع المصرفي الفلسطيني والإطار القانوني الذي يحكمه كان له دور كبير في حجم المصارف العاملة في فلسطين سواء المحلية والتي بلغ عددها 10 مصارف والوافدة والتي بلغ عددها 8 مصارف وجميعها مرخصة تعمل تحت مظلة سلطة النقد الفلسطينية الموجه الرئيسي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وكذلك التسهيلات الائتمانية المقدمة من تلك المصارف بالإضافة إلى المعيقات الأخرى التي تؤثر على زيادة تلك التسهيلات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

المبحث الثاني: المصرفية الإسلامية وواقع عملها في فلسطين

3.2.1 المقدمة:

المال هو المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية وفي إطار سعي الانسان لتحقيق الاستقرار وضمان الاستمرار في هذه الحياة، وقد ظهرت مجالات عديدة سلكها العقل البشري لتطوير وتنمية المال ولعل أبرز مجال قائم هو الاستثمار الذي يعتبر المنبع الأكثر نشاطاً وفعالية سواءً على مستوى الفرد أو الجماعة، ولكن مع اختلاف المصادر في جلب الأموال.

إن الإسلام لم النفس البشرية ضائعة بل حدد لها الطريق وازال ما هو محرم منها والذي يعود بالطبع بالضرر على البشرية لصالح الغير ولا يعني ذلك ان الإسلام قد ضيق دائرة الاستثمار والتنمية بل وضع الخطوط والمبادئ الرئيسية للالتزام بها وترك العقل البشري لكي يبتكر وذلك ما لا يرفضه الإسلام بل اوجد طرق جديدة في الاستثمار بما يحقق المصلحة العامة ولا يترك المصلحة الخاصة ولعل أكثر الأمور واقعية هي بإيجاد المصارف الإسلامية.

سيتم في هذا الفصل توضيح شامل للمصارف الإسلامية من حيث مفهومها؟؟ ونشأتها؟؟ الموارد المالية التي تعتمد عليها؟؟ وكيف تقدم خدماتها للمتعاملين؟؟ الواقع الذي تعيشه المصارف الإسلامية في فلسطين من حيث نشأتها؟؟ وأعدادها؟؟ وحصتها السوقية؟؟ والمعيقات التي تواجهها؟؟

3.2.2 التعريف بالمصارف الإسلامية:

قبل الشروع في تعريف مفهوم المصارف الإسلامية يجب ان يفهم ان المصارف الإسلامية تعمل في إطار نظرية واضحة في العمل المصرفي وبمرجعية أساسها الشريعة الإسلامية بمختلف مصادرها وقد جاءت لتلبية الحاجة الماسة التي يحتاجها المتعاملون خاصة ممن يرفضون الوقوع في الأمور المرفوضة دينياً والتي غالباً ما تكون اجبارية في المصارف الأخرى.

فالمصرف الإسلامي هو " مؤسسة مصرفية تعني بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم تكافل المجتمع وتحقيق العدالة في التوزيع مع اجتناب التعامل بالربا وتحقيق الربح الحلال عن طريق التنمية الاقتصادية التي تعود بالفائدة الحقيقة على المساهمين والمودعين " (خلف، 2006م)، جمع هذا التعريف مفهوم المصارف الإسلامية بشكل عام فهي كسائر المصارف تعمل على تجميع الأموال والاستثمار ولكن بمرجعية إسلامية تختلف فيها الأساليب والطرق ليصبح المال حلال فلا يوجد ما هو محرم ولعل أبرزها التعاملات الربوية

والتـي تعـد محـور الاخـتلاف الأكثـر شـهرة بـين المصـارف الإسـلامية التـي لا تتعامـل معهـا والمصارف الأخرى.

3.2.3 نشأة وتطور المصارف الإسلامية:

تناولت كثير من الدراسات والأبحاث موضوع نشأة المصارف الإسلامية، ولكن ليس هناك حكماً فاصل وقاطع يمكن الاعتماد عليه ونفي الآخر، وذلك بسبب تعدد الروايات حيث كانت وجهة النظر لبعض الباحثين أنها نشأت منذ عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) حيث كان المسلمون يمارسون الاعمال المالية بالاعتماد على الشريعة الإسلامية، والبعض الاخر اعتمد على عدة دلائل أبرزها ان المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر اعتمدت على الاعمال المالية التي كان يتبعها المسلمون منذ القدم، والبعض الاخر أعتبر أن بعض المؤسسات التي نشأت قديماً والتي تتعامل بالأنشطة الاستثمارية على انها مصارف إسلامية، ولكن ما يراه الباحث أنها وجهات نظر تميل إلى العاطفة بعض الشيء والسبب في ذلك انه لم يكن آنذاك كيان يتم اللجوء اليه لممارسة الاعمال المالية وهي " المصرف الإسلامي " والسبب الآخر هو ضعف المصادر المعتمدة عليها تلك الاقوال، ان تلك الروايات السابقة وروايات اخرى تختلط على كثير حيث ان هناك فرق بين الاعمال المالية الإسلامية بين الأشخاص وبين المصرف الإسلامي كجهة مختصة تقدم خدماتها للجمهور.

بدأت أول مؤسسة مالية إسلامية في دولة باكستان في الخمسينيات من القرن الماضي والتي كانت تمارس الاعمال التمويلية المعتمدة على الشريعة الاسلامية حيث كان عملها مقتصر استقبال الودائع من الميسرين وإقراضها إلى المزارعين دون عائد، فقط تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية ولكن تم تصفية المصرف لضعف الاقبال على الإيداع (عاشور، 2002م)، ثم ظهر مصرف ادخار يحمل تطوراً أكثر في عام 1963م في جمهورية مصر العربية بالتحديد في الأرياف وحظيت هذه المصارف بالتشجيع نظراً لاعتمادها على الشريعة الإسلامية وبلغ عدد المودعين حوالي (59000) مودع خلال ثلاث سنوات من البدء بأعمالها الا انها ايضاً لم تستمر وتم ايقافها لظروف سياسية(البرغوثي، 2006م) وكان اسم المصرف آنذاك "ميت غمر" وهناك مصارف أخرى تأسست مزامنة معه كبنك ناصر.

يمكن القول ان أول مصرف اسلامي متكامل من ناحية الاعمال المصرفية ذو مجال تجاري معتمد على الشريعة الإسلامية هو بنك دبي الإسلامي والذي تأسس في العام 1975م وأعتبر بمثابة قفزة نوعية في المجال المصرفي الإسلامي واللبنة الأساسية التي لحقت بها المصارف تباعاً في الدفع نحو تأسيس مثل هذه المصارف، وكان الأمر المفاجئ أن لحقت

بعض البنوك الغربية بذلك وبدأت بتكوين قسم خاص بالمعاملات الإسلامية وكان أهمها بنك (HSBC) البريطاني ثم لحقتها بنوك غربية أخرى والتي أصبحت بعضها منافس، وبحسب التقديرات الأخيرة فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في العالم حوالي 578 مصرفاً وذلك في العام 2016 (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 2016م).

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم حقيقة متواجدة على ارض الواقع لها طابعها الخاص والمميز وتقدم خدماتها للمتعاملين دون تميز.

3.2.4 خصائص وصفات المصارف الإسلامية:

3.2.4.1 عدم التعامل بالربا:

ان معنى الربا في اللغة تعني الزيادة حيث قال الله تعالى "فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ" أي بمعنى كثرت في العدد اما معنى الربا في الشرع بالمفهوم المحرم في الأعمال النقدية هو الزيادة على الدين مقابل الأجل (العبيدي، 2011م)، أي زيادة على أصل الدين وتحدد تلك الزيادة بالفترة المتفق عليها بتسديد الدين وهذا الأمر محرم بالإسلام، ويكون الربا على عدة اشكال وهي ربا البيوع الخاصة في المجال التجاري والسلعي كربا الفضل وربا النسيئة والنوع الاخر وهو ربا الديون الخاص بالأمور المالية وهو محور اهتمامنا وذلك ما لا تتعامل به المصارف الإسلامية وتستبعده من اعمالها ويسمى في المصارف الأخرى بالفائدة والتي يتقاضى بها المصرف زيادة على راس المال تحدد بحسب فترة الإقراض.

3.2.4.2 توجيه الأموال بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية:

يعتبر هذا البند من أكثر المواضيع إثارة للجدل والاهتمام وذلك لتحقيق رغبات المتعاملين بما لا يتعارض مع مبادئهم وتوجهاتهم ولا يستثنى المصرف من ذلك ايضاً حيث تتبع للمرجعية الأساسية لها وهي الشريعة الإسلامية في تعاملاته ولتسهيل هذا الأمر لجأت غالبية المصارف الإسلامية إلى تخصيص وحدة كاملة تسمى بهيئة الرقابة الشرعية والتي تضبط عمل تلك المصارف لكي لا ينحرف مسارها مع مبادئها (البرغوثي، 2006م) التي أوجدت لأجله وذلك بوجود عدة أنواع وأشكال استثمارية سوف تتضح لاحقاً.

3.2.4.3 الدور الاجتماعي والديني للمصارف الإسلامية:

من أكثر المميزات رغبة لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية، حيث تحرص تلك المصارف على تحقيق التكافل بين افراد المجتمع ورغباتهم والعمل على تجسيد القيم والمبادئ الإسلامية ونشر الشعائر الاسلامية في المجتمع وذلك لما تقدمه من خدمات متنوعة كمنح

القروض الحسنة وأداء فريضة الزكاة لتعزيز التكافل المجتمعي والأضحية وحتى التسهيلات المالية الممنوحة لأداء الحج أو العمرة وأكثر، ولا تقف تلك المصارف عن النمو وتطوير خدماتها إذ أنها تسعى دائماً الى ابتكار الأساليب الاستثمارية والتي تحقق المصالح المشتركة لا ان تهتم بمصلحة المصرف وحده.

3.2.4.4 العمل من أجل الكسب:

يقوم العمل في المصرف الإسلامي على أساس الجهد لتعظيم الأرباح والتخفيف من المخاطر فلا كسب دون جهد وعمل ولا بد ان يقابل ذلك أعباء وواجبات وتضحيات من قبل المصرف او من قبل عملائه وذلك استناداً إلى القاعدة المعروفة باسم "الغنم بالغرم" (العجلوني، 2008م)، وذلك الأمر يحفز من قدرة البنوك على الاستمرار وابتكار طرق جديدة للاستثمار بالشكل الصحيح دون تحقيق مصلحة المصرف فقط وينتج عن هذا طمأنينة المتعاملين حيث أن المصرف الإسلامي بذلك يرعى أمواله وأموال المتعاملين معه لتحقيق المصالح المشتركة.

3.2.4.5 المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

لعل أبرز الأمور التي درست وما تزال قائمة هي سلوك المصارف الإسلامية في اقتصاد الدول ومدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية كونها المحور الأهم، بالعموم إن ما يساعد على النظر بإيجابية حول المصارف الإسلامية هي السياسيات التي تتبعها كسياسة الاستثمار عن طريق إنشاء المشاريع باختلاف توزيعاتها القطاعية كالزراعة والصناعة والسياحة والمشاريع الخدماتية وغيرها ما يعني توفير العمل وخفض نسبة البطالة وتدوير العجلة الاقتصادية بما يحقق انسجامها مع الأنشطة الاجتماعية وتخفيف العبء عن الحكومات، ان ما قيل هو قراءة من الناحية النظرية ولكن من الناحية العملية والواقعية يعتبر محور الدراسة لهذا البحث.

3.2.5 الأشكال القانونية للمصارف الإسلامية:

3.2.5.1 شركة تجارية:

تلتزم هذه المصارف بالقوانين التي تحددها الجهات المحلية، ففي فلسطين تلتزم المصارف الإسلامية بشكل شركة المساهمة العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2002م).

3.2.5.2 مؤسسة دولية:

كالبنك الإسلامي للتنمية حيث أكدت المادة 51 من اتفاقية عقد التأسيس للبنك أن يكون مؤسسة دولية مستقلة (عبد الحميد، 1996م).

3.2.6 الموارد المالية للمصارف الإسلامية:

تعتبر الموارد المالية نقطة البداية لتقديم الخدمات المصرفية والمحور الأساسي التي تدور حوله الأنشطة المالية للمحافظة على استمرار عمل المصارف والوفاء بالتزاماتها مع العملاء وينطبق ذلك الأمر على جميع أنواع وأشكال المصارف وحتى على المؤسسات ذات المجالات المختلفة، لذلك فإن المصارف الإسلامية ليست مستثنية من ذلك الأمر وتعمل جاهدة على تعبئة مواردها لكي تستطيع المحافظة على استقراراها.

وهناك عدة قنوات للمصارف الإسلامية تستطيع من خلالها تعبئة مواردها المالية وتنقسم الى ثلاث قنوات رئيسية وهم (المصادر الداخلية، المصادر الخارجية، المصادر الخيرية).

3.2.6.1 المصادر الداخلية (الذاتية):

وتسمى المصادر الداخلية للبنوك بـ "حقوق المساهمين" وذلك لاشتمالها على:

1- رأس المال:

أن المكون الأول للموارد المالية في المصرف هو رأس المال المدفوع من قبل مساهمة مؤسسي المصرف أولاً ومن ثم المساهمين، وتتبع أهمية هذا المصدر كونه يمثل حجر الأساس للمصرف في تأسيسه وانشائه والبدء بتوفير المستلزمات لعميلة الانتشار والتشغيل للمصرف المتمثلة بتقديم الخدمات للعملاء خاصة في بداية عمل المصرف، ويعطي الأمان والثقة المالية للمصرف على الصعيد الداخلي والخارجي لمواجهة الازمات الاقتصادية.

2- الاحتياطات المالية:

تمنح الاحتياطات المالية للمصرف درجة عالية من الأمان لمواجهة المخاطر المالية والتي من الممكن ان تحدث مستقبلياً، لذلك تسعى المصارف لتعزيز قدرتها المالية لتغطية المخاطر في حالة حدوثها والمحافظة على ثقة عملائها بها وتتخذ هذه الاحتياطات عدة أشكال منها ما هو إجباري كـ "الاحتياطي القانوني" (بشناق، 2011م) والتي تفرضها الجهة المسؤولة والمنظمة لذلك من قبل الدولة وتتخذ أسماء عديدة كالبنك المركزي أو سلطة النقد كما في دولة فلسطين وغيرها، أو أن تكون اختيارية من قبل المصرف نفسه والتي تقررها الهيئة العامة للمساهمين في المصرف وتقتطع من الأرباح السنوية وتختلف النسبة من سنة لأخرى ومن مصرف لأخر كونها اختيارية.

3- الأرباح المحتجزة:

يتم احتجاز جزء من الأرباح وترحيلها إلى الأعوام التالية لدعم مركزها المالي أو استخدامها في إجراء عمليات توسعة وتطوير للأعمال المصرفية أو أي أنشطة أخرى تمثل مصلحة للمصرف، تسمى أيضاً تلك الأرباح بـ "الأرباح المدورة" وذلك لطبيعتها حيث انها تنتقل من عام الى آخر.

3.2.6.2 المصادر الخارجية:

تمثل المصادر الخارجية في الغالب الحصة الأثقل وزناً لموارد المصرف حيث يعتمد المصرف وبشكل رئيسي على أموال الغير وأبرزها الودائع التي يحتفظ بها العملاء والتي تأتي على عدة أشكال منها الودائع الائتمانية، الودائع الاستثمارية، إن المصارف بشكل عام تعي أهمية تلك المصادر وخاصة المصارف الإسلامية كونها تتعامل وبشكل رئيسي في عمليات التمويل والاستثمار والتي تتطلب وجود موارد مالية لا يستهان بها، وأشكال الودائع التي تتعامل بها المصارف الإسلامية موضحة كالتالي:

1- الودائع الائتمانية:

وهي أبسط أنواع الخدمات التي تقوم بها المصارف مع عملائها وتتمثل بـ:

- **الحسابات الجارية (تحت الطلب):**

وهي الودائع التي يحتفظ بها المودع في المصارف وتحقق له عدة أغراض يمكنه الاستفادة منها وتسهيل أموره المالية أما عن طريق المعاملات التجارية وهي كثيرة كالتحويلات المالية أو إصدار شيكات أو السحب النقدي وغيرها من الأمور التجارية وأما خوفاً على أمواله فيحافظ المصرف عليها من التلف أو السرقة، وما يميز الحسابات الجارية عن الخدمات الأخرى في المصارف هي انها تحت امرة صاحبها باستخدامها ولا يوجد قيود من قبل المصرف على إمكانية السحب والايداع فيحق له السحب متى شاء دون إبلاغ مسبق للمصرف بذلك طالما ان المبلغ المراد سحبه ضمن نطاق الرصيد الخاص بالعميل، وتقوم ايضاً المصارف الإسلامية بذلك ولا تعطي أي أرباح على تلك الودائع، وفي الجانب الآخر لا يحق لأصحاب الودائع المطالبة بأي أرباح يقوم المصرف بجنيها (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2016م) ، تفرض بعض المصارف رسوماً على هذه الودائع وتأخذ بسبب تكلفة إدارة هذه الحسابات او العمليات عليها.

2- الودائع الاستثمارية (قحف، 2013م):

يهدف أصحاب هذه الودائع إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي تقوم بها المصارف وذلك بغرض الحصول على عوائد مالية، ولكن يفرض هنا المصرف قيود على هذا الصنف من الودائع وأهمها الفترة اللازمة لإبقاء الوديعة دون اجراء عملية سحب من قبل العميل لذلك لا تسمح المصارف المقدمة لهذا النوع ان تصدر دفاتر شيكات لصاحب هذا الحساب، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي التي تعتمد عليها المصارف في تمويلاتها للقطاعات الاقتصادية ولهذا فقد عملت المصارف الإسلامية على توفير عدة أنواع تلاءم الرغبات المختلفة لعملائها، وهي موضحة كالتالي:

أ. ودائع التوفير:

وهي حسابات استثمارية ذات مبالغ بسيطة ويهدف المصرف من وراء ذلك لتوسعة قاعدته المالية لتشمل أصحاب الدخل الغير مرتفع وذلك عن طريق القيام بحملات دعائية وتوعوية وحتى تقديم الجوائز لتحفيزهم بالإيداع بهذا النوع الذي يتم استثماره وفقاً للشريعة الإسلامية في المصارف الإسلامية ويمكن من خلالها القيام بعمليات الإيداع والسحب مع التمتع بعائد أقل مقارنة بأصحاب الحسابات الاستثمارية الأخرى، هناك بالطبع شروطاً تفرضها المصارف الإسلامية على هذا النوع من الودائع حتى ان بعض المصارف اختلفت في تصنيفها كالبنك الوطني الإسلامي العامل في فلسطين والذي صنف تلك الودائع على انها ودائع مختلطة تجمع بين الودائع الجارية والودائع الاستثمارية وذلك بسبب إعطاء الحرية للعميل بالسحب والايداع متى شاء، وهناك مصارف أخرى لم تعطي ذلك الحق للعميل وفرضت فترة زمنية للسماح بالسحب، وبعد إطلاع الباحث على الشروط وأنواع الودائع المقدمة من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومدى اختلافها في ذلك، يرى أنه لا يمكن الجزم ووضع شروطاً تمثل المصارف الإسلامية بشكل مجتمع فلكلِ ما يميزه.

ب. ودائع الأجل:

وهي ودائع تقوم المصارف الإسلامية بتقديمها لعملائها وذلك عن طريق مشاركة أصحاب تلك الودائع بالمشاركة بالاستثمارات التي تقوم بها المصارف الإسلامية وما يميز هذا النوع من الودائع هو كونها متنوعة في الفترات الزمنية وذلك بحسب رغبة العميل وفي الغالب ما تكون شهرية أو ربعية او نصف سنوية أو سنوية ولا يجوز السحب من هذه الودائع خلال فترة الإيداع المتفق عليها بين المصرف وصاحب الوديعة.

ج. ودائع الأجل بالإشعار (قحف، 2013م):

وهي مشابهة لودائع الأجل التي سبق ذكرها ولكن باختلاف في آلية السحب، حيث يتوجب على صاحب هذه الوديعة بإبلاغ المصرف برغبته في القيام بعملية السحب من الوديعة ويتم ذلك من قبل العميل صاحب الوديعة قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها بينه وبين المصرف واما يكون الاتفاق على سحب الوديعة بأكملها او جزءاً منها.

د. شهادات الإيداع الاستثمارية:

يصنف هذا النوع تحت الأوعية الاستثمارية للمصارف الإسلامية وتعتبر حديثة نوعاً ما، تتشابه مع السندات التي تصدرها الدول أو الشركات المساهمة ولكن مع اختلاف في تقديم عوائدها حيث ان السندات تعطي فائدة ثابتة على خلاف شهادات الإيداع الاستثمارية المقدمة من قبل المصارف الإسلامية حيث انها تعطي عائداً بحسب الأرباح التي تحققها تلك المصارف من اعمالها الاستثمارية، ويصنفها كثير على انها "صكوك إسلامية".

هـ. ودائع الاستثمار المخصص:

هي ودائع مقدمة من العملاء بغرض قيام المصرف باستثمارها في عمليات معينة أو محددة على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضارباً ومشغلاً لهذه الأموال ويتحمل أصحاب هذه الوديعة أي خسائر قد تنجم عن هذا الاستثمار ما لم يكن هناك تعدي أو إهمال من قبل المصرف (الرفاعي، 2003م).

وأنواع الموارد المالية للمصارف الإسلامية ليست ثابتة وإنما تختلف وتزيد وتنقص وتتنوع من مصرف الى آخر وذلك بحسب السياسات التي تتبعها المصارف الإسلامية ولكن في الغالب ما تعتمد المصارف الإسلامية على الموارد المالية التي سبق ذكرها بالإضافة الى وجود موارد أخرى للمصارف الإسلامية كأموال الزكاة والتبرعات الخيرية سواءً للمصرف او لأفراد في المجتمع وغيرها من المصادر الأخرى.

3.2.7 صيغ التمويلات المقدمة من قبل المصارف الاسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية تمويلات ذات أشكال متعددة وبأساليب استخدام مختلفة ما جعلها تتميز بشكل كبير عن المصارف الأخرى وتخضع تلك التمويلات لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ولا يمكن اصدار شكل من أشكال التمويل إلا بإشراف تلك الجهة المسؤولة عن ضبط تلك العمليات ونستعرض هنا أبرز تلك الأنواع كالتالي:

3.2.7.1 تمويل المرابحة للآمر بالشراء:

تعتبر المرابحة أسلوب من أساليب التمويل المباشر الأكثر شيوعاً لدى المصارف الإسلامية وهي " عقد يتم بموجبه طلب العميل من المصرف شراء سلعة او بضاعة ما ويتعهد بشرائها من المصرف في حال قام المصرف بشرائها " (مصرف الصفا، 2016م)، وعليه يقوم المصرف بشراء هذه السلعة وتدخل في ملكيته ومن ثم يبيعها للمشتري طالب الشراء بالثمن الأول وربح معلوم من الطرفين.

خطوات بيع المرابحة للآمر بالشراء: (البنك الإسلامي العربي، 2016م)

1. يتقدم الآمر بالشراء بطلب للبنك يضمنه مواصفات السلعة التي يريدها.
2. يقوم البنك بدراسة العملية، وبعد التأكد من الجدوى الاقتصادية يحدد الشروط والضمانات للتصديق عليها.
3. يقوم البنك بشراء السلعة وفق مواصفاتها من مالكها.
4. قبض البنك للسلعة وحيازتها (قبضاً حقيقياً او قبضاً حكمياً).
5. عند قبض البنك للسلعة على نحو ما ورد أعلاه، يعرض السلعة على الآمر بالشراء – الذي يملك الخيار في قبولها أو رفضها.
6. إذا قبل الآمر بالشراء السلعة يتم تحرير عقد البيع متضمناً لكل شروطه مع توقيع طرفيه (البنك والعميل) وشهودهما.
7. تنفيذ الضمانات اللازمة من الآمر بالشراء.
8. تسليم السلعة للآمر بالشراء وتحرير ما يفيد التسليم.

مجالات التطبيق:

تعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في البنوك الإسلامية وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل البلد أو من خارجه (الاستيراد).

اللوائح والقوانين الشائعة:(2)

- لا يجوز للبنك بيع سلعة بالمرابحة قبل تملكها وقبضها.
- الحد الأدنى لتحقق متطلب القبض الشرعي للسلعة هو تحمل البنك لتبعة هلاكها.

---

(2) إعداد الباحث نفسه من التقارير المالية للمصارف المحلية في فلسطين والعالمية (البنك الإسلامي العربي، بنك دبي الإسلامي،....إلخ)

- لا مانع عند تقدم العميل بطلب الشراء أن يقطع على نفسه وعداً أن البنك إذا اشترى السلعة من طرف ثالث وقبضها فسوف يشتريها منه.
- إذا نكل العميل بوعده بالشراء فللبنك الحق في أن يبيع السلعة التي اشتراها بناء على طلبه إلى طرف ثالث، وله تحميل ذلك العميل الخسارة الفعلية (إن وجدت) الناشئة عن الفرق بين التكلفة الكلية لشراء السلعة وسعر بيعها للمشتري الجديد.
- لا مانع أن يقتصر شراء البنك للسلع على تلك التي يطلبها العملاء ويعدونه بشرائها.
- للبنك الحق قبل شرائه للسلعة أن يتبنى من الإجراءات ما يؤكد له الثقة في وفاء العميل بوعده بما في ذلك مطالبته بضمانات للوفاء، أو كفالة.
- لا يجوز للبنك استلام الثمن أو جزء منه قبل امتلاك وقبض السلعة المراد بيعها.
- يجب أن يتضمن عقد البيع تحديداً للتكلفة الكلية للشراء.
- ينبغي أن يكون مبلغ المرابحة محدداً كمقدار مقطوع ومعلوم للطرفين عند التوقيع على عقد البيع.
- للبنك الحق في حساب الربح الذي يرضى به بالطريقة التي يراها مناسبة ولا مانع من استخدام أحد مؤشرات التمويل المعتمدة، وذلك لتحديد مبلغ المرابحة، ولا مانع من أن تلحظ مدة الأجل عند حساب ذلك المبلغ.
- يمكن أن يدفع دين المرابحة دفعة واحدة أو منجماً على أقساط.
- لا تجوز زيادة دين المرابحة بعد ثبوته في ذمة العميل.
- لا يجوز تواطؤ المصرف مع مورد على بيع سلعة له سبق أن اشتراها البنك منه، كما لا يجوز شراء سلعة من عميل سبق للبنك أن باعها إليه.

مميزات تمويل المرابحة:

- سهولة في التطبيق والتنفيذ.
- يلبي كافة احتياجات العملاء من السلع الملموسة المحلية والمستوردة.

3.2.7.2 تمويل المشاركة:

تعتبر المشاركة واحدة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، وتعني شرعاً أنها "اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد، وقيل هي عقد يثبت له حق شائع في شيء" (عربيات، 2006م)، وهو ما يعرف عند الفقهاء بشركة الأموال وهو عقد ينشأ بين اثنين فأكثر في رأس مال وعمل (إدارة) بغرض الربح.

أما بمفهومها في الاعمال المصرفية الإسلامية " هو عقد تمويل يقوم المصرف والمتعامل بتقديم المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما مالكاً حصة في رأس المال بصفه ثابتة أو متناقصة أو مستحقاً لنصيبه من الأرباح وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك ".

أنواع تمويل المشاركة: (المغربي، 2016م)

1. المشاركة الثابتة: وهي تقوم على أساس تمويل المصرف بشكل جزئي في رأس مال المشروع أي يصبح شريكاً في ملكية هذا المشروع وهذا النوع يقسم الى قسمين:
   - مشاركة ثابتة مستمرة: تختص بالمشاريع المستمرة والشركات القائمة.
   - المشاركة الثابتة المنتهية: تخص بمشاريع مؤقتة ومنتهية خلال فترة زمنية محدودة.
2. المشاركة المتناقصة: وفيها يحل الشريك محل المصرف في ملكية الاصول محل العقد بشكل تدريجي أو دفعة واحدة حسب الشروط المتفق عليها في عقد المشاركة.

مجالات التطبيق:

تصلح المشاركة للمساهمة في راس مال مشروعات جديدة أو قائمة، مثل المنشآت الصناعية والمزارع والمستشفيات وكل ما من شأنه أن يكون مشروعاً منتجاً للدخل المنتظم حيث يقدم البنك جزءاً من راس مال المشروع.

اللوائح والقوانين الشائعة: (3)

- ينبغي أن تكون حصة كل شريك في رأس مال المشاركة قدراً معلوماً ومحدداً، ولا يشترط فيها المساواة.
- يشترط في عقد المشاركة أن يكون رأس المال متاحاً عند تعاقد الشركاء، بطريقة من الطرق المتعارف عليها مثل إيداعه في حساب مصرفي جار.
- إذا قدم الشركاء حصصهم في شكل أعيان أو نقود مختلفة العملات قومت جميعاً بعملة واحدة لتحديد رأس مال المشاركة وحصص الشركاء.

3- إعداد الباحث نفسه من التقارير المالية للمصارف المحلية في فلسطين والعالمية (البنك الإسلامي العربي، بنك دبي الإسلامي،....إلخ)

- إذا رغب البنك أو عميله أن يكون دينه المستحق على الطرف الآخر حصة في المشاركة المصرفية، لزم أن يكون هذا الدين حالاً في تاريخ انعقاد المشاركة وأن يحسب بالقيمة الاسمية بشرط ألا يكون ذلك الشريك المدين معسراً.
- لا مانع أن يوكل الشركاء الإدارة إلى شريك أو أكثر من بينهم أو من غيرهم.
- يترتب على انعقاد المشاركة نشوء ذمة مالية للمشاركة مستقلة عن شركائها.
- يجوز للبنك الدخول في مشاركة مع أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- يجوز توزيع الربح حسب اتفاق الشركاء أما الخسارة فيتم توزيعها بنسبة مساهمات الشركاء في رأس المال.
- لا يجوز اشتراط ضمان رأس المال على أحد الشركاء إلا في حالات التعدي والمخالفة للشروط.
- لا يجوز تعيين ربح فترة معينة أو صفقة معينة ضمن أعمال المشاركة لأحد الشركاء، كما لا يجوز اشتراط اختصاص أحد الشركاء بمبلغ مقطوع من الربح.
- يجوز استخدام نظام النمر لتحديد حصص الشركاء ولتوزيع الربح والخسارة بين الشركاء في المشاركة.
- لا مانع من أن تكون حصة أحد الشركاء محددة بسقف تسحب منه الشركة بحسب احتياجاتها.
- يجوز الاتفاق في عقد المشاركة على أن يشتري العميل حصة البنك تدريجياً خلال مدة متفق عليها تؤول بعدها ملكية موجودات المشاركة بالكامل إلى العميل.
- إذا تضمن عقد المشاركة نصاً يتعلق بشراء الشريك لحصة البنك خلال مدة متفق عليها لزم أن يترك التعاقد على البيع إلى وقت لاحق.
- لا مانع من النص في عقد المشاركة على أن البنك يبيع حصته بثمن محدد في تاريخ معين بشرط أن يكون الشريك غير ملزم بالشراء.

3.2.7.3 تمويل المضاربة:

وهي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال وهو المصرف ويقدم الاخر جهده وخبرته في الاتجار والعمل بهذا المال وهو العميل المضارب على ان يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان (طاهر، 2009)، وفي حال الخسارة يتحمل صاحب رأس المال الخسارة ويخسر الطرف الأخر جهده ما لم يكن هناك تقصير أو تعدي أو اهمال من الاخير.

أشكال المضاربة: (المغربي، 2016م)

- المضاربة المقيدة: وهي التي يقيد فيها صاحب المال العامل بنوع التجارة ومكان العمل، وغير ذلك من الشروط، كأن يعين صاحب المال للمضارب أنواع السلع التي يجب أن يتعامل بها والمنطقة الجغرافية ومع من يتعامل، وألا يبيع إلا نقداً على سبيل المثال.
- المضاربة المطلقة: وهي بعكس المضاربة المقيدة، إذ يعطي صاحب المال الحرية للمضارب بأن يعمل في أي نوع من السلع، وفي أي مكان دون تدخل من صاحب المال شريطة أن تكون الأعمال مقبولة شرعاً.

اللوائح والقوانين الشائعة: [4]

- يجب أن يكون رأس مال المضاربة الذي يقدمه المصرف مبلغاً معلوماً وبعملة محددة.
- إذا قدم رب المال للمضارب بضائع أو أصولاً عينية لزم أن تقوم بالنقود لتحديد رأس مال المضاربة.
- يمكن أن يكون رأس مال المضاربة ديناً في ذمة المضارب أو غيره وفي هذه الحالة يجب أن يكون متاحاً لعمل المضارب.
- على المصرف أن يمكن المضارب من رأس المال بالطرق المتعارف عليها بما في ذلك منحه سقفاً مصرفياً يكون رأس المال فيه تحت تصرفه عند الطلب.
- ينبغي عند التعاقد تحديد نسبة اقتسام الربح بين المصرف والمضارب.
- لا مانع من الاتفاق في عقد المضاربة التمويلية على نسبة مختلفة لتوزيع الربح الذي يزيد على مبلغ معين، ويجوز للبنك التنازل عن نصيبه من ذلك الربح الزائد للمضارب.
- الخسارة في المضاربة التمويلية يتحملها المصرف إلا في حالات التعدي والتقصير ومخالفة نصوص العقد.
- لا مانع أن ينص العقد على طرق متفق عليها لإثبات وقوع التعدي أو التقصير.
- المضاربة التمويلية المقيدة ويكون العميل ضامناً لرأس المال إذا لم يستلزم بالشروط التي ألزمه بها البنك.
- ليس المضارب أن يستدين على حساب المضاربة وان فعل يعد متعدياً ويضمن رأس المال.

4- إعداد الباحث نفسه من التقارير المالية للمصارف المحلية في فلسطين والعالمية (البنك الإسلامي العربي، بنك دبي الإسلامي،....إلخ)

- لا مانع من أن يحدد العقد في المضاربة التمويلية النفقات التي تتحملها المضاربة والأعمال التي يلتزم المضارب بأدائها.
- يجوز للبنك أخذ ضمانات مالية أو شخصية من المضارب للتأكد من رده لسائر حقوق البنك بدون تأخير.
- مسؤولية تحصيل ديون المضاربة التمويلية تقع على المضارب سواء حقق ربحاً من عمله أو خسارة.

3.2.7.4 تمويل الاستصناع:

هو أسلوب من أساليب التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يقوم المصرف من خلاله بتصنيع سلعة معينة أو إنشاء مبنى بناءً على طلب عميله ويعرف على انه " عقد بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها " (أبو شقرة، 2015م)، وهو عقد ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه من بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه ومعلومية الثمن وتحديد الأجل.

والتطبيق المصرفي لأسلوب الاستصناع يتحقق من خلال: تعاقد المصرف بصفته صانعاً مع عميله بصفته مستصنعاً لسلعة تحتاج الى تصنيع بثمن محدد الى أجل محدد، ومن ثم تعاقد المصرف بصفته مستصنعاً مع صانع مقاول متخصص لاستصناع سلعة بنفس مواصفات السلعة المتعاقد عليها مع العميل مع الربط بين العقدين وهو ما يعرف بالإستصناع الموازي.

إن البنك يستخدم هذا الأسلوب لتمويل الصناعات المختلفة والإنشاءات العمرانية بحيث يتم تقسيط ثمن الاستصناع على دفعات متفق عليها ويتم الدفع للصانع فوراً أو حسب تطور مراحل الإنجاز.

مميزات التمويل بالاستصناع:

- يوفر حلول للأفراد لتمويل بناء وتشطيب الشقق والمساكن.
- يوفر حلول للشركات ورجال الاعمال لتمويل احتياجاتهم في التصنيع وانتاج السلع.
- يوفر حلولاً في تمويل أجور العمالة متضمنة للسلعة المستصنعة خلافاً لتمويل المرابحة.

مجالات التطبيق:

يطبق عقد الاستصناع في العديد من الصناعات المختلفة كإستصناع الآلات والمعدات التي تصنع في المصانع الكبرى أو المعامل اليدوية. وكذلك لإقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات، والمدارس والجامعات ومحطات الوقود والمزارع، ويستخدم عقد

الاستصناع عموما في مختلف الصناعات ما دام يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة.

المعايير والضوابط الفقهية الخاصة بتمويل الاستصناع: (عفانة، 2009م)

- عقد الإستصناع ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه، وهي: بيان جنس الشيء المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثمن وتحديد الأجل إن وجد. ويثبت للمستصنِع الخيارُ إذا جاء المصنوع مخالفاً للمواصفات المشروطة.
- لا يجوز عقد الإستصناع إلا فيما تدخله الصنعة وتخرجه عن حالته الطبيعية. فما دام الصانع التزم بالعين المصنوعة صح الإستصناع.
- يجب على الصانع إنجاز العمل وفقاً للمواصفات المشروطة في العقد، وفي المدة المتفق عليها، أو في المدة المناسبة التي تقتضيها طبيعة العمل وفقاً للأصول المتعارف عليها لدى أهل الخبرة.
- يشترط أن يكون ثمن الإستصناع معلوماً عند إبرام العقد، ويجوز أن يكون نقوداً، أو عيناً، أو منفعة لمدة معينة، سواء كانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه.
- يجوز تأجيل ثمن الإستصناع، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة، أو تعجيل دفعة مقدمة وتسديد باقي الثمن على دفعات متوافقة مع مواعيد التسليم لأجزاء من المصنوع. ويجوز ربط الأقساط بمراحل الإنجاز إذا كانت تلك المراحل منضبطة في العرف ولا ينشأ عنها نزاع.
- إذا كان العمل مكوناً من عدة أجزاء، أو كان الثمن محدداً على أساس الوحدة، فيجوز أن يشترط الصانع على المستصنِع أن يؤدي من الثمن المؤجل بقدر ما أنجزه من العمل مطابقاً للمواصفات.
- يجوز اتفاق الصانع والمستصنع بعد عقد الإستصناع على تعديل المواصفات المشروطة في المصنوع، أو الزيادة فيه، مع تحديد ما يترتب على ذلك بالنسبة للثمن وإعطاء مهلة في مدة تنفيذه، ويجوز النص في العقد على أن مقابل التعديلات أو الزيادات هو بنسبتها إلى الثمن حسبما تقتضيه الخبرة أو العرف، أو أي مؤشر معروف تنتفي به الجهالة المفضية إلى النزاع.
- لا يجوز زيادة الثمن لتمديد أجل السداد. أما تخفيض الثمن عند تعجيل السداد فيجوز إذا كان غير مشترط في العقد.

- تبرأ ذمة الصانع بتسليم المصنوع إلى المستصنع أو تمكينه منه، أو تسليمه إلى من يحدده المستصنع.
- إذا كان المصنوع وقت التسليم غير مطابق للمواصفات فإنه يحق للمستصنع أن يرفضه، أو أن يقبله بحاله، فيكون من قبيل حسن الاقتضاء. ويجوز للطرفين أن يتصالحا على القبول ولو مع الحط من الثمن.

3.2.7.5 الاجارة المنتهية بالتمليك "التأجير التمويلي":

أسلوب من أساليب التمويل المباشر وبه يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل ايجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وتاريخ الدفعات وفي هذا الاسلوب ايضا قد يكون المصرف غير مالك لأصول فيقوم بشراء اصل من الاصول بناء على طلب العميل الذي سيقوم باستئجاره خلال فترة محددة على ان يتملكها العميل في نهاية العقد ويكون العميل مسؤولا عن نفقات الصيانة العادية (التشغيلية) والنفقات التي تتوقف عليها منفعة الاصل يتحملها المؤجر وتنتقل الملكية في نهاية العقد للمستأجر بثمن رمزي بموجب عقد بيع أو هبة ، ويدفع المستأجر خلال الفترة الإيجارية ثمن الإيجارة على أقساط محددة القيمة والتاريخ وإذا تخلف العميل عن الدفع يتم فسخ العقد لعدم دفع بدل الايجار، وتعتبر المبالغ المدفوعة سابقا بدل إيجار (الأسطل، 2002م).

مميزات تمويل الاجارة المنتهية بالتمليك:

- يوفر حلولاً للأفراد لتملك المساكن والشقق وبتكاليف معقولة
- يوفر حلولاً للشركات وأصحاب الاعمال لتملك الاليات والمعدات اللازمة لنشاطاتهم.
- فترات سداد طويلة تتناسب مع دخل الافراد والتدفقات النقدية للشركات.

اللوائح والقوانين الشائعة: ([5])

- يمكن للبنك تمويل عملائه الراغبين في استئجار الأدوات والآليات والمعدات الإنتاجية أو المباني، بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك حيث يكون البنك هو المؤجر، والعميل هو المستأجر وذلك لفترة محددة تنتهي بتمليك الأصل إلى العميل.
- يجوز بقاء تأجير كل عين أو أصل له منفعة مباحة مع بقاء أصله.
- يجب أن يكون كل من الأجرة والأجل معلومين ومسميين في عقد الإجارة.

---

5 – إعداد الباحث نفسه من التقارير المالية للمصارف المحلية في فلسطين والعالمية (البنك الإسلامي العربي، بنك دبي الإسلامي،....إلخ)

- تستحق الأجرة للمؤجر بمجرد توقيع عقد الإجارة ويمكن أن تدفع دفعة واحدة أو على دفعات وخلال مدة تساوي أو تزيد أو تقل عن أجل التأجير.
- إذا رغب الطرفان في اشتراط مراجعة الأجرة المتعاقد عليها بصفة دورية، يعد العقد عند كل مراجعة عقداً جديداً وللطرفين الخيار في الدخول فيه.
- إذا حصل المؤجر من المستأجر على عربون جاز له الاحتفاظ به لنفسه إذا لم يمض المستأجر العقد.
- يمكن للمؤجر تحديد الأجرة بأي طريقة بشرط أن تكون معلومة كمبلغ محدد عند التعاقد.
- يمكن الاتفاق على أجرة متزايدة أو متناقصة ما دام أنها معلومة لطرفي العقد، كمبلغ أو مبالغ محددة.
- يمكن للمستأجر بموافقة مالك العين إعادة تأجيرها إلى طرف ثالث.
- لمالك العين المؤجرة بيعها لطرف ثالث قبل انتهاء عقد الإجارة.
- لا يحق للمؤجر مطالبة المستأجر بالتعويض عن البلوى أو الاستهلاك المعتاد في العين المؤجرة، ولكن من حقه مطالبة المستأجر بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن التعدي في الاستخدام.
- يستحق مالك العين المؤجرة الأجرة طوال مدة صلاحيتها للانتفاع المتعاقد عليه، وإذا لم تعد صالحة فللمستأجر فسخ العقد.
- يجب أن ينص عقد الإجارة على أنواع الصيانة التي يتحملها المستأجر وتلك التي يتحملها المالك حسب اتفاق الطرفين بحسب العرف.

3.2.7.6 بيع السلم:

في العادة ما يستخدم ذلك النوع في تمويل المشروعات الزراعية حيث يعرف انه " هو بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة إلى فترة محدده " (أبو شقرة، 2015م).

خطوات بيع السلم:

يتقدم العميل للبنك بطلب يعبر فيه عن رغبته في بيع سلعة للبنك بمواصفات وكميات واسعار محددة تسلم في أجل لاحق على أن يقوم البنك بدفع الثمن في الحال وخطوات العملية كالتالي (هبة، 2016):

1. يقوم البنك بدراسة العملية، وبعد التأكد من الجدوى الاقتصادية، يحدد الشروط والضمانات للتصديق عليها.

2. يقوم البنك بتوقيع عقد السلم مع العميل يلتزم فيه العميل بتسليم السلعة مع تحديد مكان وزمان التسليم.
3. بعد استلام الضمانات المتفق عليها، يقوم البنك بدفع قيمة السلعة المتفق عليها لحساب العميل.
4. يقوم العميل في الموعد المتفق علية بتسليم السلعة المتفق عليها.

مجالات التطبيق:

يصلح بيع السلم للقيام بتمويل العمليات الزراعية في الغالب حيث يتعامل البنك مع المزارعين الذين يتوقع أن تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم. فيقدم لهم بهذا التمويل المصروفات اللازمة لعمليات الانتاج.

إن أكثر ما يمتاز به بيع السلم استجابته لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من الناس سواء من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين، واستجابته لتمويل مصروفات التشغيل والمصروفات الرأسمالية.

3.2.8 نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين:

بلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين الى 5 مصارف يتعاملون جميعهم بمرجعية على أساس الشريعة الإسلامية وهم على النحو الآتي:

جدول (3.5): المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين

المصرف	سنة التأسيس	عدد الفروع والمكاتب
البنك الإسلامي العربي	**1995**	**16**
البنك الإسلامي الفلسطيني	**1997**	**29**
البنك الوطني الاسلامي	**2008**	**4**
بنك الإنتاج الفلسطيني	**2013**	**1**
مصرف الصفا	**2016**	**1**

المصدر: (اعداد الباحث نفسه من مصادر مختلفة، 2017م)

بدأت المصارف الإسلامية في فلسطين بالظهور في العام 1995م وذلك عندما رخص للبنك الإسلامي العربي للبدء بأعماله على الأراضي الفلسطينية ويعتبر من أول المصارف الإسلامية في دولة فلسطين ذو مرجعية تحتكم إلى الشريعة الإسلامية ثم توالت المصارف

الإسلامية بالعمل في فلسطين وذلك بتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني عام 1997م ليبدأ انشطته المالية الإسلامية وتلاها افتتاح لمصرف اخر جديد وهو بنك الأقصى الاسلامي عام 1998م ولكن تعرض المصرف إلى التضييق ووضع على قائمة الإرهاب من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعيد تأسيسه، ثم أوقفت البنوك الإسرائيلية تعاملها معه وضغطت على البنوك الفلسطينية لقطع علاقاتها مع المصرف منذ 2001، ثم تم تصفية المصرف في العام 2010 م حيث انه لم يعد قادراً على تشغيل صناعة مصرفية بمعزل عن العالم خاصة في ما يتعلق بإرسال واستقبال الحوالات المالية، وقبل تصفية بنك الأقصى الفلسطيني بسنتين افتتح مصرف اخر وهو البنك الوطني الإسلامي في عام 2008م بعد انقطاع دام 10 سنوات منذ تأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني ثم توالت المصارف الإسلامية بالافتتاح عام 2013 وهو بنك الإنتاج الفلسطيني الذي يمارس اعماله المالية في قطاع غزة، ثم افتتح مصرف الصفا في العام 2016 الذي يعتبر من المصارف الجديدة ويمارس اعماله اليوم في الضفة الغربية.

جدول (3.6): ترتيب المصارف الإسلامية من حيث الحصة السوقية لصافي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين (مليون دولار أمريكي)

المصرف	صافي التسهيلات الائتمانية	الحصة السوقية	المركز
البنك الإسلامي الفلسطيني	539,950,891	7.90%	الرابع
البنك الإسلامي العربي	419,694,912	6.14%	السادس
البنك الوطني الفلسطيني	53,339,156	0.78%	الرابع عشر
بنك الإنتاج الفلسطيني	19,336,548	0.28%	الخامس عشر
الإجمالي	**1,032,321,507**	**15.1%**	

المصدر: (إعداد الباحث نفسه من مصادر مختلفة، 2017م)

ملاحظة: لم يتم إدراج مصرف الصفا ضمن الترتيب وذلك بسبب حداثة المصرف وعدم صدور تقريره السنوي.

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لعام 2016م ما يقارب مليار و32,321,507 مليون دولار أمريكي والذي يشكل 15.1% من السوق المصرفي في فلسطين حيث أن مجموع صافي التسهيلات الائتمانية الكلية للمصارف العاملة في فلسطين بلغ ما يقارب 6 مليار و837,489,056 مليون دولار أمريكي وذلك لعام 2016م (جمعية البنوك الفلسطينية، 2016م)، يرى الباحث ان مساهمة تلك المصارف الإسلامية لا يمكن اغفالها خاصة ما إن تحدثنا عن حداثة أعدادها في الآونة الأخيرة وتوسعها الملاحظ في السوق الفلسطيني سواءً في انتشار فروعها ام في تأسيس مصرف بكيان مستقل.

3.2.9 المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين:

هناك عدة معوقات تواجه المصارف الإسلامية، فمنها ما يضع حاجزاً امام التقدم والتوسع في ابتكار خدمات وطرق تمويل جديدة ويصعب تجاوزه وهو الأخطر وتصنف هذه المعوقات ضمن البيئة الخارجية المسبب الأول لها، والبعض الاخر من المعوقات ما هو خاص بالمصرف نفسه وبيئته الداخلية والذي يمكن التحكم به، وأبرز هذه المعوقات موضحة كالتالي:

1- تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أن تردي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها فلسطين وعدم استقراره جعل المخاطر تتزايد خاصة وان توجهنا بالقول نحو المجال الاستثماري والتي تعتمد عليها الأنشطة المالية للمصارف الاسلامية كونها تتخذ من الاستثمار المحرك الرئيسي للأموال، وشملت هذه المعوقات تردي الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني ما قلل من الاقبال على المصارف والتي تعتبر بمثابة الأكسجين للمصارف الإسلامية للاستمرار في عملها.

2- تدهور الأوضاع السياسية:

يمكن اعتبار المشكلات السياسية التي تواجهها فلسطين من اهم المحاور التي تتسبب في عدم استقرار الاقتصادي والاجتماعي وغيرها وبالتالي التأثير بشكل غير بسيط على القطاع المصرفي وخاصة الإسلامي منها، وتنقسم هذه المعوقات الى قسمين:

أ. الاحتلال الإسرائيلي:

الذي ما زال العقبة الرئيسية في تقييد كافة نواحي الحياة في فلسطين وذلك بسبب فرض هيمنته واحتلاله للأراضي الفلسطينية وجعل التواصل مع العالم أمراً صعباً للغاية وخاصة في حركة الأموال.

ب.الانقسام الفلسطيني:

من المؤسف ذكر هذا البند على قائمة المعوقات، ولكن هذا هو الواقع فما نتج عنه هو نشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في عام 2007م في الضفة الغربية وقطاع غزة والذي بدوره أحدث خلطاً وتوتراً لجميع اركان الدولة وتفرعاتها وحتى على القطاع المصرفي في فلسطين والمصارف الإسلامية التي صعب عليها ممارسة اعمالها كونها تتعامل مع جهتين غير متفقتين في القرارات.

3- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية:

هناك درجة من الحساسية بين المصارف الإسلامية في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية كونها المرجعية والمنظم الأول لعمل المصارف في فلسطين، تعزى هذه المعوقات إلى عدم وجود نظام قانوني واضح وخاص بالمصارف الإسلامية والذي يمكِن المصارف الإسلامية المساعدة في عملها.

4- ضعف التوعية المصرفية:

تعتبر الخدمات المصرفية الإسلامية وإجراءات الحصول عليها متعددة وكثيرة مقارنة بالمصارف التقليدية والتي تعتبر أكثر شيوعاً في المجتمع وتستلزم الفهم الجيد لعقد الصفقات سواءً من قبل العاملبين في المصارف الإسلامية لطرحها او من قبل متلقي الخدمة "العملاء"، وهذا ما يستلزم جهداً أكبر من قبل المصارف الإسلامية بضرورة الاهتمام في نشر الوعي بالخدمات المصرفية للمجتمع.

لا تتوقف المعيقات في ظل الظروف المعقدة في فلسطين وما تعانيه من أزمات متعددة ومتجددة والتي تطال كافة المجتمع وأنشطتهم بدرجات متفاوتة، إضافة الى المعيقات الداخلية للمصارف الإسلامية والتي تختلف وتتباين من مصرف لآخر، كل ذلك يخلق حالة من القلق الدائم والتفكير المستمر للمحافظة على الاستمرار في تقدمها.

3.2.10 ملخص المبحث الثاني:

قدم هذا الفصل ايضاحاً عن المصارف الإسلامية كيف كانت نشأتها ثم التعرف على صفاتها والتي تعتبر مميزة لها عن المصارف الأخرى والاشكال القانونية التي تتخذها المصارف الإسلامية بحسب أهدافها وأهم ما في الأمر هو مواردها المالية التي تعتمد عليها وتستطيع من خلالها تقديم خدماتها المالية والتمويلية.

كما تم عرض واقع المصارف الإسلامية في فلسطين وكيف نشأت هذه المصارف وتزايدت أعدادها بالرغم من الصعوبات والمعيقات المتجددة وغير المتوقفة والتي طالت جميع القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع المصرفي وخاصة الإسلامي والتي اجتهد الباحث قدر الإمكان للإلمام بها وبيان الحصة السوقية بالنسبة للتمويلات الائتمانية التي تقدمها المصارف الإسلامية في فلسطين.

أن المصارف الإسلامية في فلسطين أصبحت حقيقة لا يمكن اغفالها واستثنائها عند اتخاذ قرارات تخص القطاع المصرفي الفلسطيني.

الفصل الرابع

الإطار العملي لتحليل متغيرات الدراسة

المبحث الأول: الطريقة والاجراءات

4.1.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة وتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها وقد تم استخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية للفترة من عام 1996م وحتى عام 2016م باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-Views) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل، كما تم إجراء بعض المقابلات والاستعانة بها لتفسير بعض متغيرات الدراسة للمساعدة في التعرف والتنبؤ بآفاق العمل المصرفي في فلسطين.

4.1.2 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدراسة وذلك للتعرف على آفاق تطوير الخدمات التمويلية للمصارف الإسلامية لتنمية النشاط الإنتاجي في فلسطين وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (E-views) بشكل أساسي لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية، كما استخدم الباحث المقابلة لتفسير بعض السلوكيات التي تتبعها المصارف الإسلامية في تقديم خدماتها التمويلية، وذلك لإيجاد الحلول والتقييم والتحليل بشكل أكثر عمقاً وتفصيلاً للخروج بمعلومات ونتائج تمكن الباحث الاجابة على جميع أسئلة الدراسة والتي تعتبر جوهر الدراسة.

4.1.3 مجتمع الدراسة:

إن حجم المصارف الإسلامية في فلسطين يعتبر قليلاً، لذلك تم اعتماد جميع المصارف الإسلامية في فلسطين مجتمع دراسة وفقاً لأسلوب الحصر الشامل عدا مصرف الصفا وذلك بسبب عدم اكتمال بياناته المالية حيث بلغ عددها 4 مصارف وهي على النحو الآتي: (البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، البنك الوطني الإسلامي، بنك الإنتاج الفلسطيني)، حيث تم الحصول على سلسلة البيانات مجتمعة والتي قام الباحث بجمعها والمتعلقة بمتغيرات الدراسة لتلك المصارف خلال الفترة الزمنية من 1996م حتى عام 2016م وهم 21 مشاهدة.

4.1.4 طرق جمع البيانات:

وتم ذلك من خلال مصدريين لجمع البيانات وهما على النحو التالي:

1- المصادر الثانوية: وذلك للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

- المراجع العربية والأجنبية (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة.
- التقارير والإحصاءات المنشورة الصادرة عن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد، والمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين).

2- البيانات الأولية:

- نظراً لعدم توفر حول بعض موضوعات ومتغيرات الدراسة بشكل متكامل خاصة وأن بعض المؤسسات تعتبر جديدة، لذا قام الباحث بعقد 6 مقابلات مع بعض مدراء ورؤساء الأقسام العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالإضافة إلى أساتذة الجامعات والباحثين وغيرهم ممن هم على علاقة بمجال الاختصاص حيث تم مناقشتهم في محوري " إجراءات الحماية للتمويل وتنوع الاستثمارات" وأثرهما على النشاط الإنتاجي.

4.1.5 فرضيات البحث:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو النشاط الإنتاجي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو النشاط الإنتاجي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين آجال التمويل وبين نمو النشاط الإنتاجي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين إجراءات الحماية للتمويل وبين نمو النشاط الإنتاجي.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين تنوع الاستثمارات وبين نمو النشاط الإنتاجي.

4.1.6 متغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدة متغيرات مستقلة كأحد العوامل المؤثرة على النشاط الانتاجي وهي موضحة كالتالي:

أولاً/ المتغير التابع:

النشاط الإنتاجي: وهي بالأسعار الجارية من الناتج المحلي الفلسطيني وتحسب بالقيمة النقدية بعملة الدولار ويتفرع عنه عدة قطاعات:

1- قطاع الصناعة.
2- قطاع الزراعة.
3- قطاع السياحة.
4- قطاع تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً/ المتغيرات المستقلة:

1. حجم التمويل بالمرابحة/ وهي المبالغ المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية مجتمعة قيمة نقدية تقاس بعملة الدولار
2. باقي التمويلات الأخرى/ والمقصود بها هي التمويلات الأخرى التي تقدمها المصارف الإسلامية مجتمعة غير تمويل المرابحة وهي قيمة نقدية تقاس بعملة الدولار.
3. آجال التمويل/ وقد أعطيت كنسبة مئوية وتنقسم إلى:
   - الآجل القصير: من 3 أعوام فأقل.
   - الآجل المتوسط: من 3-5 أعوام.
   - الآجل القصير: من 5 أعوام فأكثر.
4. تنوع الاستثمارات/ وذلك عن طريق (المقابلة).
5. إجراءات الحماية للتمويل/ ويقصد بها الإجراءات التي تتبعها المصارف الإسلامية لإصدار أمر التمويل كالضمانات وغيرها وذلك عن طريق (المقابلة).

4.1.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل بيانات السلسلة الزمنية، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

- **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics).**

اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

❖ **معاملات الارتباط (Coefficients Correlation).**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة المستقلة بالإضافة إلى أنه الأنسب كون البيانات تعتبر كمية، إذ أن نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال بها على وجود أو عدم وجود علاقة بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

❖ **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).**

يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية، منها اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) ويعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0 : \rho = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1 : \rho \neq 0$$

فإذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا تم عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها.

❖ **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).**

بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، تم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية.

وقد تم استخدام الانحدار الخطي البسيط وليس الانحدار الخطي المتعدد بسبب قلة عدد المشاهدات التي تم الحصول عليها.

4.1.8 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة. والجدول (4.1) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول (4.1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	نوع المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القطاع الزراعي.	تابع	253.3	624.5	412.1	98.5
القطاع الصناعي.	تابع	584.5	1964.4	1067.5	515.5
قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	تابع	4.7	739.5	322.6	245.4
قطاع السياحة.	تابع	22.6	363.7	160.7	100.5
النشاط الانتاجي بشكل عام	تابع	1079.20	3497.00	1962.91	900.85
تمويل المرابحة.	مستقل	715,980	937,728,922	213,717,412.7	259,954,059.1
باقي التمويلات	مستقل	547,7	544,607,952.0	131,015,096.6	150,986,919.1
آجال التمويل (قصير الأجل).	مستقل	0.3	0.7	0.4	0.1
آجال التمويل (متوسط الأجل).	مستقل	0.2	0.4	0.3	0.1
آجال التمويل (طويل الأجل).	مستقل	0.1	0.6	0.3	0.2

يوضح جدول (4.1) المقاييس الإحصائية لكل متغير كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس

جيد للوصول لمعلمات المجتمع، واختبار مدى وملاءمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

معاملات الارتباط للمتغيرات المستقلة للدراسة

تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة أم لا وهو الأنسب كون بيانات الدراسة كمية.

من الجدول (4.2) تبين وجود علاقة ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بين كل متغيرين من المتغيرات المستقلة معا، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لهم أقل من مستوى الدلالة 0.05.

جدول (4.2): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيرات المستقلة	تمويل المرابحة.	باقي التمويلات الأخرى	آجال التمويل (قصير الأجل)	آجال التمويل (متوسط الأجل)	آجال التمويل (طويل الأجل)
تمويل المرابحة.	1				
باقي التمويلات الأخرى.	0.496*	1			
آجال التمويل (قصير الأجل).	-0.247*	-0.279*	1		
آجال التمويل (متوسط الأجل).	-0.287*	-0.319*	0.250*	1	
آجال التمويل (طويل الأجل).	0.370*	0.306*	-0.423*	-0.429*	1

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

اختبار سكون السلسلة للباقي

يوضح جدول (4.3) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن متغير القطاع الزراعي ساكن، بينما تم تسكين المتغيرات "القطاع الصناعي، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع السياحة، آجال التمويل (قصير الأجل)، آجال التمويل (متوسط الأجل)" بعد أخذ الفرق الأول، وقد تم تسكين المتغيرات " النشاط الانتاجي بشكل عام، تمويل المرابحة، باقي التمويلات الأخرى، آجال التمويل (طويل الأجل)" بعد أخذ الفرق الثاني.

جدول (4.3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)
القطاع الزراعي.	*0.0229		
القطاع الصناعي.	0.9756	*0.0300	
قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	0.9121	*0.0008	
قطاع السياحة.	0.5894	*0.0004	
النشاط الانتاجي بشكل عام	0.9560	0.0703	*0.00038
تمويل المرابحة.	1.000	0.9929	*0.0002
باقي التمويلات الأخرى.	1.000	0.9959	*0.0117
آجال التمويل (قصير الأجل).	0.4547	*0.0006	
آجال التمويل (متوسط الأجل).	0.7353	*0.0002	
آجال التمويل (طويل الأجل).	0.6353	0.3178	*0.0321

* معنوي عند مستوى دلالة 5%.

فرضيات نموذج الانحدار:

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على أساس من الافتراضات قد تتوفر وقد لا تتوفر وفي حالة توفرها تكون هذه الطريقة صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية، أما في حالة عدم توفرها فإنها تصبح غير ملائمة للقياس والتقدير، وهذا يترتب عليه ظهور المشاكل القياسية التي منها مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة عدم التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي (عطية، 2005). وقد تم التحقق من هذه الافتراضات على النحو التالي:

•اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation):

يعتبر الارتباط الذاتي انتهاك أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، وعادة ينشأ الارتباط الذاتي في حالة وجود بيانات السلاسل الزمنية. حيث يقصد بالارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة زمنية ε_i، ترتبط بقيم المتغير التي تسبقها أو تليها. وتوجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار أن الأخطاء غير مرتبطة ذاتياً، وقد تم استخدام اختبار ديربن– واتسون(Durbin Watson (DW، حيث أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهي موضحة في ملاحق الدراسة لكل اختبار.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

إن عدم استكمال البواقي ضمن التوزيع الطبيعي لا ينسجم مع فرضيات نموذج الانحدار الخطي، حيث تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لمعرفة ما إذا كان التوزيع الطبيعي للبواقي موجود من عدمه، فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض إتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، وهي موضحة في ملاحق الدراسة لكل اختبار..

- **اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity):**

يعتبر عدم تجانس التباين للبواقي انتهاك أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، حيث تم استخدام اختبار (White) لمعرفة ما إذا كان تجانس التباين للبواقي موجود من عدمه، فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية، وهذا يدعم صحة فرض تجانس التباين للبواقي.

ومن خلال النتائج يتضح لنا أن النماذج المقدرة باستخدام طريقة (OLS) قد حققت الشروط الواجب توفرها للاعتماد على نتائج هذه الطريقة وبالتالي نستنتج أن النماذج المقدرة جيدة ويمكن استخدامها في تفسير وتحليل النتائج، وهي موضحة في ملاحق الدراسة لكل اختبار.

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

4.2.1 اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض منهجي للبيانات والعلاقات القياسية المراد تقديرها والأساليب الإحصائية المناسبة وفروض نموذج الانحدار التي اعتمدت عليها في التقدير، سيتم تطبيق الأساليب القياسية على البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج القياسية وتفسيرها بما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الفلسطيني. فقد اختبرت الدراسة خمسة فروض رئيسة وهي كما يلي:

4.2.1.1 الفرضية الرئيسة الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو النشاط الانتاجي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.3).

جدول (4.4): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرئيسة الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-15.76235	-0.301	0.7670
حجم التمويل بالمرابحة	0.00001	2.825	0.0117
معامل التحديد = 0.31949		معامل التحديد المُعدَّل= 0.2795	
قيمة F المحسوبة = 7.9814		القيمة الاحتمالية = 0.01167	

حسب الجدول (4.3) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.2795 وهذا يعني أن 27.95% من التغير في نمو النشاط الانتاجي تم تفسيره من خلال حجم التمويل بالمرابحة. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو النشاط الانتاجي.

2- اختبار العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو النشاط الانتاجي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 7.981، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.012) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين حجم التمويل

بالمرابحة ونمو النشاط الانتاجي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) 2.825 وأن القيمة الاحتمالية (0.0117)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم التمويل بالمرابحة في نمو النشاط الانتاجي.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو النشاط الانتاجي.

وهذا يؤكد أن حجم تمويل المرابحة التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لها ارتباط ايجابي بنمو النشاط الانتاجي في فلسطين مما قد يعطي دليل على ان المصارف الإسلامية تتخذ منحى إيجابي تجاه خدماتها التمويلية وخاصة المرابحة ويعزى ذلك إلى أن تمويل المرابحة لتلك المصارف لم يعد مقتصر على التمويل الشخصي والذي يعتبر في الغالب ضمن النطاق الاستهلاكي بل شمل أيضاً الاهتمام بالتمويل التجاري الأمر الذي يعمل على تحسين ورفع قدرة النشاط الانتاجي في فلسطين وبالتالي المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع الزراعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.5).

جدول (4.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-4.765926	-0.270947	0.7897
حجم التمويل بالمرابحة	0.00001	0.675558	0.5084

حسب الجدول (4.5) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الزراعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.675558) وأن القيمة الاحتمالية (0.5084) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع الزراعي.

وهذا يدلل على أن حجم تمويل المرابحة التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليس له دور في نمو القطاع الزراعي الفلسطيني ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن القطاع الزراعي لديه احتياجات مختلفة عن باقي القطاعات الأخرى والذي لا يستطيع برنامج تمويل المرابحة بتغطيته والتوافق معه.

لكن يمكن الاستعانة ببرامج تمويل تتناسب مع القطاع الزراعي مثل بيع السلم وهذا ما أكدته دراسة (السيد، 2016م).

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع الصناعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.6).

جدول (4.6): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-6.125275	-0.178788	0.8602
حجم التمويل بالمرابحة	0.0001	2.145351	0.0467
معامل التحديد = 0.2130		معامل التحديد المُعدَّل= 0.1668	
قيمة F المحسوبة = 4.6025		القيمة الاحتمالية = 0.04667	

حسب الجدول (4.6) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.1668) وهذا يعني أن 16.68% من التغير في نمو القطاع الصناعي تم تفسيره من خلال حجم التمويل بالمرابحة. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو القطاع الصناعي.

2- اختبار العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع الصناعي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 4.6025، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.04667) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع الصناعي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) (2.145351) وأن القيمة الاحتمالية (0.0467)، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الصناعي.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:</u>

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع الصناعي.

وهذا يؤكد أن حجم تمويل المرابحة الذي تقدمه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين له ارتباط ايجابي بنمو القطاع الصناعي الفلسطيني وهذا يشير على أن تمويل المرابحة التي تقدمه تلك المصارف قادرة على رفع القدرة الإنتاجية لهذا القطاع خاصة إذا تم التوسع بتمويل المرابحة التجاري وكذلك التوسع بصيغة التمويل عبر الاستصناع وكذلك الشركات.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.7).

جدول (4.7): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	4.662175	0.134855	0.8943
حجم التمويل بالمرابحة	0.0001	0.723678	0.4791

حسب الجدول (4.7) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل بالمرابحة في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.723678) وأن القيمة الاحتمالية (0.4791) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذا يدل على أن حجم تمويل المرابحة التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليس له دور في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ويمكن أن يعزى ذلك وجود عجز في استيراد المعدات والآلات التي يحتاجها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي (أشتية، 2004م)، كما أن قلة التوجه للمصارف الإسلامية لطلب التمويل في شركات تكنولوجيا المعلومات أنها في غالبيتها شركات فردية ومتناهية في الصغر كما أشارت لذلك دراسة (عايش، 2017م) وهذا يتطلب من المصارف الإسلامية زيادة الاهتمام بهذا القطاع الواعد وضرورة الاستثمار فيه.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع السياحي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.8).

جدول (4.8): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-9.533319	-0.449018	0.6591
حجم التمويل بالمرابحة	0.0001	1.765681	0.0477
معامل التحديد = 0.1549		معامل التحديد المُعدَّل= 0.1052	
قيمة F المحسوبة = 4.1176		القيمة الاحتمالية = 0.0477	

حسب الجدول (4.8) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.1052) وهذا يعني أن 10.52% من التغير في نمو القطاع السياحي تم تفسيره من خلال حجم التمويل بالمرابحة. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو القطاع السياحي.

2- اختبار العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع السياحي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.1176)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.0477) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع السياحي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) (1.765681) وأن القيمة الاحتمالية (0.0477)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع السياحي.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:</u>

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين حجم التمويل بالمرابحة وبين نمو القطاع السياحي.

هذا يؤكد أن حجم تمويل المرابحة التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لها ارتباط ايجابي بنمو القطاع السياحي الفلسطيني وهذا يشير على أن تمويل المرابحة التي تقدمها تلك المصارف قادرة على رفع القدرة الإنتاجية لهذا القطاع خاصة أن القطاع السياحي يمتاز بتنوع أنشطته وهو ما يعطي فرصة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خيارات أوسع لتقديم تمويل المرابحة التجاري وتوسيع العمل في مجال الشركات.

4.2.1.2 الفرضية الرئيسة الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو النشاط الانتاجي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.9).

جدول (4.9): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرئيسة الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-4.474774	-0.081	0.9364
باقي التمويلات الأخرى	0.00001	2.230	0.0395
معامل التحديد = 0.2264		معامل التحديد المُعدَّل= 0.1809	
قيمة F المحسوبة = 4.9745		القيمة الاحتمالية = 0.03949	

حسب الجدول (4.9) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.1809) وهذا يعني أن 18.09% من التغير في نمو النشاط الانتاجي تم تفسيره من خلال باقي التمويلات الأخرى. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو النشاط الانتاجي.

2- اختبار العلاقة بين باقي التمويلات الأخرى ونمو النشاط الانتاجي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (4.9745)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.03949) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين باقي التمويلات الأخرى ونمو النشاط الانتاجي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) (2.230) وأن القيمة الاحتمالية (0.0395)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لباقي التمويلات الأخرى في نمو النشاط الانتاجي.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:</u>

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو النشاط الانتاجي.

وهذا يؤكد أن باقي التمويلات الأخرى التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لها ارتباط ايجابي بنمو النشاط الانتاجي في فلسطين وهذا يشير أن التسهيلات الائتمانية والتمويلية غير تمويل المرابحة لها قدرة على تحسين النشاط الانتاجي بالرغم من قلة حجمها التمويلي مقارنة مع تمويل المرابحة وهذا يتطلب مزيد من الاهتمام بتوسيع وتحسين صيغ التمويل الأخرى وبالذات ما يتعلق منها بالنشاط الإنتاجي مثل صيغة السلم والاستصناع والمشاركة.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع الزراعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.10).

جدول (4.10): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-2.055996	-0.116480	0.9086
باقي التمويلات الأخرى	0.00001	-0.023828	0.9813

حسب الجدول (4.9) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لباقي التمويلات الأخرى في نمو النشاط الانتاجي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.023828−) وأن القيمة الاحتمالية (0.9813) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:</u>

رفض الفرضية القائلة **بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع الزراعي.**

وهذا يدلل على أن باقي التمويلات الأخرى التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليس له دور في نمو القطاع الزراعي الفلسطيني ويمكن أن يعزى ذلك كما قيل سابقاً في تمويل المرابحة إلى أن القطاع الزراعي لديه احتياجات مختلفة عن باقي القطاعات الأخرى والتي لا تستطيع المصارف الإسلامية في فلسطين بتغطيته والتوافق معه، وهذا لا يتفق مع دراسة (هبة، 2017م).

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع الصناعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.11).

جدول (4.11): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-6.125275	-0.178788	0.8602
باقي التمويلات الأخرى	0.0001	2.145351	0.0461
معامل التحديد = 0.1235		معامل التحديد المُعدَّل= 0.1172	
قيمة F المحسوبة = 3.3890		القيمة الاحتمالية = 0.04613	

حسب الجدول (4.11) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.1172) وهذا يعني أن 11.72% من التغير في نمو القطاع الصناعي تم تفسيره من خلال باقي التمويلات الأخرى. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو القطاع الصناعي.

2- اختبار العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع الصناعي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (3.389)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.04613) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين باقي التمويلات الأخرى ونمو القطاع الصناعي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) (2.145351) وأن القيمة الاحتمالية (0.0461)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لباقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع الصناعي.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:</u>

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع الصناعي.

وهذا يؤكد أن باقي التمويلات والتسهيلات والتي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لها ارتباط ايجابي بنمو القطاع الصناعي الفلسطيني وهذا يشير أن الخدمات التمويلية الأخرى التي تقدمها تلك المصارف قادرة على رفع القدرة الإنتاجية لهذا القطاع وهذا يؤكد أن نجاح المصارف الإسلامية في توفير خدمات تمويلية متوافقة مع ما يتطلبه هذا القطاع وتكوين شريحة من العملاء مع المصارف الإسلامية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.12).

جدول (4.12): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	6.896277	0.200166	0.8437
باقي التمويلات الأخرى	0.0001	0.551373	0.5886

حسب الجدول (4.12) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لباقي التمويلات الأخرى في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.551373) وأن القيمة الاحتمالية (0.5886) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذا يدلل على أن باقي التمويلات الأخرى التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليس له دور في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف تلك المصارف في ابتكار طرق جديدة لها القدرة على التوافق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافةً إلى الأسباب الخاصة التي تعيق هذا القطاع وتحد من إمكانياته والتي ذكرت سابقاً بتمويل المرابحة.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع السياحي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.13).

جدول (4.13): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-8.271919	-0.400274	0.6939
باقي التمويلات الأخرى	0.00001	1.955498	0.0341
معامل التحديد = 0.1836		معامل التحديد المُعدَّل= 0.1356	
قيمة F المحسوبة = 3.8239		القيمة الاحتمالية = 0.03413	

حسب الجدول (4.13) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.1356) وهذا يعني أن 13.56% من التغير في نمو القطاع السياحي تم تفسيره من خلال باقي التمويلات الأخرى. أما النسبة المتبقية فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في نمو القطاع السياحي.

2- اختبار العلاقة بين حجم التمويل بالمرابحة ونمو القطاع السياحي:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (3.8239)، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.0341) مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين باقي التمويلات الأخرى ونمو القطاع السياحي، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار (t) (1.955498) وأن القيمة الاحتمالية (0.0341)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لباقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع السياحي.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:</u>

قبول الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين باقي التمويلات الأخرى وبين نمو القطاع السياحي.

وهذا يؤكد أن باقي التمويلات الأخرى التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لها ارتباط ايجابي بنمو القطاع السياحي الفلسطيني وهذا يشير أن تلك الخدمات التمويلية غير تمويل المرابحة والتي تقدمها تلك المصارف قادرة على رفع القدرة الإنتاجية لهذا القطاع خاصة أن القطاع السياحي يمتاز بتنوع أنشطته وهو ما يعطي فرصة للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين خيارات أكثر لتقديم صيغ التمويل بصورة أوسع.

4.2.1.3 الفرضية الرئيسة الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين آجال التمويل وبين نمو النشاط الانتاجي.

ولكي يتم اختبار تلك الفرضية الرئيسية لابد من اختبار فرضياتها الفرعية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.14).

جدول (4.14): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	12.62767	0.210022	0.8361
التمويل قصير الأجل	-700.2260	-1.045761	0.3103

حسب الجدول (4.14) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل قصير الأجل في نمو النشاط الانتاجي، حيث تبين أن قيمة اختبار t - 1.045761 وأن القيمة الاحتمالية 0.3103 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

ما تؤكده الفرضية السابقة هو عدم وجود تأثير بين التمويل للأجل القصير والمقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الانتاجي وهذا أمر طبيعي إذ أن تمويل النشاط الانتاجي يحتاج إلى تمويل طويل الأجل أو متوسط الأجل على الأقل.

وللتأكد من تلك النتيجة أختار الباحث أن يختبر ذلك لكل قطاع على حدا كالتالي:

ويشتق من هذه الفرضية الفرعية عدة فرضيات كالتالي:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.15).

جدول (4.15): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-2.617268	-0.150922	0.8818
التمويل قصير الأجل	-77.24058	-0.399946	0.6942

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.15) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل قصير الأجل في نمو النشاط الانتاجي، حيث تبين أن قيمة اختبار t - 0.399 وأن القيمة الاحتمالية 0.6942 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.

ما تؤكده الفرضية السابقة هو عدم وجود تأثير بين التمويل للأجل القصير والمقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الانتاجي ويرى الباحث أنه لا يوجد تعارض بين هذه النتيجة وبين المعتقدات الاقتصادية التي تؤكد ذلك.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.16).

جدول (4.16): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	8.413744	0.225840	0.8240
التمويل قصير الأجل	-280.0073	-0.674890	0.5088

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

من الجدول (4.16) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل قصير الأجل في نمو القطاع الصناعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) - (0.67489) وأن القيمة الاحتمالية (0.5088) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.17).

جدول (4.17): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	7.961711	0.238228	0.8146
التمويل قصير الأجل	-356.4791	-0.957794	0.3516

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.17) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل قصير الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (-0.957794) وأن القيمة الاحتمالية (0.3516) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع السياحي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.18).

جدول (4.18): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-1.130521	-0.050079	0.9606
التمويل قصير الأجل	13.50090	0.053702	0.9578

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.18) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل قصير الأجل في نمو القطاع السياحي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.053702) وأن القيمة الاحتمالية (0.9578) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل قصير الأجل وبين نمو القطاع السياحي.

نتائج الفرضيات الفرعية التي تم رفضها إحصائياً والخاصة بالتمويل بالأجل القصير والمقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تشير إلى عدم وجود أثر على نمو النشاط الانتاجي (الصناعة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة)، والتي تحتاج إلى تمويل بآجال طويلة لبنائها ورفع قدرتها الإنتاجية والاستمرار في العمل.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.19).

جدول (4.19): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	15.41667	0.249311	0.8061
التمويل متوسط الأجل	282.1456	0.347014	0.7328

حسب الجدول (4.19) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل متوسط الأجل في نمو النشاط الانتاجي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.347014) وأن القيمة الاحتمالية (0.7328) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

إن هذا يؤكد عدم وجود تأثير بين التمويل للأجل المتوسط والمقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الانتاجي وهذا يشير تجنب تلك المصارف باستخدام خدماتها التمويلية ذات الأجل المتوسط تجاه تلك القطاعات وذلك لعدة أسباب أهمها هو عدم وجود حالة من الاستقرار الاقتصادي في فلسطين.

وللتأكد من تلك النتيجة أختار الباحث أن يختبر ذلك لكل قطاع على حدا كالتالي:

ويشتق من هذه الفرضية الفرعية عدة فرضيات كالتالي:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.20).

جدول (4.20): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-2.899554	-0.168020	0.8685
التمويل متوسط الأجل	133.0208	0.586236	0.5654

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.20) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الزراعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.586236) وأن القيمة الاحتمالية (0.5654) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.21).

جدول (4.21): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	10.96545	0.290979	0.7746
التمويل متوسط الأجل	-135.2875	-0.273033	0.7881

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.21) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الصناعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) -(0.273033) وأن القيمة الاحتمالية (0.7881) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.22).

جدول (4.22): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	9.817770	0.286216	0.7782
التمويل متوسط الأجل	68.29432	0.151421	0.8814

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.22) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل متوسط الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.151421) وأن القيمة الاحتمالية (0.8814) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع السياحي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.23).

جدول (4.23): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-2.466999	-0.110968	0.9129
التمويل متوسط الأجل	216.1180	0.739333	0.4698

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.23) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل متوسط الأجل في نمو القطاع السياحي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (0.739333) وأن القيمة الاحتمالية (0.4698) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل متوسط الأجل وبين نمو القطاع السياحي.

وهذا يشير أن التمويل للأجل المتوسط التي تقدمه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ليس له تأثير على نمو النشاط الانتاجي وهم (الصناعة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة) وهذا تم الإشارة إليه في الفرضية الرئيسية حيث تعزى إلى تجنب تلك المصارف باستخدام خدماتها التمويلية ذات الأجل المتوسط تجاه تلك القطاعات وذلك لعدة أسباب أهمها هو عدم وجود حالة من الاستقرار الاقتصادي في فلسطين.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.24).

جدول (4.24): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	16.57275	0.275615	0.7862
التمويل طويل الأجل	907.0559	1.001216	0.3308

حسب الجدول (4.24) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل طويل الأجل في نمو النشاط الانتاجي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (1.001216) وأن القيمة الاحتمالية (0.3308) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو النشاط الانتاجي.

وهذا يؤكد عدم وجود تأثير بين التمويل للأجل الطويل والمقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الانتاجي، حيث يعزى ذلك إلى تجنب تلك المصارف باستخدام خدماتها التمويلية ذات الأجل الطويل تجاه تلك القطاعات وذلك لعدة أسباب أهمها هو عدم وجود حالة من الاستقرار الاقتصادي في فلسطين ما يرفع من المخاطر الأمر الذي يشكل قلقاً لتلك المصارف من عدم استرداد أموالها.

وللتأكد من تلك النتيجة أختار الباحث أن يختبر ذلك لكل قطاع على حدا كالتالي:

ويشتق من هذه الفرضية الفرعية عدة فرضيات كالتالي:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.25).

جدول (4.25): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-2.112080	-0.121575	0.9047
التمويل طويل الأجل	-32.97172	-0.125969	0.9012

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.25) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل طويل الأجل في نمو القطاع الزراعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) - (0.125969) وأن القيمة الاحتمالية (0.9012) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع الزراعي.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.26).

جدول (4.26): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثانية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	9.820829	0.272799	0.7883
التمويل طويل الأجل	686.6243	1.265899	0.2226

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.26) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل طويل الأجل في نمو القطاع الزراعي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (1.265899) وأن القيمة الاحتمالية (0.2226) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع الصناعي.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.27).

جدول (4.27): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الثالثة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	9.918350	0.300397	0.7675
التمويل طويل الأجل	560.1352	1.125990	0.2758

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.27) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل طويل الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (1.125990) وأن القيمة الاحتمالية (0.2758) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع السياحي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي رقم (4.28).

جدول (4.28): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الفرعية.(ع) الرابعة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	-1.054352	-0.047983	0.9623
التمويل طويل الأجل	-306.7319	-0.926499	0.3672

(ع) تعني فرضية فرعية مشتقة من فرضية فرعية

حسب الجدول (4.28) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمويل طويل الأجل في نمو القطاع السياحي، حيث تبين أن قيمة اختبار (t) (-0.926499) وأن القيمة الاحتمالية (0.3672) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

نتيجة الفرضية:

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل طويل الأجل وبين نمو القطاع السياحي.

تم نفي الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية الخاصة بالتمويل للأجل الطويل التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الانتاجي وهم (الصناعة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة) وهذا ما تم الإشارة إليه في الفرضية الرئيسية حيث تعزى إلى تجنب تلك المصارف باستخدام خدماتها التمويلية ذات الأجل الطويل تجاه تلك القطاعات وذلك لعدة أسباب تم ذكرها في الفرضية الرئيسية وهي عدم وجود حالة من الاستقرار الاقتصادي في فلسطين ما يرفع من المخاطر الأمر الذي يشكل قلقاً لتلك المصارف من عدم استرداد أموالها، لذلك تتجه المصارف الإسلامية الى تقديم خدماتها نحو القطاعات التي تعتبرها آمنة كقطاع العقارات والانشاءات.

<u>نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:</u>

رفض الفرضية القائلة بـ: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين التمويل آجال التمويل وبين نمو النشاط الإنتاجي.

تم رفض الفرضية وذلك بسبب رفض فرضياتها الفرعية المتمثلة بالأجل الطويل، القصير، المتوسط، وهذا يعني أن آجال التمويل المقدمة من المصارف الإسلامية ليس لها أثر على تنمية النشاط الإنتاجي ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسلوب التمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية

كتقسيط مبلغ التمويل على عدة سنوات وليس زيادة حجم التمويل المقدم بشكل تراكمي والذي يعطي أثر إيجابي على تنمية النشاط الإنتاجي.

جدول (4.29): ملخص لنتائج التحليل الاحصائي لفرضيات الدراسة:

	المتغيرات التابعة				
المتغيرات المستقلة	النشاط الانتاجي	القطاع الصناعي	قطاع الزراعة	قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	قطاع السياحة
تمويل المرابحة	✓	✓	✖	✖	✓
باقي التمويلات الاخرى	✓	✓	✖	✖	✓
آجال التمويل (قصير، متوسط، طويل)	✖	✖	✖	✖	✖

4.2.2 تحليل فرضيات المقابلة:

4.2.2.1 الفرضية الرئيسة الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجراءات الحماية للتمويل وبين نمو النشاط الانتاجي.

وذلك لمعرفة العلاقة بين إجراءات الحماية التي تضعها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبين نمو النشاط الإنتاجي والذي يعتبر محور الدراسة وأساسها.

4.2.2.2 الفرضية الرئيسة الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تنوع الاستثمارات وبين نمو النشاط الانتاجي.

وذلك لمعرفة العلاقة بين تنوع الاستثمارات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومدى تأثيرها على نمو النشاط الإنتاجي.

ونظراً لعدم توفر البيانات المتعلقة بالعمل المصرفي وبالذات فيما بتعلق بضمانات الودائع وتنوع الاستثمارات لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المقابلة لتفسير سلوك المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على النشاط الانتاجي بصورة أكثر دقة وهل هناك آفاق لتطوير خدماتها التمويلية الموجهة للقطاع الإنتاجي وأتخذ محوري الدراسة وهما (إجراءات الحماية للتمويل، وتنوع

الاستثمارات) موضوع المقابلة وذلك لإعطاء مؤشر حول ما إذا كانت تلك المصارف لديها آفاق لتطوير خدماتها التمويلية وتم تقسيم مراحل المقابلات إلى قسمين:

القسم الأول/ العاملين بالمصارف الإسلامية:

تم ذلك من خلال عقد 4 مقابلات مع العاملين بالمصارف الإسلامية ذوي العلاقة بموضوع البحث، وذلك للحصول على معلومات من طرفهم والتي تساعد الباحث بالتنبؤ حول ما إذا كانت المصارف الإسلامية في فلسطين تسعى لتطوير خدماتها التمويلية عن طريق طرح عدد من الأسئلة حول محوري الدراسة وهما (إجراءات الحماية للتمويل وتنوع الاستثمارات) وتأثير ذلك على النشاط الانتاجي.

<u>أهم ما جاء في المقابلة:</u>

كنظرة مبدئية حول المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وجد الباحث أن ما نسبته 50% من تلك المصارف تتجه نحو تمويل المرابحة بشكل أكبر من غيرها من التمويلات الأخرى التي تقدم بشكل محدود مقارنة مع تمويل المرابحة الأكثر حظاً وبالسؤال حول ذلك كانت الإجابة من بعض المصارف أنه يقدم خدمات تمويلية أخرى منها ما هو معلن ومنها ما هو خاص بحسب طبيعة المشروع المراد تمويله ويرجع ذلك الى اتفاق العميل مع المصرف وبالسؤال "هل يقدم المصرف تمويل لأصحاب المشاريع الإنتاجية؟" كانت الإجابة من قبل البعض بالرفض المطلق ومثلوا نسبة 50% وكان المبرر هو خوف تلك المصارف بعدم قدرة طالب التمويل الوفاء بالسداد وفي المقابل كانت إجابة البعض الأخر بنعم ولكن هناك تشديد بإجراءات الحماية كالضمانات التي يطلبها المصرف وأيضاً بتقديم دراسة جدوى للمشروع بشكل علمي ومفصل إضافة إلى تحقق المصرف من الأمور الفنية كموقع المشروع وغيرها والتي يؤخذ وقتاً طويلاً لكي يتم الرد بالإيجاب أو بالسلب وبسؤالهم " إن حجم الخدمات التمويلية غير تمويل المرابحة ضعيف جداً حتى أن بعض تلك الخدمات لم تقدم مطلقاً والاتجاه الأكبر للمتعاملين نحو تمويل المرابحة، فلماذا؟ " كانت الإجابة أن المتعاملين يشعرون بتعقيد إجراءات الحماية وأنهم ليس لديهم القدرة على تقديم الضمانات التي يطلبها المصرف، وبالسؤال " هل يفضل المصرف تمويل الأنشطة التجارية أم الشخصية " كانت الإجابة يفضل المصرف التمويل الشخصي لأنه في الغالب الضمانات الشخصية تتسم بسهولة تطبيقها وليست بحاجة سوى لكفالة الشخص نفسه وعادة ما يكون طالب التمويل الشخصي يملك حساباً في المصرف أما بالنسبة لتمويل الأنشطة التجارية فلا يتعامل المصرف الا مع المؤسسات والشركات ذات الوضع المالي الجيد وهذا الأمر يعتبر قليل جداً حيث أن تلك الشركات والمؤسسات ليست بحاجة الى

تمويل أما عن تمويل الأنشطة التجارية لغيرهم فهناك إجراءات تختلف بحسب الشخص الطالب للتمويل والمشروع المقدم.

القسم الثاني/ الخبراء:

في هذه المرحلة قام الباحث بتقديم نتائج المرحلة الأولى والمعلومات التي حصل عليها للخبراء المختصين في هذا المجال، حيث تم مناقشتهم لكي يثمنوا هذا البحث ويساعدوا الباحث في تقديم توصيات ونتائج أكثر دقة وقرباً من الواقع وخاصة الفلسطيني.

أهم ما جاء في المقابلات:

أجمع الخبراء أن المصارف الإسلامية ما زالت ترتكز على تمويل المرابحة في تقديم خدماتها وأيضاً توجهها نحو تمويل القطاعات الآمنة وذلك على حساب القطاعات الإنتاجية التي تحقق التنمية الاقتصادية الحقيقة وبالتالي عدم الاهتمام بالخدمات التمويلية الأخرى أو حتى ابتكار طرق تمويل جديدة والتي أشادوا أنها الأجدر بالتأثير على نمو النشاط الانتاجي بصورة أفضل من تمويل المرابحة وأن الأسباب الرئيسية التي تجعل تلك المصارف تركز على تمويل المرابحة أكثر من غيرها هو العائد الجيد وقلة المخاطر مقارنة مع الخدمات التمويلية الأخرى والتي تضع لها المصارف إجراءات حماية كثيرة ومعقدة ما يجعل الاقبال على تلك الخدمات ضعيف نسبياً وبالسؤال " ما هو السبب الرئيسي الذي يجعل تلك المصارف تضع إجراءات حماية تتصف بنوع من الصعوبة" كانت الإجابة أن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعيشها دولة فلسطين رفع نسبة المخاطرة لتلك التمويلات وخاصة الموجهة للجانب التجاري مما جعل تلك المصارف تعمل على تشديد إجراءاتها المتعلقة بتقديم التمويل وبالتالي ضعف تنوع استثماراتها.

وهذا يؤكد أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لا تتسم بتنوع الاستثمارات وأن إجراءات الحماية للتمويل تتسم بالتعقيد ومتطلباتها صعبة نسبياً ما يضعف دور تلك المصارف في تقديم التمويل الخاص بالمشاريع التي تقع ضمن النشاط الانتاجي ولكن ما وجده الباحث الأهم أن ثمة علاقة بين إجراءات الحماية للتمويل وبين تنوع الاستثمارات في تلك المصارف، حيث أنه كلما كانت إجراءات الحماية للتمويل مبسطة بالنسبة لجميع الخدمات التمويلية المقدمة من تلك المصارف كلما زاد الاقبال عليها وبالتالي تنوع استثمارات تلك المصارف الأمر الذي يعمل على تحسين نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى وهذا ما يحقق التنمية الاقتصادية الحقيقة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج:

1- لم يقتصر دور تمويل المرابحة والتي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على النطاق الاستهلاكي فقط بل كان لها دور وأثر إيجابي على بعض القطاعات الإنتاجية من خلال:

أ- وجود أثر إيجابي لتمويل المرابحة المقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على نمو القطاع الصناعي الفلسطيني.

ب- وجود أثر إيجابي لتمويل المرابحة المقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على نمو القطاع السياحي الفلسطيني.

2- لا يعد تمويل المرابحة والتي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين صالحة لجميع القطاعات الإنتاجية من خلال:

أ- عدم وجود تأثير لتمويل المرابحة المقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على نمو القطاع الزراعي.

ب- عدم وجود تأثير لتمويل المرابحة المقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- ان باقي التمويلات الأخرى كالمشاركة والمضاربة والاستصناع وغيرها أثرت على قطاع الصناعة والسياحة في حين انها لم تؤثر على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الزراعة مثلما كانت النتيجة مع تمويل المرابحة وهذا يعني ان المصارف الإسلامية تتخذ نفس الوجهة في تقديم تمويلاتها.

4- لم تتأثر القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، السياحة) باستخدام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين لآجال التمويل المختلفة سواءً (القصيرة، المتوسطة، الطويلة)، ويرجع ذلك إلى طريقة تقديم الخدمات التمويلية لتلك المصارف.

5- إن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي رفع حاجز المخاطرة بالتمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وبالتالي شددت تلك المصارف إجراءات الحماية للتمويل والتي تتعلق بالشق التجاري مما سبب ذلك عزوف المتعاملين عن طلب التمويل مما يعمل على إضعاف تأثير تلك المصارف على القطاعات الإنتاجية.

6- لم تستطع الخدمات التمويلية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالتأثير على جميع القطاعات الإنتاجية وذلك بسبب ضعف درجة تنوع الاستثمارات الخاصة بتلك المصارف.

5.2 التوصيات:

لكي تكون التوصيات أكثر فعالية وعدلاً أعتمد الباحث على نتائج الدراسة والتحليل لفرضيات الدراسة إضافتاً إلى نتائج المقابلات وقد تم البحث بعمق للخروج بتلك التوصيات وهي كالتالي:

1- العمل على تبسيط إجراءات حماية التمويل المتعلق بالجانب التجاري والذي يعمل على زيادة إقبال طالبي التمويل مما يسهم برفع القدرة للقطاعات الإنتاجية.
2- تبني فكرة المحفظة الاستثمارية لكي تساعد تلك المصارف بتنويع استثماراتها وخفض المخاطر الناجمة عن البيئة الخارجية.
3- تفعيل صيغ التمويل الغير مطبقة كتمويل المزارعة كونه الأنسب في التأثير على قطاع الزراعة والذي يمكن تلك المصارف بالمشاركة في نموه.
4- تجديد وابتكار خدمات تمويلية أخرى وذلك بتأسيس وحدة خاصة لذلك بتلك المصارف.
5- إتباع أسلوب زيادة التمويل بشكل تراكمي عبر السنوات وليس الاهتمام فقط بتقسيط مبلغ التمويل وذلك يسهم برفع قدرة تأثير آجال التمويل وخاصة الأجل الطويل على القطاعات الإنتاجية.
6- العمل على إعادة هيكلة لصيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية للتوافق مع النشاطات الإنتاجية الأخرى وبالتالي زيادة الفئة المستهدفة.
7- إعداد صيغة تمويل خاصة بالمشاريع التي تطلقها الحاضنات التكنولوجية وتبنيها من تلك المصارف مما يسهم بتعزيز دور تلك المصارف في التأثير على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم.

أولا المراجع العربية

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. (2016م). *إحصاء البنوك الإسلامية حول العالم*. المملكة العربية السعودية: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

الأسطل، فراس. (2002م). الإجارة المنتهية بالتمليك. *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث والدراسات*. (2) 22-46.

أشتية، بكر ياسين. (2004م). *واقع اقتصاديات المعلوماتية في فلسطين وآفاقها*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

البرغوثي، بلال. (2006م). *الودائع في المصارف الإسلامية دراسة فقهية وقانونية للواقع في فلسطين*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

بشناق، زاهر صبحي. (2011م). *تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية*، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة.

البنك الإسلامي العربي. (1995م). *عقد التأسيس للنظام الداخلي*. تاريخ الاطلاع: 02 فبراير 2017م، الموقع الالكتروني: http://www.aibnk.com/

البنك الإسلامي العربي. (2016م). *التقرير السنوي للعام 2016م*، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017م، الموقع الالكتروني:https://goo.gl/uJDaA5

البنك الإسلامي الفلسطيني. (2016م). *التقرير السنوي للعام 2016م*، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017م، الموقع الالكتروني:http://www.islamicbank.ps/ar/ir/financial-results

البنك الإسلامي الفلسطيني. (د.ت). *نظرة عامة*. تاريخ الاطلاع: 17 فبراير 2017م، الموقع الالكتروني:www.islamicbank.ps

البنك الوطني الاسلامي. (2016م). *التقرير السنوي للعام 2016م*، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017م، الموقع الالكتروني:www.inb.ps/

بنك دبي الاسلامي. (2016م). *التقرير السنوي للعام 2016م*، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017م، الموقع الالكتروني:https://goo.gl/PaeYWE

جربوع، يوسف. (2002م). *مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*. غزة: الجامعة الإسلامية.

جمعية البنوك الفلسطينية. (2013م). *البنوك الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني*. رام الله: جمعية البنوك الفلسطينية.

جمعية البنوك الفلسطينية. (2016م). *الوضع المالي للبنوك*، رام الله: جمعية البنوك الفلسطينية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *معدل البطالة للقوى العاملة في فلسطين*، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). *الناتج المحلي الفلسطيني بالأسعار الجارية*. فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حامد، أسامة. (1995م). *القطاع المصرفي الفلسطيني: دراسة احصائية*، العدد(2)، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

الحسون، طارق. (2015م). *العولمة والتنمية الاقتصادية*. (د.ط)، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

الحسين، محمد. (2004م). *مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات*. (د.ط)، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

حلس، رائد محمد. (2016م). *معوقات التنمية في فلسطين" تقرير صحفي"*، تاريخ الاطلاع: 30 مارس 2017م، الموقع الالكتروني لدنيا الوطن: www.alwatanvoice.com.

خالد، جميل. (2014م). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. ط1، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

خلف، فليح حسن. (1986م). *التنمية الاقتصادية*. (د.ط)، بغداد: الجامعة المستنصرية للطباعة.

خلف، فليح حسن. (2006م). *البنوك الإسلامية*. (د.ط)، عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع. الأردن.

دعيس، معن. (2000م). *التنظيم التشريعي للعلاقة بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية*. (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد الحقوق، جامعة بيرزيت.

الرفاعي، فادي محمد. (2003م). *المصارف الإسلامية*. ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

زيتوني عمار. (2007م). *المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر 1970م-2004م*، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

سلطان، سفيان. (2016م). *القطاعات الإنتاجية في فلسطين بين الواقع والطموح "تقرير صحفي"*، تاريخ الاطلاع: 31 يوليو 2016م، الموقع الالكتروني لوكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية –وفا: www.wafa.ps

سلطة النقد الفلسطينية. (2002م). *قانون المصارف الفلسطيني*، فلسطين: سلطة النقد الفلسطينية.

سلطة النقد الفلسطينية. (2014م-2015م-2016م). *التقارير السنوية للبنوك*. تاريخ الاطلاع: 02 فبراير 2017م، الموقع الالكتروني:http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

سلطة النقد الفلسطينية. (د.ت). *القوانين المنظمة لعمل البنوك*. تاريخ الاطلاع: 15 يناير 2017م، الموقع الالكتروني:http://www.pma.ps/ar-eg/legislation/laws.aspx

سلطة النقد الفلسطينية. (د.ت). *قوانين بشأن المصارف*، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2017م، الموقع الالكتروني: http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=328&language=ar-EG .

سلمان، جمال. (2017م). *اقتصاد المعرفة*، ط2، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

السيد، هبة. (2016م). *الدور التمويلي لبيع السلم في القطاع الزراعي الفلسطيني*: دراسة حالة قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة

شاهين، علي. (2014م). المصارف في فلسطين (النشأة والتطور). *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث والدراسات*. 5(1) 44-60.

الشريف، ماهر. (د.ت). *التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعية هيئة الموسوعة العربية*. تاريخ الاطلاع: 29 مارس 2017م الموقع الالكتروني: www.arab-ency.com/ar/

أبو شقرة، آية. (2015م). معيار الجودة في عقدي السلم والاستصناع: في الفقه الإسلامي، *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث والدراسات*، فلسطين. *25*(3) 67-94

عاشور، عبد الحميد. (1996م). *النظام القانوني للبنوك الإسلامية دراسة مقارنة في وثائق تأسيس البنوك الإسلامية وتشريعات الشركات والبنوك والفقه الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية*: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

عاشور، يوسف. (2002م). *مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية*. (د.ط)، غزة: الجامعة الإسلامية.

عاشور، يوسف. (2003م). *آفاق النظام المصرفي الفلسطيني*. (د.ط)، غزة: الرنتيسي للطباعة والنشر.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2001م). *التمويل الكلي والتنمية الكلية*. (د.ط)، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

عبد الله، أحمد علي. (1989م). *مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات، ضمن كتاب: المصارف الإسلامية*. (د.ط)، بيروت: اتحاد المصارف الإسلامية.

العبيدي، سعيد. (2011م). *الاقتصاد الإسلامي*. ط1، بغداد: دار دجلة ناشرون وموزعون.

العجلوني، محمد محمود. (2008م). *البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*. (د.ط)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عربيات، وائل. (2007م). *المصارف والمؤسسات الاقتصادية*. (د.ط)، الأردن: دار الثقافة.

عريقات، محمد حربي. (1992م). *مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء*. (د.ط)، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

عطية، عبد القادر. (2005م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. (د.ط)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عفانة، حسام الدين. (2009م). فتوى حكم شراء شقة لم يتم بناؤها بعد. تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2016م، الموقع الالكتروني لشبكة يسألونك الإسلامية: www. yasaloonak.net

علي، أحمد محمد. (2001م). *دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، (سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك) جدة: البنك الإسلامي للتنمية.

العلي، عبد الستار. (2000م). *إدارة الإنتاج والعمليات –مدخل كمي*. (د.ط)، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

عودة، عبير. (2017م). *مؤتمر واقع القطاع المصرفي، الأردن*. تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2017م، الموقع الالكتروني لوكالة معاً الإخبارية: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=890665

عورتاني، هشام. (1997م). *مستقبل التجارة الزراعية مع إسرائيل*. فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

فلاح، بلال. (2012م). *السياحة في فلسطين: تحليل الاهمية والأثر*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

القطاربي، محمد. (2011م). *دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية*. (د.ط)، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

محمد، عبد العزيز وآخرون. (2003م). *التنمية الاقتصادية*. (د.ط)، مصر: جامعة الإسكندرية للنشر.

المدهون، خالد. (2013م). نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، *مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات*، غزة. (6) 95-116

مصرف الصفا. (2016م). *صيغ التمويل الإسلامي*، تاريخ الاطلاع: 13 مارس 2017م، الموقع الالكتروني: http://www.safabank.ps/index.php/ar/page/islamic-formulas

أبو معمر، فارس. (2002م). *دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة بين 1999-2000م*. فلسطين: الجامعة الإسلامية – غزة –.

قحف، منذر. (2013م). *أساسيات التمويل الإسلامي*. ط1، ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية.

المغربي، محمد. (2016م). *التمويل والاستثمار في الإسلام*. ط1، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

الطاهر، البشير. (2014م). المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول. ط1، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

المعموري، محسن حسن. (2013م). *مبادئ علم الاقتصاد*. ط1، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. (2014م). *تطور القطاع المصرفي وتطور خدماته في الاراضي الفلسطينية المحتلة*، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).

معهد ماس للأبحاث السياسية والاقتصادية. (د.ت). *نظرة عامة*. تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2017م، الموقع الالكتروني: www.mas.ps

مكتبة الجامعة الأردنية للرسائل الجامعية. (د.ت). *نظرة عامة على الرسائل الجامعية*. تاريخ الاطلاع: 05 يناير 2017م، الموقع الالكتروني: theses.ju.edu.jo

مكتبة الجامعة الإسلامية. (د.ت). *نظرة عامة على الرسائل الجامعية*. تاريخ الاطلاع: 17 أبريل 2017م، الموقع الالكتروني: library.iugaza.edu.ps/thesis.aspx

مكتبة المنهل. (د.ت). *نظرة عامة على الكتب*. تاريخ الاطلاع: 05 يناير 2017م، الموقع الالكتروني: platform.almanhal.com

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. (2015م). *تقدير للخسائر الاقتصادية الاولية في قطاع غزة*. تاريخ الاطلاع: 22 فبراير 2017م، الموقع الالكتروني: http://www.mne.ps/newmne/economyreport.html

ثانياً: المراجع الأجنبية.

U.S. Department of Housing and Urban Development. (N.D). *Economic Development*, Retrieved: 13 May 2017, from: www.portal.hud.gov/hudportal/HUD?src=/topics/economic_development.

Kangni Kpodar, Patrick A. Imam (2016) " Islamic banking: Good for growth? ".

Musaeva , Gulzhan And Other (2015) " Research on Islamic Banking in Malaysia : A Guide for Future Directions ".

Laurent Gheeraert, Laurent Weill (2014) " Does Islamic banking development favor macroeconomic efficiency? ".

Donsyah yudistira (2004) "Efficiency in Islamic Banking: An Empirical Analysis of Eighteen Banks".

الملاحق

ملحق رقم (1): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الزراعي

Dependent Variable: Y1N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 08:32
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.765926	17.58986	-0.270947	0.7897
X1N	1.69E-07	2.49E-07	0.675558	0.5084

R-squared	0.026144	Mean dependent var	-2.129433
Adjusted R-squared	-0.031142	S.D. dependent var	73.62385
S.E. of regression	74.76144	Akaike info criterion	11.56578
Sum squared resid	95017.65	Schwarz criterion	11.66520
Log likelihood	-107.8749	Hannan-Quinn criter.	11.58261
F-statistic	0.456379	Durbin-Watson stat	2.731837
Prob(F-statistic)	0.508407		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.067000	Prob. F(2,16)	0.9355
Obs*R-squared	0.157804	Prob. Chi-Square(2)	0.9241
Scaled explained SS	0.265245	Prob. Chi-Square(2)	0.8758

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

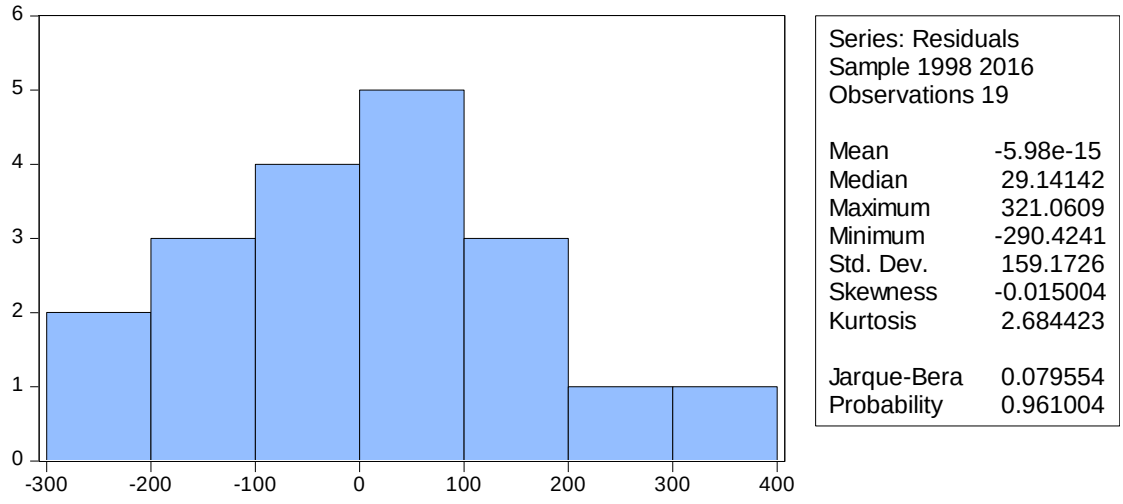

ملحق رقم (2):الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع الزراعي

Dependent Variable: Y1N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 08:38
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.055996	17.65101	-0.116480	0.9086
X2N	-7.85E-09	3.29E-07	-0.023828	0.9813

R-squared	0.000033	Mean dependent var	-2.129433
Adjusted R-squared	-0.058788	S.D. dependent var	73.62385
S.E. of regression	75.75705	Akaike info criterion	11.59224
Sum squared resid	97565.21	Schwarz criterion	11.69166
Log likelihood	-108.1263	Hannan-Quinn criter.	11.60907
F-statistic	0.000568	Durbin-Watson stat	2.760070
Prob(F-statistic)	0.981267		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.276759	Prob. F(2,16)	0.7618
Obs*R-squared	0.635325	Prob. Chi-Square(2)	0.7278
Scaled explained SS	1.146833	Prob. Chi-Square(2)	0.5636

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

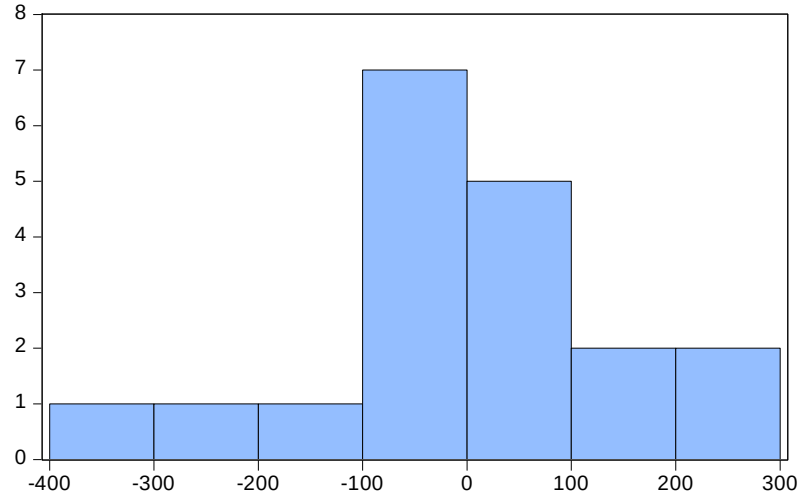

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-5.98e-15
Median	-3.095014
Maximum	264.6991
Minimum	-351.9888
Std. Dev.	143.7031
Skewness	-0.539559
Kurtosis	3.711110
Jarque-Bera	1.322221
Probability	0.516278

ملحق رقم (3): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع الزراعي

Dependent Variable: Y1N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 08:43
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.617268	17.34190	-0.150922	0.8818
X3N	-77.24058	193.1275	-0.399946	0.6942

R-squared	0.009322	Mean dependent var	-2.129433
Adjusted R-squared	-0.048954	S.D. dependent var	73.62385
S.E. of regression	75.40439	Akaike info criterion	11.58291
Sum squared resid	96658.99	Schwarz criterion	11.68232
Log likelihood	-108.0376	Hannan-Quinn criter.	11.59973
F-statistic	0.159957	Durbin-Watson stat	2.778328
Prob(F-statistic)	0.694177		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.458220	Prob. F(2,16)	0.6405
Obs*R-squared	1.029317	Prob. Chi-Square(2)	0.5977
Scaled explained SS	1.939550	Prob. Chi-Square(2)	0.3792

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

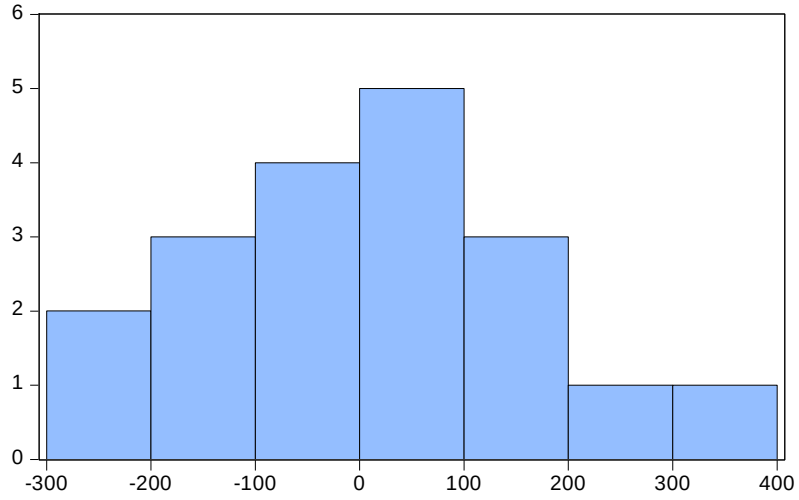

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	0.000000
Median	3.586619
Maximum	322.4484
Minimum	-260.7136
Std. Dev.	157.4262
Skewness	0.164123
Kurtosis	2.432337
Jarque-Bera	0.340406
Probability	0.843493

ملحق رقم (4): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الزراعي

Dependent Variable: Y1N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 08:46
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.899554	17.25716	-0.168020	0.8685
X4N	133.0208	226.9067	0.586236	0.5654

R-squared	0.019815	Mean dependent var	-2.129433
Adjusted R-squared	-0.037842	S.D. dependent var	73.62385
S.E. of regression	75.00396	Akaike info criterion	11.57226
Sum squared resid	95635.11	Schwarz criterion	11.67167
Log likelihood	-107.9365	Hannan-Quinn criter.	11.58908
F-statistic	0.343672	Durbin-Watson stat	2.720848
Prob(F-statistic)	0.565420		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.482025	Prob. F(2,16)	0.6262
Obs*R-squared	1.079751	Prob. Chi-Square(2)	0.5828
Scaled explained SS	1.873957	Prob. Chi-Square(2)	0.3918

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

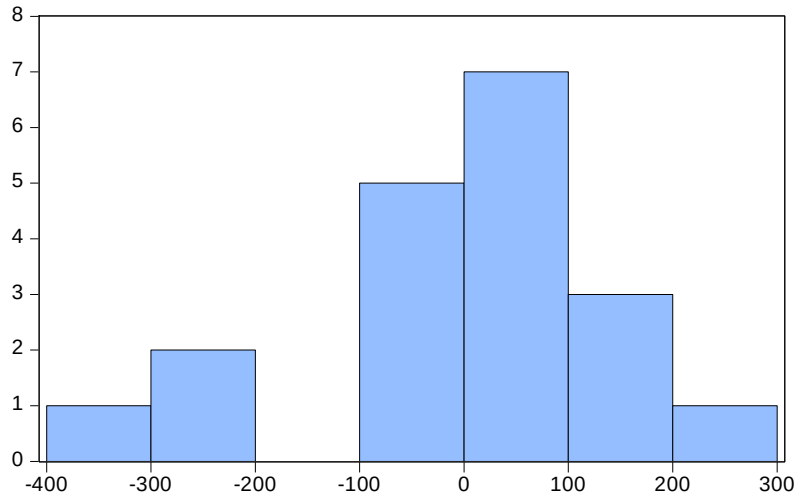

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-8.98e-15
Median	37.38664
Maximum	278.2206
Minimum	-301.4061
Std. Dev.	145.6615
Skewness	-0.471383
Kurtosis	2.827319
Jarque-Bera	0.727246
Probability	0.695153

ملحق رقم (5): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع الزراعي

Dependent Variable: Y1N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 08:48
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.112080	17.37259	-0.121575	0.9047
X5N	-32.97172	261.7451	-0.125969	0.9012

R-squared	0.000933	Mean dependent var	-2.129433
Adjusted R-squared	-0.057836	S.D. dependent var	73.62385
S.E. of regression	75.72298	Akaike info criterion	11.59134
Sum squared resid	97477.48	Schwarz criterion	11.69076
Log likelihood	-108.1177	Hannan-Quinn criter.	11.60817
F-statistic	0.015868	Durbin-Watson stat	2.741539
Prob(F-statistic)	0.901234		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.638504	Prob. F(2,16)	0.5410
Obs*R-squared	1.404360	Prob. Chi-Square(2)	0.4955
Scaled explained SS	2.463728	Prob. Chi-Square(2)	0.2917

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

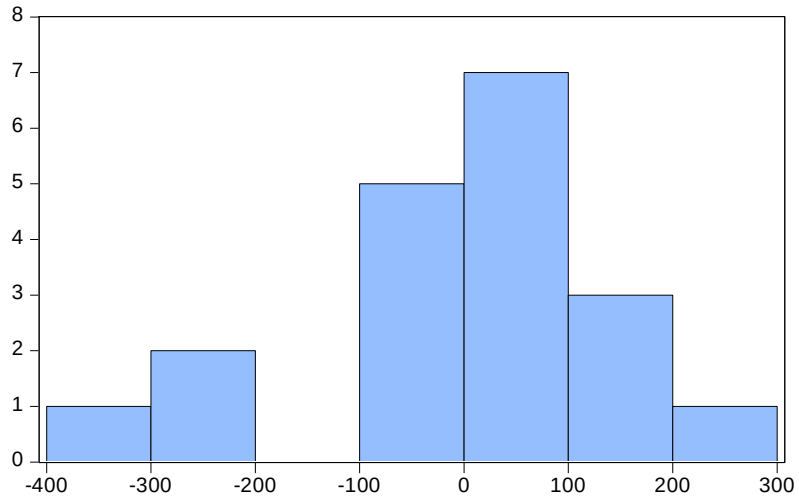

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-8.98e-15
Median	37.38664
Maximum	278.2206
Minimum	-301.4061
Std. Dev.	145.6615
Skewness	-0.471383
Kurtosis	2.827319
Jarque-Bera	0.727246
Probability	0.695153

ملحق رقم (6): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع الصناعي

Dependent Variable: Y2N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:42
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.125275	34.25998	-0.178788	0.8602
X1N	1.04E-06	4.86E-07	2.145351	0.0467

R-squared	0.213055	Mean dependent var	10.18221
Adjusted R-squared	0.166764	S.D. dependent var	159.5212
S.E. of regression	145.6137	Akaike info criterion	12.89909
Sum squared resid	360457.1	Schwarz criterion	12.99851
Log likelihood	-120.5414	Hannan-Quinn criter.	12.91592
F-statistic	4.602532	Durbin-Watson stat	2.674058
Prob(F-statistic)	0.046662		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.371068	Prob. F(2,16)	0.6958
Obs*R-squared	0.842221	Prob. Chi-Square(2)	0.6563
Scaled explained SS	0.491854	Prob. Chi-Square(2)	0.7820

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

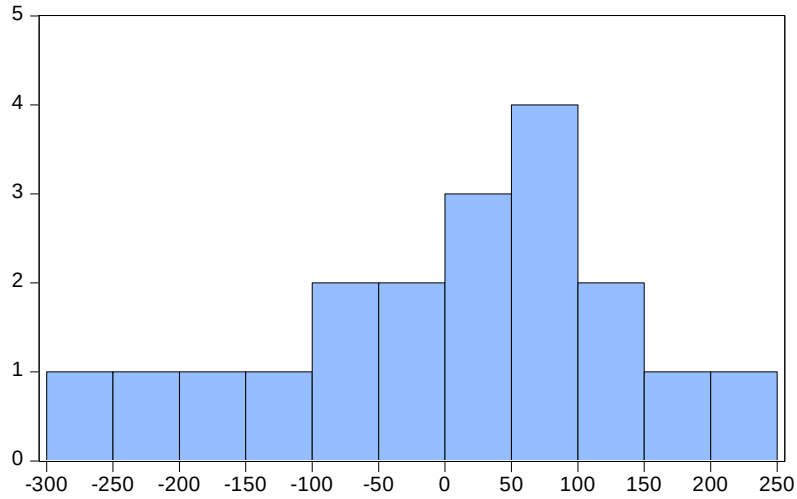

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-8.60e-15
Median	46.54009
Maximum	231.5003
Minimum	-291.5019
Std. Dev.	141.5111
Skewness	-0.543367
Kurtosis	2.458982
Jarque-Bera	1.166671
Probability	0.558034

ملحق رقم (7):الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات في نمو القطاع الصناعي

Dependent Variable: Y2N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:45
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.043136	34.92232	-0.029870	0.9765
X2N	1.20E-06	6.51E-07	1.840927	0.0832

R-squared	0.166218	Mean dependent var	10.18221
Adjusted R-squared	0.117172	S.D. dependent var	159.5212
S.E. of regression	149.8844	Akaike info criterion	12.95691
Sum squared resid	381910.9	Schwarz criterion	13.05632
Log likelihood	-121.0906	Hannan-Quinn criter.	12.97373
F-statistic	3.389013	Durbin-Watson stat	2.476423
Prob(F-statistic)	0.083153		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.123548	Prob. F(2,16)	0.8846
Obs*R-squared	0.288964	Prob. Chi-Square(2)	0.8655
Scaled explained SS	0.211358	Prob. Chi-Square(2)	0.8997

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

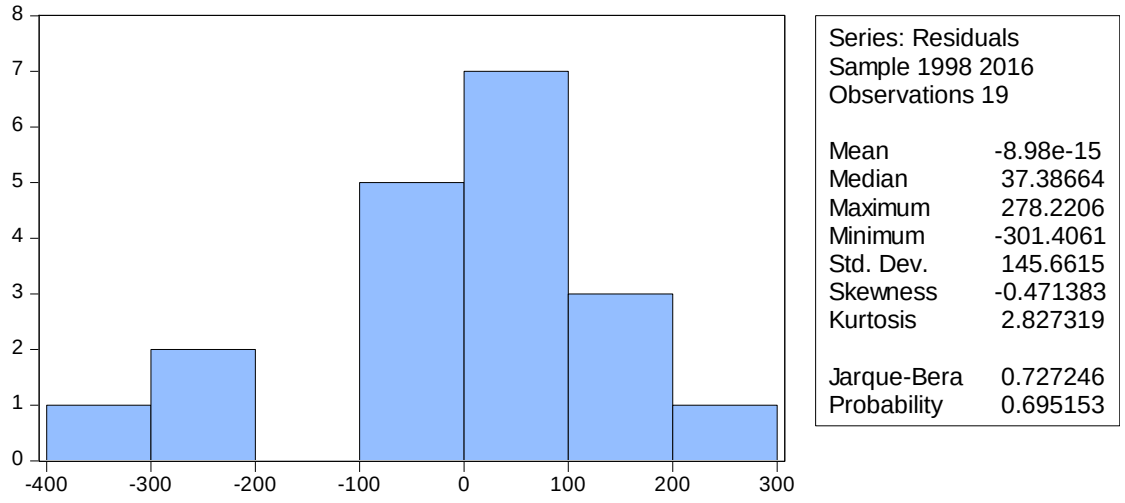

ملحق رقم (8): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع الصناعي

Dependent Variable: Y2N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.413744	37.25538	0.225840	0.8240
X3N	-280.0073	414.8932	-0.674890	0.5088

R-squared	0.026094	Mean dependent var	10.18221
Adjusted R-squared	-0.031195	S.D. dependent var	159.5212
S.E. of regression	161.9902	Akaike info criterion	13.11225
Sum squared resid	446094.2	Schwarz criterion	13.21166
Log likelihood	-122.5664	Hannan-Quinn criter.	13.12907
F-statistic	0.455476	Durbin-Watson stat	2.360233
Prob(F-statistic)	0.508821		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.002324	Prob. F(2,16)	0.3889
Obs*R-squared	2.115470	Prob. Chi-Square(2)	0.3472
Scaled explained SS	1.212866	Prob. Chi-Square(2)	0.5453

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

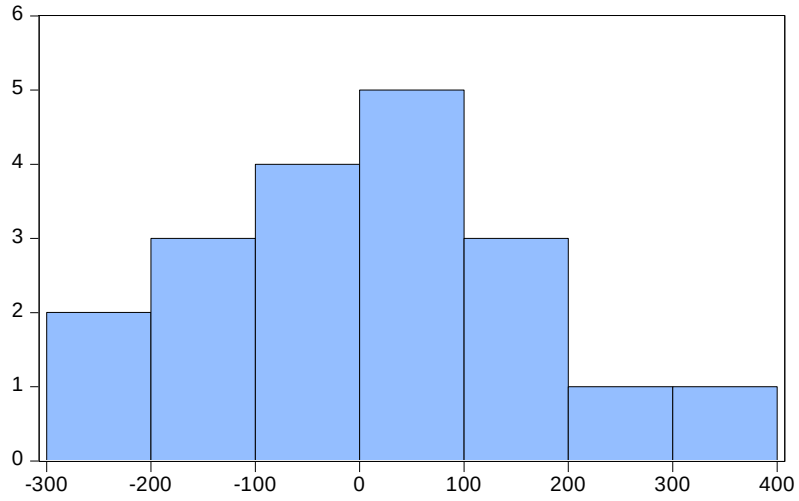

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	0.000000
Median	3.586619
Maximum	322.4484
Minimum	-260.7136
Std. Dev.	157.4262
Skewness	0.164123
Kurtosis	2.432337
Jarque-Bera	0.340406
Probability	0.843493

ملحق رقم (9): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع الصناعي

Dependent Variable: Y2N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.96545	37.68472	0.290979	0.7746
X4N	-135.2875	495.4995	-0.273033	0.7881

R-squared	0.004366	Mean dependent var	10.18221
Adjusted R-squared	-0.054201	S.D. dependent var	159.5212
S.E. of regression	163.7872	Akaike info criterion	13.13431
Sum squared resid	456046.5	Schwarz criterion	13.23373
Log likelihood	-122.7760	Hannan-Quinn criter.	13.15114
F-statistic	0.074547	Durbin-Watson stat	2.288781
Prob(F-statistic)	0.788117		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.589876	Prob. F(2,16)	0.2345
Obs*R-squared	3.149951	Prob. Chi-Square(2)	0.2070
Scaled explained SS	2.123810	Prob. Chi-Square(2)	0.3458

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

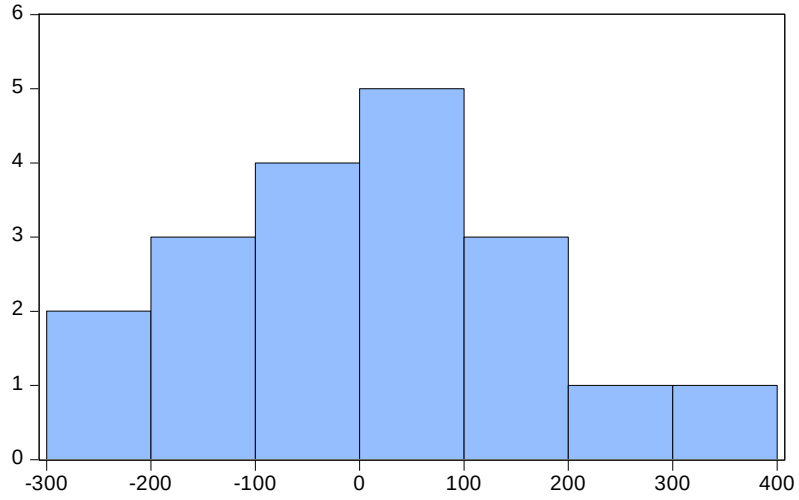

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-5.98e-15
Median	29.14142
Maximum	321.0609
Minimum	-290.4241
Std. Dev.	159.1726
Skewness	-0.015004
Kurtosis	2.684423
Jarque-Bera	0.079554
Probability	0.961004

ملحق رقم (10): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع الصناعي

Dependent Variable: Y2N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:50
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.820829	36.00028	0.272799	0.7883
X5N	686.6243	542.4003	1.265899	0.2226

R-squared	0.086144	Mean dependent var	10.18221
Adjusted R-squared	0.032388	S.D. dependent var	159.5212
S.E. of regression	156.9166	Akaike info criterion	13.04861
Sum squared resid	418588.2	Schwarz criterion	13.14802
Log likelihood	-121.9618	Hannan-Quinn criter.	13.06543
F-statistic	1.602501	Durbin-Watson stat	2.073661
Prob(F-statistic)	0.222623		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.703861	Prob. F(2,16)	0.5094
Obs*R-squared	1.536486	Prob. Chi-Square(2)	0.4638
Scaled explained SS	1.342685	Prob. Chi-Square(2)	0.5110

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

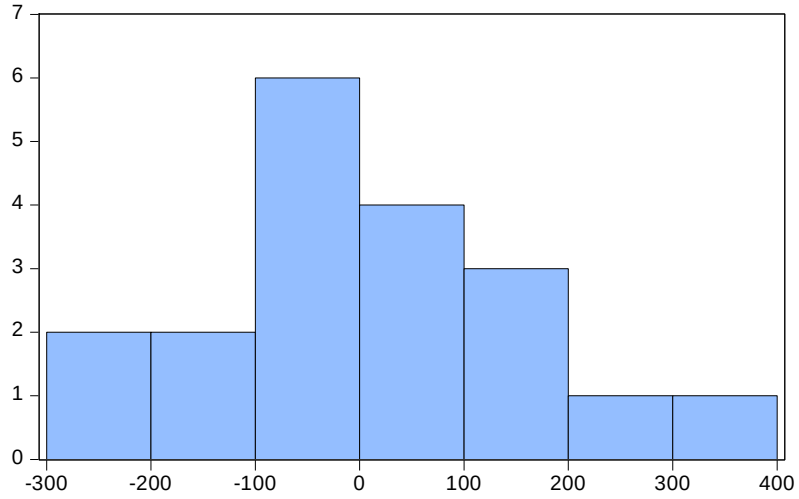

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-5.98e-15
Median	-33.68326
Maximum	363.5049
Minimum	-274.5871
Std. Dev.	152.4956
Skewness	0.337724
Kurtosis	3.183157
Jarque-Bera	0.387739
Probability	0.823765

ملحق رقم (11): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات

Dependent Variable: Y3N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.662175	34.57189	0.134855	0.8943
X1N	3.55E-07	4.90E-07	0.723678	0.4791

R-squared	0.029886	Mean dependent var	10.21316
Adjusted R-squared	-0.027180	S.D. dependent var	144.9823
S.E. of regression	146.9394	Akaike info criterion	12.91722
Sum squared resid	367050.2	Schwarz criterion	13.01663
Log likelihood	-120.7136	Hannan-Quinn criter.	12.93404
F-statistic	0.523710	Durbin-Watson stat	3.043916
Prob(F-statistic)	0.479104		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.882477	Prob. F(2,16)	0.4330
Obs*R-squared	1.887656	Prob. Chi-Square(2)	0.3891
Scaled explained SS	2.056130	Prob. Chi-Square(2)	0.3577

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

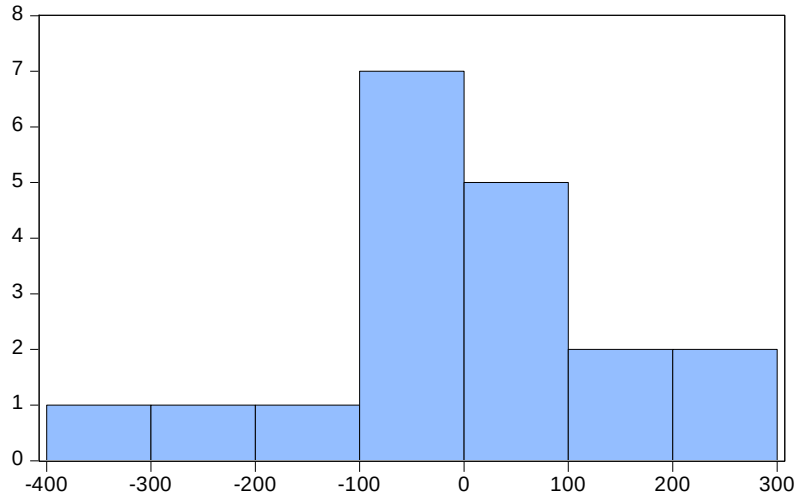

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-1.50e-15
Median	-1.180351
Maximum	267.9343
Minimum	-349.3282
Std. Dev.	142.7994
Skewness	-0.491889
Kurtosis	3.721241
Jarque-Bera	1.178005
Probability	0.554880

ملحق رقم (12): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات

Dependent Variable: Y3N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.896277	34.45279	0.200166	0.8437
X2N	3.54E-07	6.43E-07	0.551373	0.5886

R-squared	0.017569	Mean dependent var	10.21316
Adjusted R-squared	-0.040221	S.D. dependent var	144.9823
S.E. of regression	147.8693	Akaike info criterion	12.92983
Sum squared resid	371710.4	Schwarz criterion	13.02925
Log likelihood	-120.8334	Hannan-Quinn criter.	12.94666
F-statistic	0.304012	Durbin-Watson stat	2.900356
Prob(F-statistic)	0.588553		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.224112	Prob. F(2,16)	0.8017
Obs*R-squared	0.517762	Prob. Chi-Square(2)	0.7719
Scaled explained SS	0.561873	Prob. Chi-Square(2)	0.7551

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

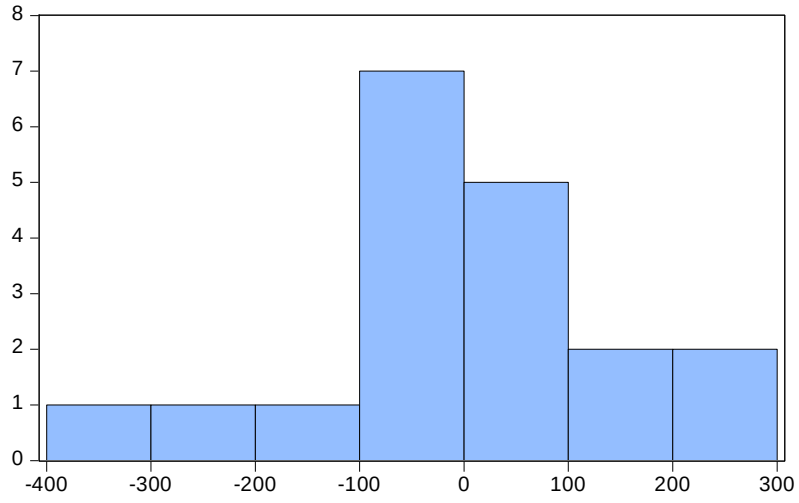

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-5.98e-15
Median	-3.095014
Maximum	264.6991
Minimum	-351.9888
Std. Dev.	143.7031
Skewness	-0.539559
Kurtosis	3.711110
Jarque-Bera	1.322221
Probability	0.516278

ملحق رقم (13): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات

Dependent Variable: Y3N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.961711	33.42060	0.238228	0.8146
X3N	-356.4791	372.1874	-0.957794	0.3516

R-squared	0.051200	Mean dependent var	10.21316
Adjusted R-squared	-0.004612	S.D. dependent var	144.9823
S.E. of regression	145.3163	Akaike info criterion	12.89500
Sum squared resid	358985.8	Schwarz criterion	12.99442
Log likelihood	-120.5025	Hannan-Quinn criter.	12.91183
F-statistic	0.917370	Durbin-Watson stat	2.698374
Prob(F-statistic)	0.351591		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.733666	Prob. F(2,16)	0.4956
Obs*R-squared	1.596082	Prob. Chi-Square(2)	0.4502
Scaled explained SS	1.032557	Prob. Chi-Square(2)	0.5967

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

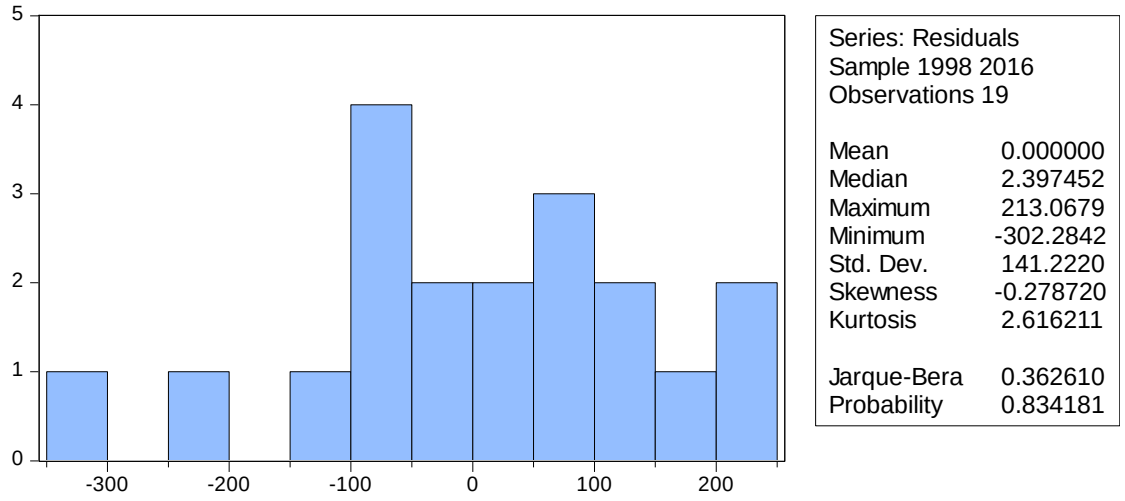

ملحق رقم (14): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات

Dependent Variable: Y3N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.817770	34.30199	0.286216	0.7782
X4N	68.29432	451.0216	0.151421	0.8814

R-squared	0.001347	Mean dependent var	10.21316
Adjusted R-squared	-0.057397	S.D. dependent var	144.9823
S.E. of regression	149.0851	Akaike info criterion	12.94621
Sum squared resid	377848.1	Schwarz criterion	13.04563
Log likelihood	-120.9890	Hannan-Quinn criter.	12.96304
F-statistic	0.022928	Durbin-Watson stat	2.774841
Prob(F-statistic)	0.881426		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.434582	Prob. F(2,16)	0.2673
Obs*R-squared	2.889058	Prob. Chi-Square(2)	0.2359
Scaled explained SS	2.736920	Prob. Chi-Square(2)	0.2545

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

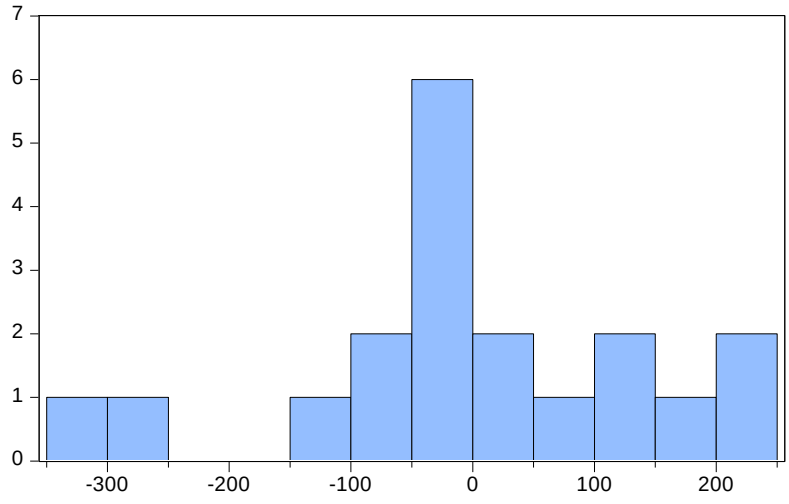

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	2.99e-15
Median	-12.39603
Maximum	232.2822
Minimum	-344.8689
Std. Dev.	144.8847
Skewness	-0.511544
Kurtosis	3.366711
Jarque-Bera	0.935107
Probability	0.626533

ملحق رقم (15): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات

Dependent Variable: Y3N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.918350	33.01752	0.300397	0.7675
X5N	560.1352	497.4604	1.125990	0.2758

R-squared	0.069403	Mean dependent var	10.21316
Adjusted R-squared	0.014663	S.D. dependent var	144.9823
S.E. of regression	143.9155	Akaike info criterion	12.87563
Sum squared resid	352098.4	Schwarz criterion	12.97505
Log likelihood	-120.3185	Hannan-Quinn criter.	12.89246
F-statistic	1.267853	Durbin-Watson stat	2.683501
Prob(F-statistic)	0.275815		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.708485	Prob. F(2,16)	0.2126
Obs*R-squared	3.343593	Prob. Chi-Square(2)	0.1879
Scaled explained SS	2.217778	Prob. Chi-Square(2)	0.3299

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

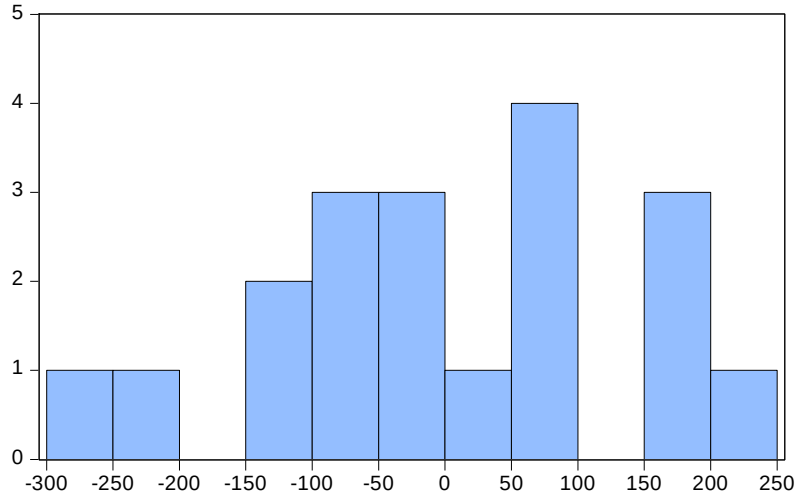

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	2.99e-15
Median	-7.611590
Maximum	242.0411
Minimum	-296.6062
Std. Dev.	139.8607
Skewness	-0.190919
Kurtosis	2.657082
Jarque-Bera	0.208520
Probability	0.900991

ملحق رقم (16): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو القطاع السياحي

Dependent Variable: Y4N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:01
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.533319	21.23150	-0.449018	0.6591
X1N	5.32E-07	3.01E-07	1.765681	0.0954

R-squared	0.154970	Mean dependent var	-1.215789
Adjusted R-squared	0.105262	S.D. dependent var	95.39993
S.E. of regression	90.23934	Akaike info criterion	11.94211
Sum squared resid	138433.4	Schwarz criterion	12.04152
Log likelihood	-111.4500	Hannan-Quinn criter.	11.95893
F-statistic	3.117628	Durbin-Watson stat	3.106275
Prob(F-statistic)	0.095402		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.958067	Prob. F(2,16)	0.4046
Obs*R-squared	2.032053	Prob. Chi-Square(2)	0.3620
Scaled explained SS	1.359435	Prob. Chi-Square(2)	0.5068

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

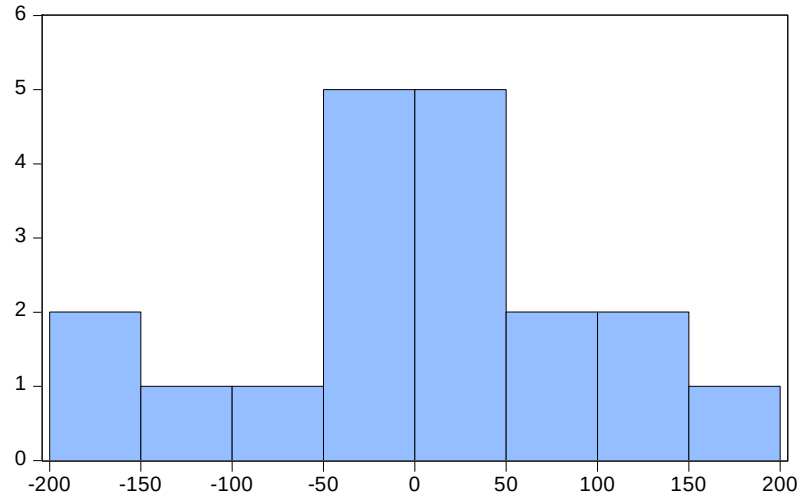

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-7.11e-15
Median	6.196681
Maximum	163.6865
Minimum	-162.6220
Std. Dev.	87.69688
Skewness	-0.030706
Kurtosis	2.671332
Jarque-Bera	0.088503
Probability	0.956713

ملحق رقم (17): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو القطاع السياحي

Dependent Variable: Y4N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:03
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.271919	20.66565	-0.400274	0.6939
X2N	7.54E-07	3.86E-07	1.955498	0.0672

R-squared	0.183633	Mean dependent var	-1.215789
Adjusted R-squared	0.135612	S.D. dependent var	95.39993
S.E. of regression	88.69569	Akaike info criterion	11.90760
Sum squared resid	133737.7	Schwarz criterion	12.00701
Log likelihood	-111.1222	Hannan-Quinn criter.	11.92443
F-statistic	3.823974	Durbin-Watson stat	2.989932
Prob(F-statistic)	0.067166		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.126269	Prob. F(2,16)	0.8822
Obs*R-squared	0.295229	Prob. Chi-Square(2)	0.8628
Scaled explained SS	0.196764	Prob. Chi-Square(2)	0.9063

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

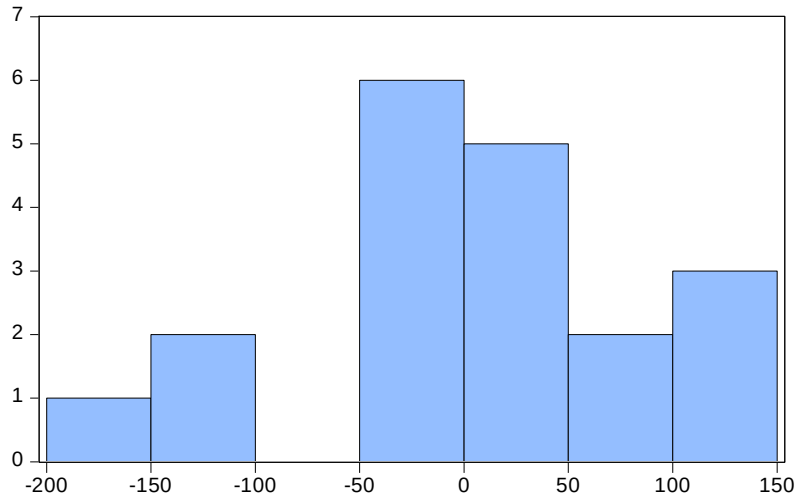

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-2.80e-15
Median	1.856258
Maximum	143.7856
Minimum	-177.5945
Std. Dev.	86.19672
Skewness	-0.200866
Kurtosis	2.665044
Jarque-Bera	0.216588
Probability	0.897364

ملحق رقم (18): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الأجل في نمو القطاع السياحي

Dependent Variable: Y4N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:04
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.130521	22.57476	-0.050079	0.9606
X3N	13.50090	251.4031	0.053702	0.9578

R-squared	0.000170	Mean dependent var	-1.215789
Adjusted R-squared	-0.058644	S.D. dependent var	95.39993
S.E. of regression	98.15739	Akaike info criterion	12.11032
Sum squared resid	163792.9	Schwarz criterion	12.20974
Log likelihood	-113.0481	Hannan-Quinn criter.	12.12715
F-statistic	0.002884	Durbin-Watson stat	3.292142
Prob(F-statistic)	0.957798		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.348475	Prob. F(2,16)	0.7110
Obs*R-squared	0.793081	Prob. Chi-Square(2)	0.6726
Scaled explained SS	0.520711	Prob. Chi-Square(2)	0.7708

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

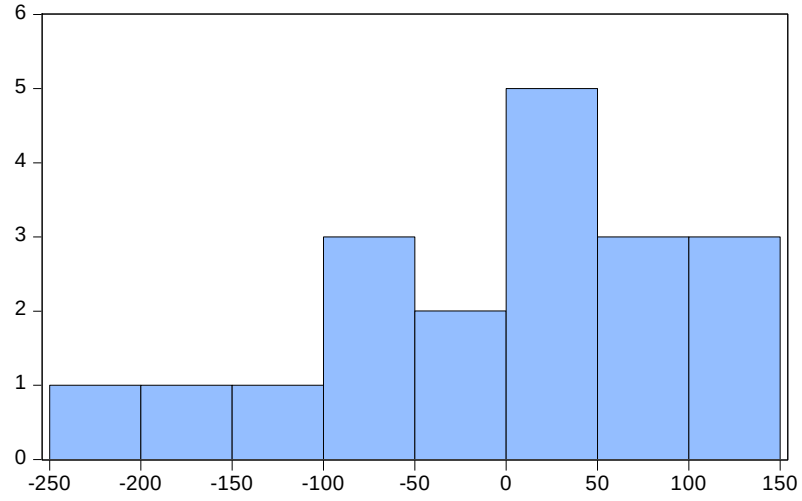

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	4.49e-15
Median	3.135727
Maximum	143.0005
Minimum	-204.2844
Std. Dev.	95.39184
Skewness	-0.422017
Kurtosis	2.640283
Jarque-Bera	0.666418
Probability	0.716620

ملحق رقم (19): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو القطاع السياحي

Dependent Variable: Y4N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:06
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.466999	22.23171	-0.110968	0.9129
X4N	216.1180	292.3148	0.739333	0.4698

R-squared	0.031152	Mean dependent var	-1.215789
Adjusted R-squared	-0.025839	S.D. dependent var	95.39993
S.E. of regression	96.62459	Akaike info criterion	12.07884
Sum squared resid	158717.3	Schwarz criterion	12.17826
Log likelihood	-112.7490	Hannan-Quinn criter.	12.09567
F-statistic	0.546614	Durbin-Watson stat	3.360214
Prob(F-statistic)	0.469791		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.629397	Prob. F(2,16)	0.5456
Obs*R-squared	1.385791	Prob. Chi-Square(2)	0.5001
Scaled explained SS	0.935661	Prob. Chi-Square(2)	0.6264

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

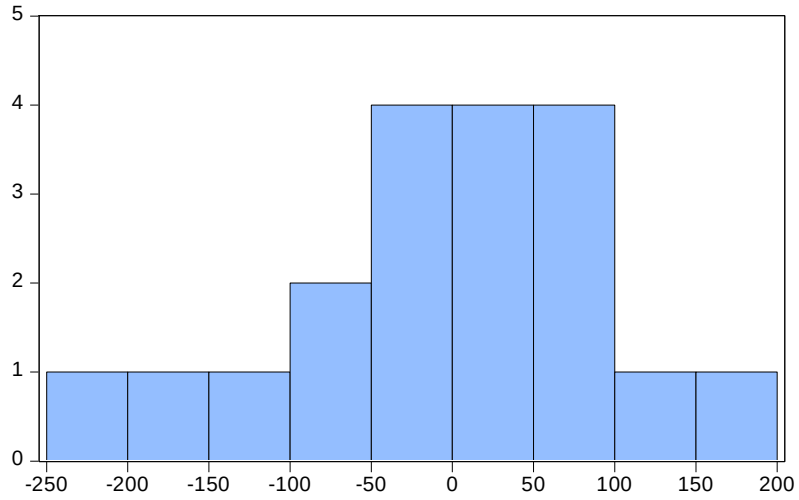

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-2.99e-15
Median	4.050539
Maximum	150.5505
Minimum	-204.4330
Std. Dev.	93.90222
Skewness	-0.395789
Kurtosis	2.686787
Jarque-Bera	0.573720
Probability	0.750617

ملحق رقم (20): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو القطاع السياحي

Dependent Variable: Y4N
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:07
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.054352	21.97353	-0.047983	0.9623
X5N	-306.7319	331.0655	-0.926499	0.3672

R-squared	0.048067	Mean dependent var	-1.215789
Adjusted R-squared	-0.007929	S.D. dependent var	95.39993
S.E. of regression	95.77740	Akaike info criterion	12.06123
Sum squared resid	155946.3	Schwarz criterion	12.16065
Log likelihood	-112.5817	Hannan-Quinn criter.	12.07806
F-statistic	0.858400	Durbin-Watson stat	3.211218
Prob(F-statistic)	0.367154		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.034026	Prob. F(2,16)	0.3782
Obs*R-squared	2.174723	Prob. Chi-Square(2)	0.3371
Scaled explained SS	0.986279	Prob. Chi-Square(2)	0.6107

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

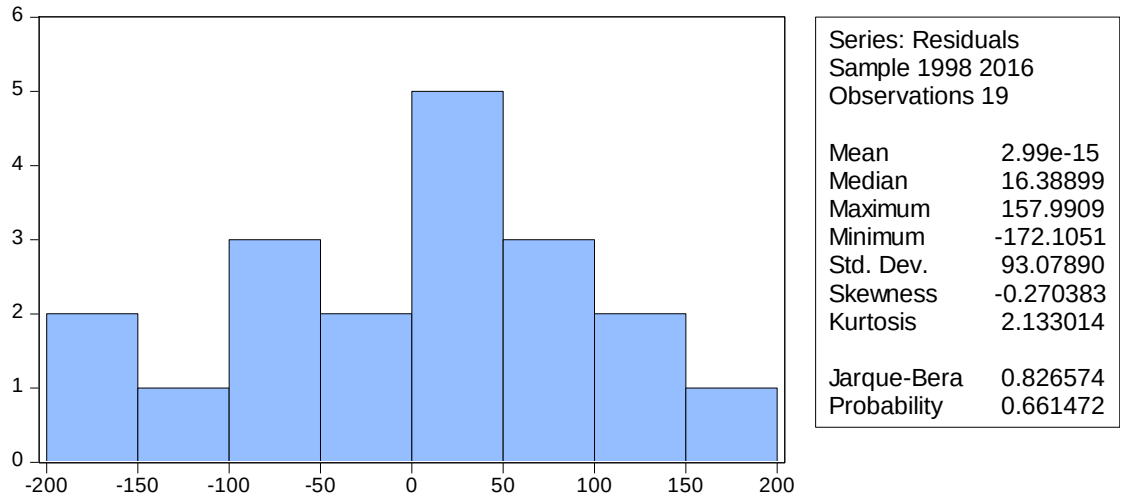

ملحق رقم (21): الانحدار الخطي البسيط – أثر حجم التمويل بالمرابحة في نمو النشاط الانتاجي

Dependent Variable: YALLN
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15.76235	52.34763	-0.301109	0.7670
X1N	2.10E-06	7.42E-07	2.825145	0.0117

R-squared	0.319495	Mean dependent var	17.05015
Adjusted R-squared	0.279465	S.D. dependent var	262.1107
S.E. of regression	222.4909	Akaike info criterion	13.74695
Sum squared resid	841537.3	Schwarz criterion	13.84636
Log likelihood	-128.5960	Hannan-Quinn criter.	13.76377
F-statistic	7.981443	Durbin-Watson stat	2.423476
Prob(F-statistic)	0.011671		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.136135	Prob. F(2,16)	0.8737
Obs*R-squared	0.317912	Prob. Chi-Square(2)	0.8530
Scaled explained SS	0.277814	Prob. Chi-Square(2)	0.8703

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

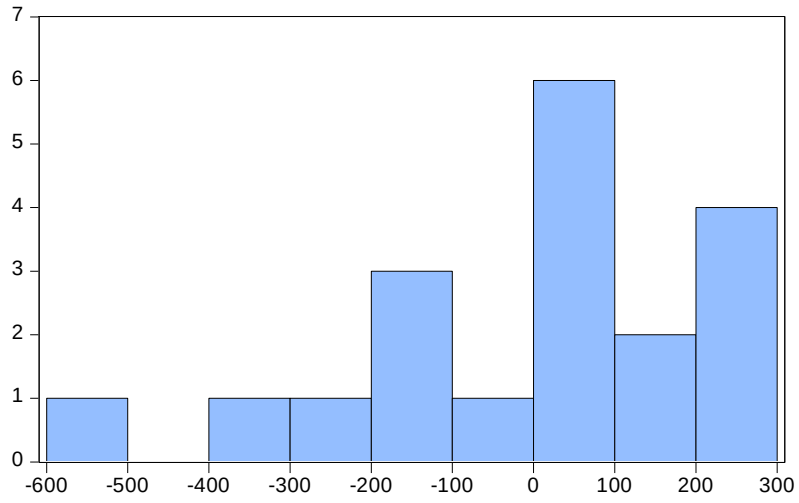

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-2.32e-14
Median	49.99194
Maximum	273.3161
Minimum	-526.4613
Std. Dev.	216.2223
Skewness	-0.827467
Kurtosis	3.183171
Jarque-Bera	2.194784
Probability	0.333740

ملحق رقم (22): الانحدار الخطي البسيط – أثر باقي التمويلات الأخرى في نمو النشاط الانتاجي

Dependent Variable: YALLN
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.474774	55.27240	-0.080959	0.9364
X2N	2.30E-06	1.03E-06	2.230351	0.0395

R-squared	0.226375	Mean dependent var	17.05015
Adjusted R-squared	0.180867	S.D. dependent var	262.1107
S.E. of regression	237.2258	Akaike info criterion	13.87520
Sum squared resid	956693.1	Schwarz criterion	13.97462
Log likelihood	-129.8144	Hannan-Quinn criter.	13.89203
F-statistic	4.974464	Durbin-Watson stat	2.047340
Prob(F-statistic)	0.039489		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.036306	Prob. F(2,16)	0.9644
Obs*R-squared	0.085836	Prob. Chi-Square(2)	0.9580
Scaled explained SS	0.074954	Prob. Chi-Square(2)	0.9632

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

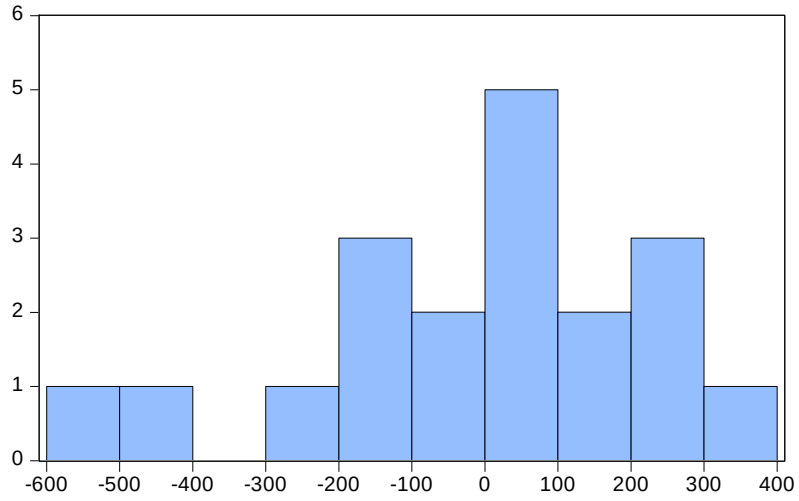

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	5.98e-15
Median	28.18127
Maximum	364.4563
Minimum	-544.8928
Std. Dev.	230.5420
Skewness	-0.782132
Kurtosis	3.181546
Jarque-Bera	1.963237
Probability	0.374704

ملحق رقم (23):الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل قصير الاجل في نمو النشاط الانتاجي

Dependent Variable: YALLN
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.62767	60.12546	0.210022	0.8361
X3N	-700.2260	669.5852	-1.045761	0.3103

R-squared	0.060442	Mean dependent var	17.05015
Adjusted R-squared	0.005174	S.D. dependent var	262.1107
S.E. of regression	261.4317	Akaike info criterion	14.06952
Sum squared resid	1161891.	Schwarz criterion	14.16894
Log likelihood	-131.6605	Hannan-Quinn criter.	14.08635
F-statistic	1.093616	Durbin-Watson stat	1.948727
Prob(F-statistic)	0.310314		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.856197	Prob. F(2,16)	0.4433
Obs*R-squared	1.836877	Prob. Chi-Square(2)	0.3991
Scaled explained SS	1.782892	Prob. Chi-Square(2)	0.4101

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

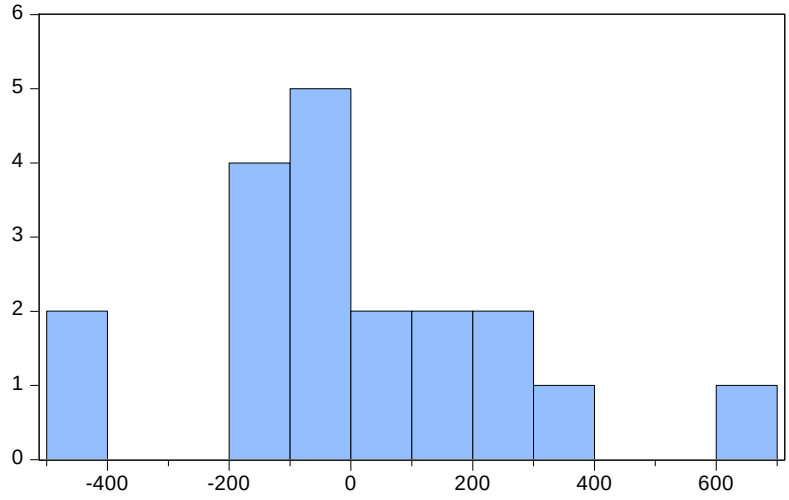

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	-1.20e-14
Median	-30.95253
Maximum	623.6296
Minimum	-426.1005
Std. Dev.	254.0660
Skewness	0.525889
Kurtosis	3.424847
Jarque-Bera	1.018661
Probability	0.600898

ملحق رقم (24): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل متوسط الأجل في نمو النشاط الانتاجي

Dependent Variable: YALLN
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.41667	61.83708	0.249311	0.8061
X4N	282.1456	813.0681	0.347014	0.7328

R-squared	0.007034	Mean dependent var	17.05015
Adjusted R-squared	-0.051376	S.D. dependent var	262.1107
S.E. of regression	268.7595	Akaike info criterion	14.12481
Sum squared resid	1227938.	Schwarz criterion	14.22423
Log likelihood	-132.1857	Hannan-Quinn criter.	14.14164
F-statistic	0.120418	Durbin-Watson stat	2.002903
Prob(F-statistic)	0.732840		

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.709406	Prob. F(2,16)	0.5068
Obs*R-squared	1.547605	Prob. Chi-Square(2)	0.4613
Scaled explained SS	1.463276	Prob. Chi-Square(2)	0.4811

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

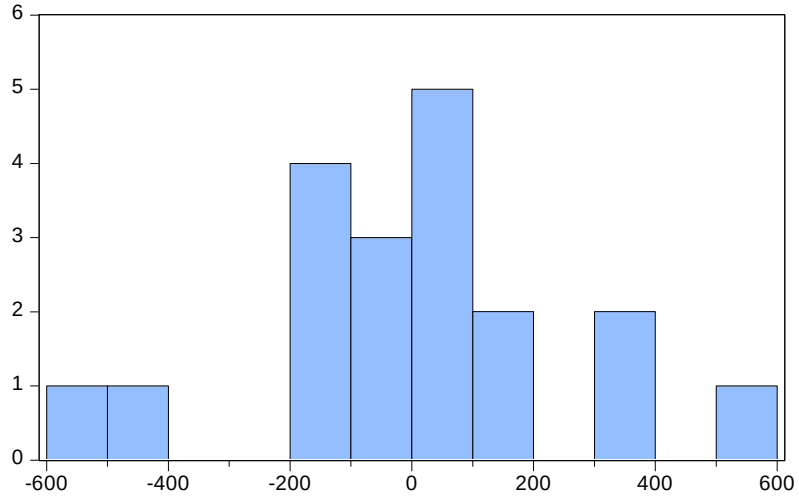

Series: Residuals
Sample 1998 2016
Observations 19

Mean	5.98e-15
Median	5.147698
Maximum	592.7288
Minimum	-504.4523
Std. Dev.	261.1873
Skewness	0.157101
Kurtosis	3.362139
Jarque-Bera	0.181978
Probability	0.913028

ملحق رقم (25): الانحدار الخطي البسيط – أثر التمويل طويل الأجل في نمو النشاط الانتاجي

Dependent Variable: YALLN
Method: Least Squares
Date: 07/21/17 Time: 10:44
Sample (adjusted): 1998 2016
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.57275	60.13014	0.275615	0.7862
X5N	907.0559	905.9543	1.001216	0.3308

R-squared	0.055683	Mean dependent var	17.05015
Adjusted R-squared	0.000135	S.D. dependent var	262.1107
S.E. of regression	262.0930	Akaike info criterion	14.07458
Sum squared resid	1167776.	Schwarz criterion	14.17399
Log likelihood	-131.7085	Hannan-Quinn criter.	14.09140
F-statistic	1.002433	Durbin-Watson stat	1.843715
Prob(F-statistic)	0.330762		

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality)

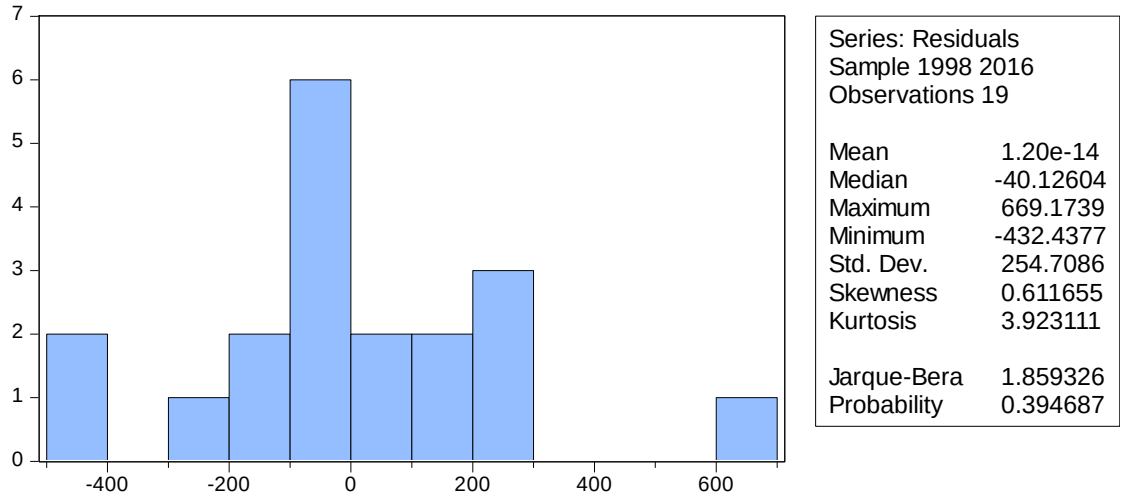

ملحق رقم (26): تفاصيل العاملين بالمصارف الاسلامية

الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
عبدالله الملاحي	رئيس قسم التمويل	بنك الإنتاج الفلسطيني
عليا الريس	رئيس قسم التمويل	البنك الإسلامي الفلسطيني
رامي حسين	مدير فرع قطاع غزة	البنك الإسلامي العربي
ياسر الساعاتي	رئيس قسم التمويل والشؤون التنظيمية	البنك الوطني الاسلامي

ملحق رقم (27): تفاصيل الخبراء

الاسم	المسمى الوظيفي	مكان العمل
د. علاءالدين الرفاتي	أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية و وزير الاقتصاد الأسبق	الجامعة الإسلامية – غزة –
د. سيف الدين عودة	رئيس قسم السياسة النقدية والأسواق المالية	سلطة النقد الفلسطينية
د. بهاء الدين العريني	أستاذ المحاسبة والتدقيق	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية– غزة